

جامعة 8 ماي قالة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية  
تخصص: إقتصاد وتسيير المؤسسات

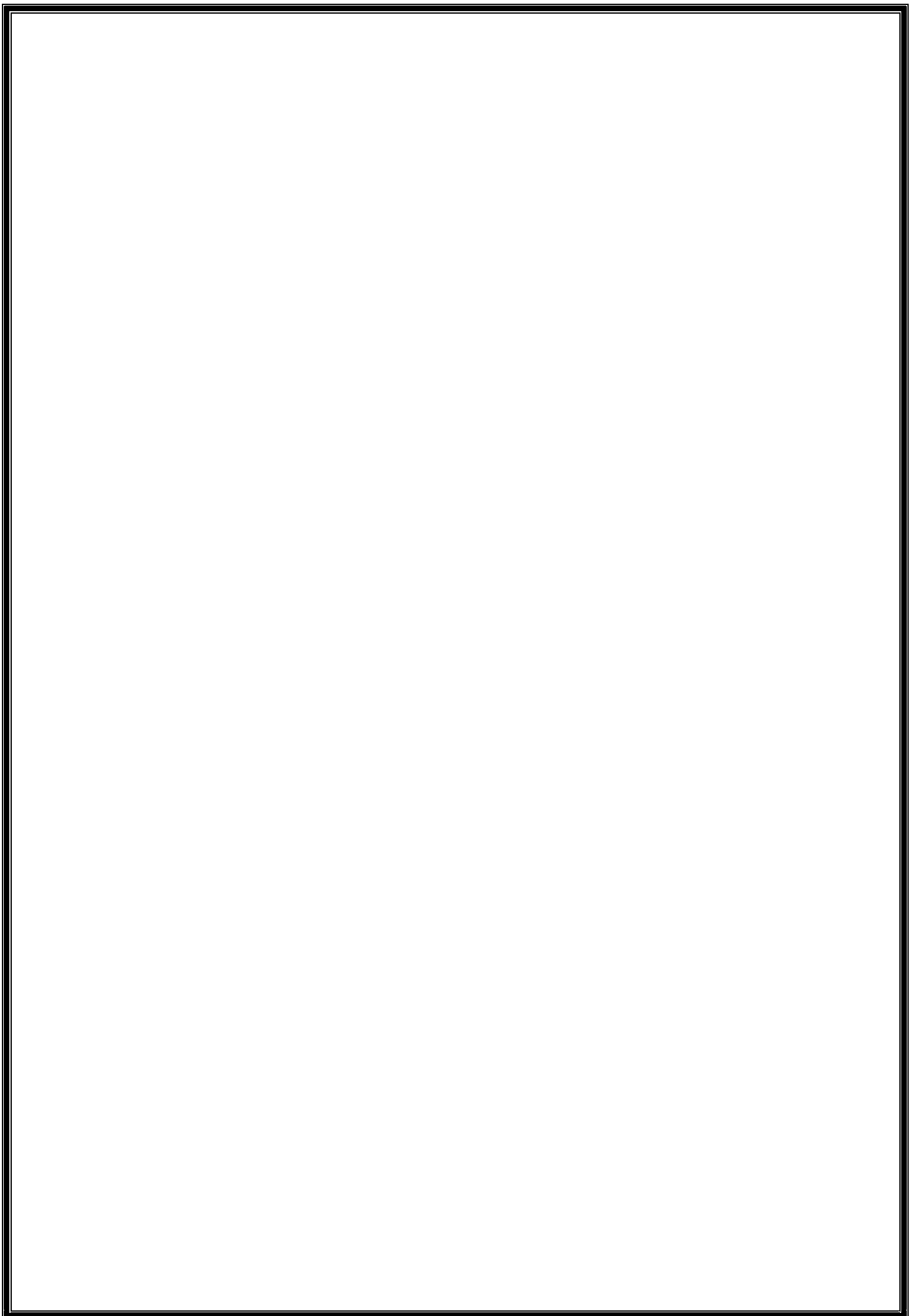
تحت عنوان:

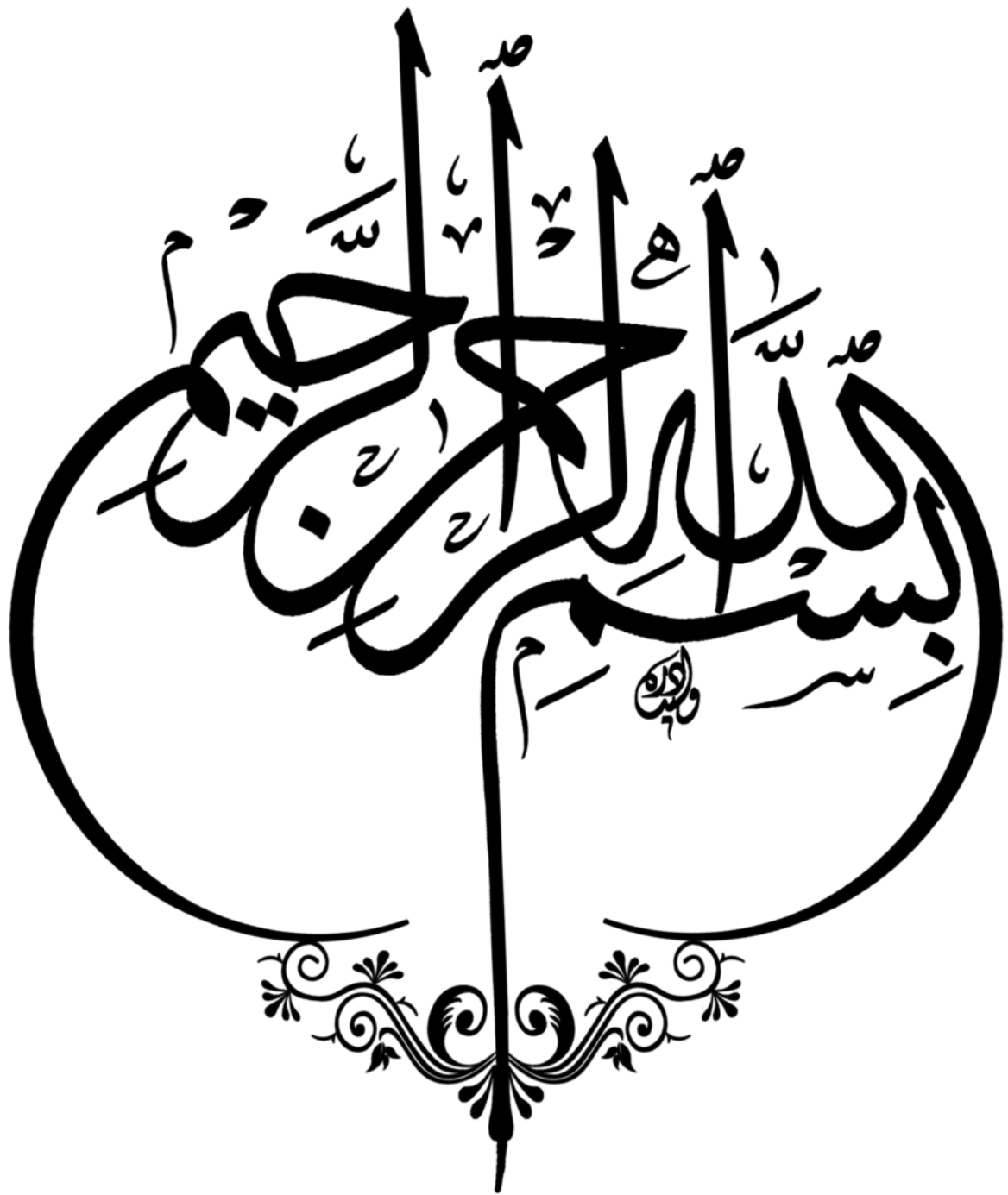
دور الرقمنة الجبائية في الرفع من كفاءة  
التحصيل الضريبي  
دراسة حالة عينة من الدول العربية للفترة (2015-2020)

إشراف الأستاذ:  
د. بن شرشار عز الدين

إعداد الطلبة:  
صوطة كلثوم  
طرشون خولة

السنة الجامعية: 2024/2023







## شكر وعرافان

قال الله تعالى: "وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ " وقال الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله" الحمد لله ذي المن والفضل والإحسان حمدا يليق بجلاله وعظمته وصلى الله على خاتم الرسل عليه الصلاة والسلام.

يسعدنا أن نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف على هذه المذكرة

«بن شرشار عز الدين»

لحسن تعامله وكرمه وأخلاقه وسعة صدره وجعل الله عمله هذا في موازين  
حسناته

أخيرا كل الشكر موصول إلى كل جهد بذل وكل يد ساعدت في تحصيل

نجاحنا في إنجاز هذا العمل

كلثوم+ خولة

بسم الله الرحمن الرحيم

"قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا"

ماسلكنا البدايات إلا بتسيير ، وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه، وما حققنا الغايات إلا  
بفضله ، فالحمد لله على كريم فضله ، وعظيم منه.

أهدي ثمرة سنين جهدي وتعبني إلى:

من كلكه الله بالهيبة والوقار، وأحمل إسمه بعز وإفتخار ، أي الغالي "محمد" حصني  
في الحياة.

ملاكي أماني نبع العطاء ، غيث الروح دعاءها ونور الدرب نصحتها وحرصها أمي  
الحبيبة "زهوة" ركن الحياة.

إلى من شد الله به عضدي وأعلا به همتي ، وشد به أزري أخي "عبد الرزاق"  
ملاذي الآمن.

إلى سندي وسكني في الحياة وأطيب أقداري زوجي "حمادة" درعي الثابت  
إلى أمي الثانية، بلسم الجراح ونبع الحنان أختي الغالية "أمينة" ، وقرّة العين أبناءها  
زينة حياتي "يوسف" "أنوار الهداية" "معالي لنا" .

إلى عائلتي الثانية والدي زوجي وأختيه "أمال" و"سامية" اللتان كان لهما الفضل  
العظيم في الدعم وخالص النصح لمواصلة مسيرتي العلمية.

إلى صديقاتي الوفيات جهاد ، هادية ، بثينة ، دنيا ، عائشة ، شياء.

إلى كل من ساندني وشجعني وأخلص لي النصح وآزرني بدعوة.

خولة

## إهداء

" من قال أنا لها "نالها

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن  
تكون،

لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوظا بالتسهيلات،  
لكنني فعلتها ونلتها.

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا، الذي بفضلها ها أنا اليوم أنظر إلى حلم طال انتظاره و  
قد أصبح واقعا أفخر به.

{وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}

إلى ملاكي الطاهر، وقوتي بعد الله، داعمتي الأولى والأبدية " أمي "أهديك هذا  
الانجاز، ممتنة لأن الله اصطفاك لي من بين البشر أما يا خير سند وعوض

"إلى من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل «أمي"

رفيقة الدرب نصفي الأول .... ضهاد الروح دواء الجروح ضحكتي الدائمة سندي و

" متكئي "أختي أميمة

رفقاء السنين و أصحاب الشدائد...بهم اتشافي و بهم اكتملت لذة الوصول صديقاتي  
خولة ، أميرة ، لينا، بثينة، بسمة.

كلثوم

# فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
/	شكر وتقدير
/	الإهداء
I	فهرس المحتويات
III	قائمة الجداول
III	قائمة الأشكال
أ-د	المقدمة
<b>الفصل الأول: الإطار النظري للضريبة</b>	
7	المبحث الأول: ماهية الضريبة
7	المطلب الأول: مفهوم الضريبة
9	المطلب الثاني: قواعد الضريبة
12	المطلب الثالث: أهداف الضريبة
16	المبحث الثاني: تصنيفات الضرائب
16	المطلب الأول: معيار العبء الضريبي
23	المطلب الثاني: معيار وعاء الضريبة
25	المطلب الثالث: معيار الواقعة المنشأة للضريبة
27	المطلب الرابع: معيار معدل الضريبة
29	المبحث الثالث: التهرب الضريبي
29	المطلب الأول: تعريف التهرب الضريبي
30	المطلب الثاني: أسباب التهرب الضريبي
33	المطلب الثالث: طرق التهرب الضريبي
36	المطلب الرابع: أساليب معالجة التهرب الضريبي
38	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية للرفع من كفاءة التحصيل الضريبي</b>	
41	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الرقمنة
41	المطلب الأول: ماهية الرقمنة
45	المطلب الثاني: أهداف الرقمنة
45	المطلب الثالث: أدوات الرقمنة
46	المطلب الرابع: متطلبات الرقمنة



47	المبحث الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية
47	المطلب الأول: ماهية الرقمنة الجبائية
51	المطلب الثاني: أهداف الرقمنة الجبائية
52	المطلب الثالث: إجراءات التحول من الإدارة الجبائية التقليدية إلى الإدارة الجبائية الإلكترونية
54	المطلب الرابع: معوقات رقمنة الإدارة الجبائية والجهود المبذولة في سبيل رقمنة الإدارة الجبائية
57	المبحث الثالث: التحصيل الضريبي والرقمنة الجبائية
57	المطلب الأول: ماهية التحصيل الضريبي
61	المطلب الثاني: أهمية وأهداف التحصيل الضريبي
62	المطلب الثالث: طرق وضمانات التحصيل الضريبي
64	المطلب الرابع: معوقات التحصيل الضريبي وإجراءات تحسينه
70	المطلب الخامس: علاقة الرقمنة الجبائية بالتحصيل الضريبي
72	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثالث: رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية للفترة (2015-2020)</b>	
75	المبحث الأول: الإطار العام لرقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية
75	المطلب الأول: الإطار القانوني والمؤسسي الداعم لرقمنة التحصيل الضريبي
77	المطلب الثاني: مستوى رقمنة التحصيل الضريبي
83	المطلب الثالث: السداد الإلكتروني ونظام الفوترة
87	المبحث الثاني: مكاسب ومؤشرات رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية
87	المطلب الأول: توسيع القاعدة الضريبية
89	المطلب الثاني: تحسين كفاءة طرق التحصيل الضريبي
89	المطلب الثالث: زيادة الامتثال وتقليل التهرب الضريبي
91	المطلب الرابع: مؤشرات رقمنة التحصيل الضريبي
96	المبحث الثالث: واقع رقمنة النظام الجبائي الجزائري
96	المطلب الأول: النظام الجبائي "جبائتك"
100	المطلب الثاني: النظام الجبائي "SAP" SYSTEM APPLICATION AND DATA PROCESSING
101	المطلب الثالث: النتائج المنتظرة من النظام الجبائي "جبائتك" و" SAP"
103	خلاصة الفصل
105	الخاتمة
110	قائمة المصادر والمراجع
/	الملخص

### قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
30	أوجه التشابه والإختلاف بين الغش والتهرب الضريبي	1
65	أثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19) على التحصيل الضريبي بالدينار	2
76	الجهات المسؤولة عن تنظيم رقمنة تحصيل الضريبة والدور المناط بكل منها	3
80	مستوى التقدم المحقق على صعيد رقمنة التحصيل الضريبي حسب أنواع الضرائب	4
83	الجهات ذات الصلة بمنظومة السداد الإلكتروني للضرائب	5
84	قنوات السداد الإلكتروني للضرائب	6
92	نسبة الإقرارات الضريبية المقدمة إلكترونيا إلى إجمالي الإقرارات الضريبية بحسب أنواع الضرائب	7
94	نسبة الإيرادات الضريبية المحصلة إلكترونيا إلى إجمالي الإيرادات الضريبية 2015 _ 2019 %	8

### قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
88	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي (2019_ 2020)	1
94	نسبة الإيرادات الضريبية المحصلة إلكترونيا إلى إجمالي الإيرادات الضريبية (2020)%	2

# المقدمة

## المقدمة:

تشكل الإيرادات الضريبية أهمية بالغة للدولة حتى تتمكن من القيام بمختلف وظائفها، فقد عمدت مختلف الدول على وضع هياكل خاصة لجباية الضرائب من مختلف الأعوان المكلفين، ولقد كانت الجباية في السابق تعتمد على الإلتقاء المادي بين المكلف بالضريبة و مصالح الضرائب للتصريح بحجم الضريبة، أو تحديد الوعاء الخاضع لها، كما أنها كانت تعتمد على أدوات الدفع التقليدي، إلا أن العالم شهد في العقد الأخير جملة تحديات كبيرة و مختلفة، من تسارع في مختلف المتغيرات التكنولوجية و العلمية، حيث أصبحت اليوم الحكومات تواجه هذه التحديات بشكل غير مباشر، و هذا ما فرض عليها تغيير أساليب إدارتها التقليدية و التحول المباشر إلى أساليب الإدارة الحديثة، من أجل تحقيق أهدافها بكفاءة و فعالية، و على رأسها التحولات الرقمية التي تملك تأثيرا كبيرا على كافة مناحي الحياة، و إنعكاسها على أعمال و أداء الإدارات، و من بينها الإدارة الجبائية .

هذا التحول أفرز جملة من التغيرات على مفهوم الخدمات المقدمة من طرف الدولة، وإنجاز المعاملات، أصبح يمثل ثورة تحول مفاهيمي ونقلة نوعية في البعد العملي والتحصيل الضريبي، وأصبح من الضروري أن يؤدي رقمنة الإدارة الضريبية في إطار سياسة إصلاحها وتحسين المستمر في الخدمات المقدمة لزبائنها بتخفيض تكاليف التحصيل الضريبي، ومكافحة ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي .

على ضوء ما سبق ذكره، باعتبار التحصيل الضريبي من أهم مصادر تمويل الخزينة العمومية، وفي إطار التحولات الرقمية التي مست مختلف جوانب الإدارة الجبائية، نطرح الإشكالية التالية:

- ما مدى مساهمة الرقمنة الجبائية في الرفع من كفاءة التحصيل الضريبي؟

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي لا بد من طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالرقمنة الجبائية؟
- كيف تحد الرقمنة الجبائية من التهرب الضريبي والرفع من كفاءة التحصيل؟
- ما هي مكاسب ومؤشرات رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية للفترة (2015-2020)؟
- ما هي الأنظمة المعتمدة لرقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة عن هذه الأسئلة الفرعية قمنا بوضع الفرضيات الآتية:

- يقصد بالرقمنة الجبائية المعلومة الجبائية لتحقيق الأهداف المسطرة من الإدارة الجبائية.
- تحد الرقمنة الجبائية من التهرب الضريبي والرفع من كفاءة التحصيل الضريبي من خلال السداد الإلكتروني للضرائب والفوترة الإلكترونية.
- تتمثل مكاسب رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية في توسيع القاعدة الضريبية، تحسين كفاءة طرق التحصيل الضريبي، زيادة الإمتثال وتقليل التهرب الضريبي .
- تعتمد الجزائر على نظامين لرقمنة الإدارة الجبائية هما نظام المعلومات الجبائي "جبايتك" و "SAP" حيث النظام المعلومات الجبائي "SAP" هو النظام الفعال من حيث كفاءة التحصيل الضريبي.

### أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية دراستنا من أهمية الموضوع، حيث تعد رقمنة الإدارة الضريبية خطوة هامة لإضفاء الشفافية في التعامل مع شركاء قطاع الضرائب من مواطنين ومؤسسات وهيئات عمومية أو خاصة، ورفع مستوى التحصيل الضريبي، وتقليل التهرب والغش، وتحقيق العدالة الجبائية، كما تتجلى أهميتها في :
- ✓ القيمة العلمية لموضوع الرقمنة الجبائية إضافة إلى محدودية الدراسات والأبحاث التي تعني بها، وما تشكله من فائدة للعديد من الجهات مثل المراكز الضريبية والمكلفين ومدققي الحسابات والباحثين.
  - ✓ حداثة الموضوع كونه يربط بين متغيرات ذات أهمية بالغة في الوقت الراهن، وبالنظر للمزايا العديدة التي يمنحها التطبيق الجيد للرقمنة الجبائية.
  - ✓ الدور الذي تلعبه الضرائب في الإقتصاد القومي، بإعتبارها أهم مصادر تمويل الإيرادات في الموازنة العامة .
  - ✓ إعطاء صورة واضحة عن استخدامات الرقمنة ، ودورها في تحسين أداء الإدارة الجبائية ، ومدى مساهمتها في تطوير التحصيل الجبائي في الجزائر.

### أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي :

- التعرف على الدور الذي تلعبه الرقمنة في الإدارة الجبائية وتأثيرها على الإيرادات الضريبية .
- التعرف على كيفية تحويل التحصيل الضريبي التقليدي إلى رقمي.

- معرفة مدى تقدم بعض الدول العربية في مجال التحول الرقمي لقطاع الضرائب.
- معرفة أثر تقانة المعلومات في زيادة الإيرادات الضريبية.
- تقديم الدعم العلمي للمهتمين بهذا المجال في إطار الإضافة والبحث العلمي .
- الإلمام بالتحصيل الضريبي ومختلف طرقه وقواعده .
- التعرف على مفهوم رقمنة الإدارة الجبائية وأهميتها في عمل الإدارة الجبائية .
- التأكد من وجود علاقة بين رقمنة الإدارة الجبائية وتأثيرها على الإيرادات الضريبية.
- دراسة تجارب لدول عربية: مصر، الأردن، الإمارات، السعودية، المغرب والجزائر، في إطار رقمنة التحصيل الضريبي والتعرف على مستوى نجاح هذه التجارب.

#### مبررات إختيار الموضوع:

- التطورات التي مست الإدارة الجبائية خاصة في مجال الرقمنة في السنوات الأخيرة.
- الميول الشخصي للموضوع والرغبة في دراسته والتعرف على حيثياته كونه موضوع حديث.
- سيطرة عصر الرقمنة على كل القطاعات، بما في ذلك قطاع الضرائب .

#### منهج الدراسة:

على ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي نسعى لتحقيقها، تم الإعتماد على المنهج الوصفي، وذلك من خلال التطرق إلى وصف كل متغيرات الدراسة والمتمثلة في الرقمنة الجبائية، التحصيل الضريبي، الغش والتهرب الضريبي، بالإضافة إلى إستخدام المنهج التحليلي من خلال عرض لتجارب كل من مصر، الأردن، الإمارات، السعودية، المغرب والجزائر، وتحليل مجموعة من المؤشرات لتقييم أداء نظم التحصيل الضريبي الإلكتروني.

#### صعوبات الدراسة:

- قلة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع بحثنا.
- قلة المراجع حول الرقمنة.
- صعوبة الحصول على التقارير الخاصة بالتحصيل الضريبي ، سواء على المستوى الجهوي أو المحلي
- صعوبة إجراء تربص ميداني بمفتشيات الضرائب أو مركز الضرائب لولاية قالمة نتيجة للتحفظات من حيث الرقمنة والكفاءة في التحصيل.
- صعوبة الحصول على التقارير الحديثة الخاصة بقطاع الضرائب والتحصيل الضريبي.

#### حدود الدراسة:

- الحدود الزمانية: تحليل رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية خلال الفترة (2015-2020).

- الحدود المكانية: أجريت هذه الدراسة على مجموعة من الدول العربية (مصر، الأردن، الإمارات، السعودية، المغرب والجزائر).
- الحدود الموضوعية: تم تسليط الضوء في هذه الدراسة على العلاقة بين رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي.

### هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات، تم البدء بمقدمة كمدخل للدراسة وإنتهت بخاتمة، تضم مجموعة من النتائج والتوصيات، ويتوسط ذلك ثلاث فصول موضحة كالآتي :  
الفصل الأول: تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري للضريبة، يضم ثلاث مباحث، حيث يبرز المبحث الأول ماهية الضريبة، أما المبحث الثاني فيحتوي على تصنيفات الضرائب، بينما المبحث الثالث تطرقنا من خلاله إلى التهرب الضريبي.

الفصل الثاني: تعرضنا في هذا الفصل إلى رقمنة الإدارة الجبائية للرفع من كفاءة التحصيل الضريبي، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، بالنسبة للمبحث الأول تطرقنا إلى مفاهيم أساسية حول الرقمنة، أما المبحث الثاني خصصناه لرقمنة الإدارة الجبائية، والمبحث الثالث سلطنا فيه الضوء على التحصيل الضريبي والرقمنة الجبائية.

الفصل الثالث: يمثل الجزء التطبيقي للدراسة حيث تناولنا فيه دور الرقمنة الجبائية في الرفع من كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية للفترة (2015\_2020).



**الفصل الأول:**  
**الإطار النظري للضريبة**



تمهيد:

تفرض الدولة على كل شخص طبيعي أو معنوي الإلتزام بدفع الضريبة، وذلك بدون مقابل مالي خاص أو مباشر يعود عليه، مما أدى إلى ظهور ما يعرف بالتهرب الضريبي والغش الضريبي، أي محاولة التخلص من دفع الضريبة بصفة جزئية أو كلية، وتعتبر هذه الظاهرة من أكبر المشاكل التي تعاني منها الدولة الجزائرية، إذ أنها تمس بالخزينة العامة الخاصة بها، لهذا يجب معرفة ممارسات التهرب والغش الضريبي.

### المبحث الأول: ماهية الضريبة

للضريبة مجموعة من القواعد والمبادئ التي تسير الدول، والتزام الأفراد بأداء الضريبة، ولهذه الأخيرة أهمية بالغة للدولة، باعتبارها من أهم الموارد الممولة لميزانيتها، وتستخدمها كأداة فعالة في تنفيذ السياسات المالية والإقتصادية والإجتماعية.

### المطلب الأول: مفهوم الضريبة

قبل تعريف الضريبة، لابد من تسليط الضوء على ما هي الجباية بصفة عامة، حيث تعرف الجباية على أنها "مجموع القواعد القانونية والإدارية التي تحكم العلاقة بين الدولة والمكلف فيما يخص مختلف الضرائب والرسوم التي تجبى لصالح الخزينة العمومية والجماعات المحلية"، وتحتل الجباية أهمية بالغة في الإقتصاد وذلك على المستويين الكلي والجزئي<sup>1</sup>.

### الفرع الأول: تعريف الضريبة

يعرف الأستاذ ميشال دارن Michel DArn الضريبة بأنها: "إقتطاع جبري تقوم به السلطة العامة على أموال الأفراد، قصد توزيع ثقل الأعباء العامة فيما بينهم بإنصاف"<sup>2</sup>.

الضريبة هي مبلغ من المال تفرضه الدولة وتجبىه من المكلفين بصورة جبرية ونهائية ودون مقابل في سبيل تغطية النفقات العمومية، في سبيل تدخل الدولة فقط، وقد كان التعريف الكلاسيكي يكتفي بعبارة: "في سبيل تغطية النفقات العمومية" ولكن المفهوم التدخلية للدولة ولجئها إلى فرض بعض الضرائب في سبيل غايات إقتصادية وإجتماعية صرف، جعل من الضروري إضافة العبارة الأخيرة على تعريف الضريبة"<sup>3</sup>.

وتعرف أيضا بأنها: إقتطاع مالي إلزامي، ونهائي تحدده الدولة دون مقابل بغرض تحقيق أهداف عامة"<sup>4</sup>.

وتعرف أيضا بأنها: كل إقتطاع أو منفعة أيا كان شكلها، تحصل عليها القوة العمومية بغية إشراك الموظفين في تحمل الأعباء العامة من جهة، ومن جهة أخرى بغية تحقيق أهداف سياستها الإجتماعية والإقتصادية"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> بن عاتق حنان، الجباية والنمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية، مجلة دراسات جباية، العدد 03، جامعة معسكر، الجزائر، 2013، ص 451.

<sup>2</sup> أعمار يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 90.

<sup>3</sup> عوضة حسين، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2013، ص 381.

<sup>4</sup> حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د س ن)، ص 8.

<sup>5</sup> رحال نصر، عوادي مصطفى، جباية المؤسسة بين النظرية والتطبيق، مكتبة بن موسى السعيد، الجزائر، 2011، ص 6.

وعليه فإن الضريبة فريضة عامة يتحملها كل قادر على الدفع، تدفع الضريبة بصفة نهائية ولا يمكن إستردادها.

### الفرع الثاني: خصائص الضريبة

من خلال هذه التعاريف تبرز لنا الخصائص التالية للضريبة:

#### أولاً: الضريبة تأدية نقدية

وليست بدلا يدفع عينا، أو خدمة شخصية يؤجلها المكلف، كفرد من حاملات الأرض أو عدد من ساعات العمل، كما كانت بعض الضرائب في السابق.

#### ثانياً: الضريبة طابع جبري

إكراهي يدل عليه إسمه نفسه، فالمكلف ملزم بتأديتها وليس له أي خيار في تأديتها أو عدمه، ولا في كيفية الدفع وموعده، وفي حال تمنعه عن تأديتها تجبى منه قسرا بالقوة، وهذه الخاصية تمزيها عن المساهمات الطوعية التي يتقدم بها الأفراد من تلقاء أنفسهم في مناسبات وطنية معينة، عندما يكون هناك خطر يهدد البلاد مثلا، فهذه المساهمات ليس فيها عنصر الإكراه، وإنما هي شركات إختيارية يقوم بها المواطنون بدافع من شعورهم الوطني<sup>1</sup>.

#### ثالثاً: الضريبة تدفع بصفة نهائية

أي أنها غير قابلة للإسترداد، فهي ليس أمانة أو وديعة يستردها صاحبها فيما بعد.

#### رابعاً: الضريبة تدفع بدون مقابل

أي أن دافع الضريبة لا يعرف مقدار ولا طبيعة المنفعة التي ستعود عليه من خلال النفع العام الذي تحققه الضريبة، وبهذا فلا مقابل خاص يعود على دافع الضريبة.

#### خامساً: الضريبة تجبر لتحقيق منفعة عامة

فهي لا تحصل لغرض الانفاق وعلى شيء معين بذاته، بل لمواجهة نفقات عامة تخص جميع المواطنين والدولة، فمنفعتها عامة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عواضة حسن، مرجع سابق ، ص 382.

<sup>2</sup> حميد بوزيدة، مرجع سابق ، ص 8.

### المطلب الثاني: قواعد الضريبة:

يقصد بالقواعد العامة التي تحكم الضريبة مجموعة القواعد والمبادئ التي يتعين على المشرع المالي الإسترشاد بها ومراعاتها بصدد تقرير النظام الغربي في الدولة، وهي قواعد ذات فائدة مزدوجة، فهي تحقق مصلحة المكلف من جهة ومصلحة الخزينة العامة من جهة أخرى، وواقع الأمر أن تلك القواعد تعد بمثابة دستور عام ضمني تخضع له القاعدة القانونية للضريبة، وإحترام الدولة لتلك القواعد عند فرض الضريبة أمر حتمي لا يحق له الخروج عليها وإلا اعتبر ذلك تعسفا من جانب الدولة في إستعمال حقها في فرض الضرائب، ويمثل ظلما للأفراد المكلفين بها، ويعتبر "آدم سميث" من نظم تلك القواعد والمبادئ وصاغها في كتابه الأول "ثروة الأمم"، وتتلخص هذه القواعد فيما يلي:

### الفرع الأول: قاعدة العدالة المساواة

يتركز مفهوم هذه القاعدة على إلزام الدولة عند فرض الضرائب على المكلفين بها مراعاة لتحقيق مبدأي العدالة والمساواة في توزيع الأعباء العامة بينهم.

وقد أثارت هذه القاعدة العديد من الجدل بين الكتاب الإقتصاديون، وتعرضت لتطور كبير وفقا للتطور الإقتصادي والإجتماعي الذي حدث منذ أواخر القرن الثامن عشر.

وقد ذكر آدم سميث في كتابه المشهور "ثروة الأمم" أنه يجب أن يساهم رعايا الدولة في النفقات الحكومية وفقا لمقدرتهم النسبية قدر الإمكان، أي بنسبة الدخل الذي يتمتع به كل منهم في حماية الدولة. وفي إطار تفسير علماء المالية لهذه العبارة، ربطوا بين تحقيق العدالة وبين الضريبة النسبية التي بمقتضاها تتحدد سعر نسبي للضريبة من دخل الفرد، ومن ثم تكون النسبة المقتطعة من وعاء الضريبة (الدخل مثلا)، دائما واحدة، مهما كان مقدار المادة الخاضعة للضريبة، وإستنادا لهذه الفكرة إذا كان سعر الضريبة 10% مثلا، وكان دخل الفرد مائة جنيه فإن ما يقتطع من هذا الدخل كضريبة هو عشر جنيهات أو خمسون، حينها إذا كان دخله خمسمائة جنيه أو مائة جنيه إذا كان ألف جنيه وهكذا، وهذا الرأي ساد لفترة طويلة. وإن كان يرتكز على فكرة المساواة في المعاملة بين الجميع دون تمييز أو تغيير في سعر الضريبة،

لا يبرأ من النقد : فالضريبة النسبية تعد أشد وطأة على الطبقات المحدودة الدخل من تلك المرتفعة الدخل، إذ يكون الإقتطاع بالنسبة الأولى أشد عبثا عليها، مما يضطرها إلى حرمان نفسها من إشباع بعض حاجاتها الضرورية بالنظر إلى المبلغ المتبقي لديها بعد خصم مبلغ الضريبة. ففي المثال السابق مقدار ما يقتطع من الدخل لدفع الضريبة (عشر جنيهات لذوي الدخل المحدود) يعد مبلغا ليس بقليل بالنسبة لضالة المبلغ الذي يتبقى له (90 جنيهه) لا يكفي لإشباع حاجاته الضرورية.

ومن ثم فإن الضريبة النسبية عاجزة عن تحقيق العدالة المنشودة من فرض الضريبة، بل وأيضا لا تحقق المساواة بين المكلفين بعبء الضريبة، ونتيجة لذلك فقد إتجه علماء المالية في العصر الحديث إلى ترك فكرة الضريبة النسبية والإتجاه إلى الأخذ بفكرة الضريبة التصاعدية، فتفرض الضريبة بنسب تتغير بتغير قيمة الوعاء أو المادة الخاضعة للضريبة، فإذا كانت الدخول محدودة، فإن النسبة التي تفرض تكون أقل من تلك المفروضة على ذوي الدخول المرتفعة، أي أن سعر الضريبة يتذبذب صعودا وهبوطا بحسب مقدار المادة الخاضعة للضريبة، مثال ذلك، إذا كان هناك ثلاث أفراد دخلهم على التوالي 100 جنيه و 500 جنيه و 1000 جنيه، فلو أخذ بنظام الضريبة التصاعدية وكان سعرها حسب هذه الشرائح الثلاث من الدخول هو 10%. 15%. 20% فإن ما سيتم إقتطاعه هو 10 جنيهات من الفرد الأول و 75 جنيها من الفرد الثاني و 200 جنيه من الفرد الثالث.

ولا شك أن الضريبة التصاعدية تحقق قدر أعلى من العدالة والمساواة بين المكلفين بها، فهي تسند إلى قاعدة تناقض المنفعة الحدية التي تقضي بأنه كلما زادت الوحدات التي يستهلكها الشخص من سلعة أو خدمة ما، كلما نقص مقدار النفع الذي يعود عليه من إستهلاك الوحدة التالية، ولما كانت النقود هي وسيلة الحصول على السلع والخدمات، فكلما زاد الدخل الذي يحصل عليه الشخص كلما نقص مقدار النفع الذي يعود عليه من إنفاق الوحدة الحدية (الأخيرة) من هذا الدخل، وبذلك تتحقق العدالة والمساواة بين شخصين أحدهما أقل دخلا من الآخر، بإعتبار أن سعر الضريبة المفروضة على الأقل دخلا تكون أقل من الأكبر دخلا. وبذل التساوي والتضحية التي يتحملها كل منهما نتيجة فرض الضريبة على دخله.

بالإضافة إلى ما تقدم فإن الضريبة التصاعدية تحقق إعادة توزيع الدخل بين الأفراد بصورة فعالة من أجل تخفيف حدة التفاوت بين دخول الفئات الإجتماعية المختلفة.

وفي إطار العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع في تحمل عبء الضريبة، لابد من الحديث على مبدأين هامين هما: مبدأ عمومية الضريبة الشخصية ومبدأ عمومية الضريبة المادية.

### أولا: مبدأ العمومية الشخصية للضريبة *l'universalité personnelle*

بمقتضى هذا المبدأ، فإن الضريبة تفرض على كافة المواطنين الخاضعين لسيادة الدولة أو التابعين لها سياسيا وإقتصاديا، فالإزام الأفراد بالضريبة بموجب هذا المبدأ لا يقتصر على مواطنين الدولة المقيمين بها، بل يمتد ليطول المقيمين في الخارج، إذا كان لهم أملاك في داخل إقليم الدولة وفقا لمبدأ التبعية السياسية، كما يشمل أيضا المقيمين في إقليم الدولة من الأجانب إستنادا إلى مبدأ التبعية الاقتصادية، وإذا ان هذا المبدأ عاما فقد يرد عليه بعض الاستثناءات لا تفقده عموميته، مثال ذلك:

الإعفاءات المقررة لبعض رجال السلب الدبلوماسي بناء على إعتبرات العرف الدول أو المجاملة الدولية، أو مبدأ المعاملة بالمثل، كذلك الإعفاءات التي ترد في القوانين الغربية لصالح بعض الأشخاص تحقيقاً لأغراض إقتصادية أو إجتماعية معينة.

### ثانياً : مبدأ العمومية المادية للضريبة *l'universalité matérielle*

ويقصد أن تفرض الضريبة على كافة الأموال والعناصر المادية، سواء كانت دخولا أو ثروات فيما عدا ما ينص القانون الضريبي على إستثنائه صراحة كالأراضي البور، أو المناطق الحرة من أجل تحقيق أغراض إقتصادية معينة.

ومن أجل تدعيم مبدأ العدالة الضريبية، فقد أخذت العديد من النظم الضريبية بمنظم الضرائب الشخصية *Les impôt personnels* الذي بمقتضاه تأخذ التشريعات المالية في إعتبرها عند فرض الضريبة لشخص المكلف وظروفه ومركزه المالي وحالته الإجتماعية، فلا يتم فرض الضريبة بالنظر فقط إلى المادة الخاضعة للضريبة، ولكن بالنظر إلى المقدرة التكليفية الحقيقية للمكلف، مثال ذلك تقرير إعفاء للحد الأدنى اللازم لمعيشة المكلف، أو تقرير إعفاءات ضريبة بسبب الأعباء العائلية، أو التمييز في المعاملة الضريبية بين الدخل بحسب مصادرها، حيث يعامل الدخل الناتج عن العمل معاملة ضريبية التفصيلية عن الدخل الناتج عن رأس المال، وهذا المبدأ هو المعمول به بشأن الكثير من الضرائب وتأخذ به العديد التشريعات الضريبية في الدول المختلفة.

أما الضرائب العينية، فإن المشرع لا ينظر إلى الظروف الشخصية للمكلف ولكنه يهتم فقط بالمادة الخاضعة للضريبة، وهذا النوع من الضرائب يقتصر فقط على ضرائب غير مباشرة بأنواعها المختلفة. وجملة ما تقدم، إن القاعدة الضريبية يجب أن تحقق أساساً فكرة العدالة والمساواة بين المكلفين بها، كي يتحقق لهم الشعور بالأمان والثقة والإطمئنان.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني : قاعدة اليقين

يرى آدم سميث أن الضريبة الجيدة هي تلك الضريبة المحددة بوضوح وبلا تحكم، أي تكون الضريبة معينة و صريحة وغير مفروضة بصورة كيفية، فسعرها معروف ووعائها معلوم وأسلوب ومواعيد

<sup>1</sup> سوزي عدلي ناشد ، الوجيز في المالية العامة ، دار الجامعية الجديدة للنشر ، مصر ، 2000 ، ص ص 125-129.

جبايتها محددة بوضوح، وتعد هذه القاعدة في أن الممول أو المكلف بالضريبة سيكون على علم مسبق بالتزاماته قبال الدولة، ومن ثم تكون لديه القدرة على الدفاع عن حقوقه ضد أي تعسف أو سوء استعمال للسلطة.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: قاعدة الملائمة

وهي أن كل ضريبة يجب أن تجبى في أنسب وقت وأفضل أسلوب عند المكلف، بحيث يجتنب إزعاجه ويكون التكلفة سهلا عليه، ومن هذا القبيل أن تجبى الضريبة على حاصلات الأرض وقت جني المحاصيل، والضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بعد الحصول على هذه الأرباح، وفي أكثر الأوقات ملائمة للمكلفين... إلخ.<sup>2</sup>

### الفرع الرابع: قاعدة الإقتصاد في النفقة

ويقصد بها أن يتم تحصيل الضريبة بأسهل الطرق التي لا تكلف إدارة الضرائب مبالغ كبيرة، خاصة إذا سادت إجراءات وتدابير إدارية في غاية التعقيد، مما يكلف الدولة نفقات قد تتجاوز حصيلة الضريبة ذاتها، ومراعاة هذه القاعدة يضمن للضريبة فعاليتها كمورد هام تعتمد عليه الدولة دون ضياع جزء منه من أجل الحصول عليه.<sup>3</sup>

### المطلب الثالث: أهداف الضريبة

تعتبر الضريبة إقتطاع مالي أو عيني تفرضه الدولة على المكلفين بها بصورة جبرية ونهائية بدون مقابل مباشر، تمكيننا للدولة تحقيق أهداف المجتمع، وتشكل الضريبة أداة لتأدية وظيفة معينة، من هنا أشتق مبدأ الضرائب الوظيفية الذي ينص على أن الضريبة ليست غاية في حد ذاتها وإنما هي وسيلة لا ينبغي فرضها ولا مجال لإستخدامها أو إستمرارها إلا إذا أسند إليها دور وظيفي وغاية محددة تسعى لتحقيقها،

وكفاءة الضريبة في تحقيقها لهذا الدور الوظيفي لا تدانها كفاءة الأدوات الأخرى من أسلحة السياسات الإقتصادية، فإذا إنتفى هذا الهدف الوظيفي منها إنتفت الحكمة من فرضها. ولقد أدى توسع تدخل الدولة في الحياة العامة إلى توسع في وظيفة الضريبة، فلم يصبح الهدف من فرض الضريبة توفير الأموال الضرورية لتغطية النفقات العامة فقط، بل أصبحت تؤدي أيضا أهداف أخرى في المجال الإقتصادي والإجتماعي والسياسي.

<sup>1</sup> عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص.ص 96.97.

<sup>2</sup> عوضة حسين، مرجع سابق، ص 385.

<sup>3</sup> محمد عباس محرز، إقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 30.





## الفصل الأول.....الإطار النظري للضريبة

يمكن للضريبة أن تحدث أثرا إقتصاديا عاما أو أثرا إنتقائيا حسب القطاعات الإقتصادية، ففيما يخص الأثر الإقتصادي العام، يمكن أن تعتبر أن الضريبة يمكن أن توجه لإمتصاص الفائض من القدرة الشرائية وإلى محاربة التضخم. ففي هذا الجانب لدينا العديد من الأمثلة أين إنتقت العديد من الضرائب التي لها هدف إقتصادي شامل.

إن مثل هذا الإستخدام للجباية في محاربة التضخم، يسجل في إطار السياسة الجبائية الظرفية، وعرفت هذه السياسة ظهورا متميزا من خلال سياسة المرونة الجبائية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية من طرف الرئيسين "كينيدي" و"جونسون"، كذلك من خلال سياسة "توقف ثم إنطلق" "Stop and go" البريطانية، وعبر الإصلاحات الضريبية في الجزائر، منذ سنة 1990، من خلال الإمتيازات الجبائية التي منحتها المؤسسات الإقتصادية بهدف تنشيط وإنعاش الإقتصاد الوطني، في بعض الأحيان تقوم الضريبة بعمل إنتقائي لما تميل الدولة إلى تشجيع قطاع إقتصادي معين مثل قطاع السكن، فتقوم عندها بسن إجراءات ضريبية تخفيفية لصالح هذا القطاع، حتى يتمكن من التغلب على التكاليف الباهظة للبناء، أو تلك الإجراءات المتضمنة قرضا ضريبيا وسلسلة أخرى من التدابير، لفائدة السوق المالي (البورصة) في الجزائر منذ قانون مالية سنة 1955.

في بعض الأحيان تكون إنتقائية الضريبة أكثر تخصصا، حيث لا يتحقق الأمر بتجهيز فرع إنتاجي معين، بل كما يحدث في بعض الدول، فيه تعرف بتقنية "دفعة بعد دفعة"، التي يمكن أن تتحقق من خلال "نظام الإعتماد"، معناه أن الإمتيازات الضريبية تمنح إلى المؤسسات المعتمدة، حيث يرتبط الإعتماد بإحترام بعض الشروط والتقييد ببعض الإلتزامات الموافقة لأهداف السياسة الحكومية.

أخيرا يمكن أن يمتد الأثر الإقتصادي ليس لتحفيز فرع إنتاجي معين، لكن بالعكس، الحد من نمو سريع، غير مرغوب فيه لقطاع من القطاعات الإنتاجية، ترى فيها السلطات العمومية زيادة إنتاجها آثار مضرّة بصحة الإقتصاد الوطني.

### الفرع الثالث: الأهداف الإجتماعية

تتمثل الأهداف الإجتماعية في ما يلي<sup>1</sup>:

والتي تتمثل في إستخدام الضريبة لإعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الفئات الفقيرة محدودة الدخل، على سبيل المثال، أن يقرر المشرع الضريبي تخفيف الأعباء الضريبية على ذوي الأعباء العائلية

<sup>1</sup> محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص. 34.35.

## الفصل الأول.....الإطار النظري للضريبة

الكبيرة، فإعفاء بعض المؤسسات والجمعيات التي تقدم خدمات إجتماعية معينة من الضرائب، أو قد تساهم الضريبة في المحافظة على إمكانية إقتناء بعض السلع الإستهلاكية كالخبز والحليب أو الحفاظ على الصحة العمومية بفرض ضرائب مرتفعة المعدل على بعض السلع التي تنتج عنها أضرار صحية، كالمشروبات الكحولية والتبغ، أو بفرض ضرائب تصاعدية عالية على الدخول وعلى التراكمات في نفس الوقت الذي خفضت في الضرائب على السلع الضرورية الواسعة الإنتشار، عكس السلع الكمالية عليها ضرائب مرتفعة.

وقد سمحت هذه الإجراءات الضريبية بشكل فعال من تحقيق نوع من العدالة الإجتماعية، وذلك بزيادة القدرة الشرائية للفئات محدودة الدخل، والحد من تلك التي تتمتع بها الفئات مرتفعة الدخل. وقد تم تطبيق هذه السياسة في بعض دول اسكندنافيا، وأدت إلى نفس النتائج، وهكذا نجد أن الضريبة تعتبر أداة من الأدوات التي تلجأ إليها الدولة لتحقيق الرفاهية العامة في الميادين الإجتماعية والإقتصادية، وأن الهدف المالي للضريبة لم يعد هدفها الوحيد، لكن بالرغم من تعدد أهداف الضريبة يبقى الهدف المالي صاحب الأولوية، لما تتعارض الأهداف الأخرى للضريبة.

### الفرع الرابع: الأهداف السياسية

تتمثل الأهداف السياسية في<sup>1</sup>:

يمكن إستخدام الضرائب لتحقيق أهداف سياسية معينة، سواء داخل الدولة من خلال تمييز المعاملة الضريبية بين الطبقات، وكذلك بإستخدام الضريبة كأداة سياسية لتعزيز مركز السلطة الحاكمة. أو من الدول، من خلال تسهيل التجارة الخارجية مع بعض الدول أو الحد منها، ففي حالة وجود علاقات طيبة مع دولة معينة، تعمل الدولة على خفض أو إعفاء الضرائب الجمركية، أما في حالة العكس، فتعمل على زيادة تلك الضرائب.

### المبحث الثاني: تصنيفات الضرائب

تعددت تصنيفات وإختلفت، نتيجة لتطور النشاط الإقتصادي، وأصبحت النظم الضريبية تشمل أنواعا مختلفة من الضرائب، تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق الأهداف المرجوة منها، إذ يتطلب نجاح الدولة في إختيار النوع الملائم من الضرائب على مدى فهمها ودراستها للأثار الإقتصادية المحتملة

<sup>1</sup> محمد عباس محرز، مرجع نفسه، ص 59.

## الفصل الأول.....الإطار النظري للضريبة

لكافة أنواع الضرائب المستخدمة، سنعتمد في دراسة التصنيفات المختلفة للضرائب على الأسس التي تحدد كافة الإجراءات المتعلقة بتأسيس الضريبة وتحصيلها.

### المطلب الأول: معيار عبء الضريبة

تتمثل تصنيفات الضرائب من حيث عبء الضريبة في:

#### الفرع الأول: الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة

تعرف الضرائب المباشرة بأنها الضريبة التي لا يمكن إنتقال عبئها بصفة كلية، وأن المكلف بها هو الذي يتحملها نهائياً.

تعرف الضرائب الغير مباشرة بأنها الضريبة التي يدفعها المكلف مؤقتاً، ويستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر<sup>1</sup>.

وفقاً لهذا المعيار يمكن تقسيم الضريبة إلى ضريبة مباشرة وضريبة غير مباشرة ويعتبر هذا التصنيف الأهم على الإطلاق، حيث وفقاً للنظرية المالية إعتمدت عدة معايير للتفرقة بين الضريبة المباشرة والغير مباشرة، إلا أنه لا يوجد معيار حاسم يمكن من التمييز الدقيق بين الضريبتين.

#### أولاً: المعيار القانوني

يقوم هذا المعيار على أساس علاقة الضرائب بالمكلف بالضريبة من حيث التحصيل، فإذا كانت الإدارة الضريبية تقوم بفرض الضريبة وتحصيلها بناء على قوائم إسمية أو جداول تدون فيها أسماء المكلفين بالضريبة، فالضريبة تعتبر مباشرة لأن العلاقة التي تربط بين المكلف بالضريبة والإدارة مباشرة، بينما ضرائب غير مباشرة يتم تحصيلها في ظل تصرف إقتصادي معين دون إعتبار للشخص المكلف بالضريبة، ولا يربطها إتصال مباشر بالإدارة المالية والممول.

يعاب على هذا المعيار كون المشرع الضريبي يستطيع أن يغير من طريقة تحصيل الضريبة بكشوف إسمية، أو بدونها، مما يؤثر على وصف الضريبة الغير مباشرة، ومما سبق المعيار القانوني لا يمكن إعتماده وحده للتفرقة بين الضرائب المباشرة والغير المباشرة<sup>2</sup>.

#### ثانياً: الرجعية الضريبية

ويقصد بها معرفة المكلف الذي يسقط عليه العبء الضريبي بصورة نهائية، بحيث تكون الضريبة مباشرة إذا كان الشخص الذي يدفعها لخزينة الدولة هو نفس الشخص الذي كلف بها، وأما إذا استطاع

<sup>1</sup> عبد الحليم كراجه، هيثم العبادي، المحاسبة الضريبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص14.

<sup>2</sup> محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص.ص10.11.

المكلف بها أن ينقل عبئها إلى شخص آخر يقوم بدفعها إلى الخزينة فتعتبر الضريبة وفقا لهذا المعيار ضريبة غير مباشرة.

ويذهب بعض علماء المالية العامة إلى أن في الإمكان أخذ معيار راجعية الضريبة بمعنيين إثنين<sup>1</sup>.

أ - **الراجعة الفعلية:** وهي التي أشرنا إليها في السطور السابقة، إذن المعول عليه هنا في وصف الضريبة المباشر والغير مباشرة هو إلزام المكلف بها بعبئها نهائيا، أو نقل عبئها عن كاهله إلى كاهل غيره.

ب - **الراجعة القانونية:** أي الراجعة التي تستفاد من قصد المشتري، بحيث يفهم من النص القانوني، ما إذا كان هذا المشروع هو عدم نقل عبئ الضريبة من المكلف بها إلى غيره، فتكون الضريبة مباشرة، وأما إذا إنصرف قصده إلى نقل عبئها من المكلف بها إلى غيره، فتكون عندئذ ضريبة غير مباشرة.

وقد سجل العلماء على هذا المعيار أيضا عددا من المآخذ، سواء الأخذ بمعيار الرجعية القانونية، أو بمعيار الرجعية الفعلية، إذا ليس من الميسور على الدوام تبين القصد الذي إنصرفت إليه إدارة المشروع، فضلا من أن الخيرة دلت مرارا على أن آخر هموم المشرع إنشغال تفكيره راجعية الضريبة، وحتى لو أمكن فهم قصد المشتري فعلا، فكثيرا ما يتناقض التطبيق العملي مع التوجيه النظري، وإذا كانت الراجعة القانونية على مثل هذه الحال فليست الراجعة الفعلية أحسن منها حالا، فالفكرة بحد ذاتها تشكل ظاهرة بالغة التعقيد.

إذا لا يمكن أن نعرف مقدما أين سيستقر العبء الضريبي بصورة نهائية، وذلك لأن بعض المكلفين ينجح في بعض الظروف، في نقل عبء الضريبة إلى غيره، ولا ينجح في ظروف مغايرة في نقل عبء الضريبة نفسها، بل يلتزم بأدائها نهائيا إلى خزينة الدولة، فهل يعني أن الضريبة تكون محكومة بالظروف المواتية أو غير مواتية للمكلف، فتصبح هي نفسها مباشرة مرة، وغير مباشرة مرة ثانية، وهل في هذا الافتراض شيء من المنطق العلمي السليم؟ لابل أننا نذهب إلى أبعد هذا الافتراض، لنطرح افتراضا آخر، إذا بها استطاع المكلف ودائما وفقا للظروف، أن ينتقل جزء من الظروف المترتبة عليه إلى كاهل غيره ولا ينجح في نقل الجزء الآخر منها، فماذا تعتبر الضريبة؟ هل يعتبرها ضريبة مباشرة وضريبة غير مباشرة في آن معا؟ وإذا اعتبرت كذلك، افتراضا، فأية جدوى تبقى لمعيار الراجعة عندئذ، من أجل التمييز بين الضرائب المباشرة منها والغير المباشرة؟

### ثالثا: إثبات موضوع الضريبة

تعتبر ضريبة مباشرة إذا كانت منصبة ومفروضة على موضوع أو مادة تتميز بالثبات والاستمرار للملكية عقار، ممارسة مهمة... إلخ، وأما الضرائب الغير مباشرة فإنها تتعلق بوقائع متقطعة وعارضة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> فوزي عطوي، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص ص 79\_81.

## الفرع الثاني: تقييم تصنيف الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة

تتمثل مزايا وانتقادات الضرائب المباشرة والغير مباشرة فيما يلي<sup>2</sup>:

### أولاً: مزايا الضرائب المباشرة

تتمتع الضرائب المباشرة بعدة مزايا منها:

الضرائب المباشرة تعتبر أكثر قرباً من تحقيق العدالة الإجتماعية بالمقارنة بالضرائب الغير مباشرة، وفي ظل الضرائب المباشرة يمكن الأخذ في الحساب عند فرض الضريبة الظروف الشخصية للممول، مثل مستوى دخله، وعدد الأفراد الذين يعولهم، فإذا لم يتعدى دخله مستوى معين يمكن تقرير الإعفاء من الضريبة، بل ويمكن زيادة حد الإعفاء كلما زاد عدد أفراد الأسرة، والعكس صحيح، بالإضافة إلى ما سبق، يمكن فرض الضريبة سعر تصاعدي، حيث يزداد سعر الضريبة، كلما زادت قدرة الممول على الدفع والعكس صحيح، ومما لاشك فيه أن إدخال العناصر السابقة في الحساب عند فرض الضريبة سوف يساهم مساهمة فعالة في تقليل الفوارق الداخلية بين الأفراد، ويقلل من حد التفاوت في الدخل، وبالتالي يحقق المزيد من العدالة في توزيع الدخل، وهذه كلها أمور يصعب أخذها في الحساب عند فرض الضريبة الغير مباشرة.

تتسم الضرائب المباشرة بالثبات النسبي في حياتها بالمقارنة بالضرائب الغير مباشرة، ففي ظل الدورات التجارية من تضخم وكساد فإن أوعية الضرائب المباشرة كالأجور والمرتبات، دخول العقارات المبنية، ودخول أطنان الزراعة..... إلخ ضعيفة الإستجابة للتغيرات في مؤشرات النشاط الإقتصادي، والعكس في حالة الضرائب غير المباشرة التي ترتبط بعلاقات وثيقة بقيمة المبيعات والمشتريات قيمة الواردات والصادرات وكلها أوعية تتأثر بشدة بالدورات التجارية.

ونظراً لهذه السمة التي تتمتع بها الضرائب المباشرة فإنها تمثل مورداً حالياً يمكن أن تعتمد عليه الدولة بصورة شبه مؤكدة في تمويل نفقاتها، وبالإضافة إلى ما سبق فإن الدولة تستطيع أن تتنبأ بإيراداتها من الضرائب المباشرة بسهولة نسبياً وبدرجة عالية من الدقة بالمقارنة بالضرائب الغير مباشرة. فالسلطات المسؤولة تكون على علم شبه تام بعدد الممولين، مقدار دخولهم المتوقع وحجم ثروتهم، بالإضافة إلى السعر الفعلي والمتوقع للضريبة.

وبالرغم من المزايا السابقة للضرائب المباشرة إلا أن هناك بعض الأنواع من الضرائب تكون حصيلتها أكثر إستجابة للتغير في النشاط الإقتصادي، حيث تزيد الحصيلة في أوقات الرواج وتنخفض في

<sup>1</sup> محمد الصغير بلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم، الجزائر، ص 67.

<sup>2</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، إقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، 2007، (د س ن)، ص ص 78\_87.

## الفصل الأول.....الإطار النظري للضريبة

أوقات الكساد و مثال على ذلك ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، حيث تزيد حصيلتها في أوقات الرواج نظرا لزيادة الأرباح المتحققة وتنخفض الحصيلة في أوقات الإنكماش، لإنخفاض معدلات الأرباح المتحققة بالرغم من أن الضريبة المباشرة تتمتع بعدد من المزايا بالمقارنة مع الضرائب الغير مباشرة فإن بعض الكتاب يوجه إليها العديد من الإنتقادات منها :

أ - عدم مرونة حصيلتها للتغيرات في الأسعار والظروف الإقتصادية السائدة، فإذا إتجهت الأسعار للإرتفاع وسادت ظروف التضخم النقدي، من المتوقع ألا تزيد حصيلة بعض الضرائب المباشرة، وإن زادت فسوف تكون الزيادة ضئيلة، لا تتماشى مع التغيرات في مؤشرات النشاط الاقتصادي، بل أننا نتوقع في هذه الظروف إنخفاض القيمة الحقيقية للحصيلة الضريبة.

ومع ثبات العوامل الأخرى على حالها، سوف تعجز الحصيلة الضريبية عن تمويل النفقات الحكومية والتي سوف تتزايد قيمتها مع إرتفاع الأسعار.

ب - من المتوقع أن تزداد إجراءات الربط والتحصيل، كما ترتفع نسبة التهرب الضريبي، في نطاق الضرائب المباشرة بالمقارنة بالضرائب غير مباشرة، وحتى يمكن تطبيق نظام الضرائب المباشرة بفعالية، فإن الأمر يستلزم درجة عالية من الكفاءة الإدارية في الجهاز الضريبي يصعب توافرها في الدولة النامية.

ت - في نطاق الضرائب المباشرة توجه علاقة مباشرة بين الممول والسلطات المسؤولة عن التحصيل، ووجود مثل هذه العلاقة، يفتح باب التهرب من دفع الضريبة، أو جزء منها على الأقل، ويتم تحقيق ذلك بشتي الطرق المتاحة، كالوساطة والمحسوبية، والرشوة..... إلخ وهذه العيوب يمكن تفادي غالبتها في نظام الضرائب الغير مباشرة.

بالرغم من أن الضرائب المباشرة تعتبر أكثر قربا من تحقيق العدالة الإجتماعية بالمقارنة بالضرائب الغير مباشرة ، إلا أنه في واقع الأمر وخاصة في الدول النامية قد يكون لها أثر سلبي على العدالة، كيف؟ فأصحاب الدخل الثابتة وخاصة من العمال والموظفين يكون عادة من أصحاب الدخل المنخفضة ، وهؤلاء الأفراد لا تكون لديهم المقدرة على التهرب من دفع الضريبة أو على الأقل محاربة تجنبها، فمثلا ضريبة الإقرار من الغير وليس من الممول نفسه، ولهذا يصعب بل يستحيل التهرب منها، أما أصحاب الدخل المرتفع والذين هم عادة من أصحاب الدخل المتغيرة مثال رجال الأعمال، أصحاب المهن، والتجار.... إلخ فإن فرصة التهرب لديها تكون مرتفعة لعدة أسباب:

■ أن الضرائب المفروضة على أصحاب الدخل المتغيرة، مثل ضريبة الأرباح التجارية والصناعية يتم دفعها عن طريق إقرارات مقدمة من الممول نفسه وليس من الغير من تحفزهم على إخفاء العديد من عناصر الوعاء الخاضع للضريبة ويشجعهم على ذلك، عدم كفاءة الجهاز الضريبي أن أفراد الطبقة

الغنية يمتلكون من القوة الاقتصادية والسياسية ما يسمح لهم بتغيير إتجاه السياسات الاقتصادية والتشريعات السائدة، بما يحقق مصالحهم الخاصة.

■ في ظل إنتشار الفساد والرشوة بين أفراد المجتمع، فإن أفراد الطبقات الغنية، سوف يستطيعون تخفيض العبء الضريبي عليهم إلى أدنى مستوى ممكن ، سوف يكون هم أكثر استفادة بالخدمات التي تقدمها الدولة من أمن وعدالة ودعم .....إلخ.

■ يعترض البعض على نظام الضرائب المباشرة الذي يكون فيه سعر الضريبة تصاعديا على أساس هذا النظام يسمح بإقتطاع جزء كبير من دخول الطبقات الغنية وهذا الجزء في الواقع يكون على حساب نقص الإدخار وليس الإستهلاك، فالطبقات الغنية هي الطبقات المدخرة بل هي التي تقوم بالإستثمار أيضا ،ويترتب على ذلك إنخفاض حجم الأموال المتاحة للإدخار، ومن ثم الإستثمار، وبالتالي يقل حجم الإنتاج، وتنخفض معدلات التنمية الإقتصادية، وكلها أمور غير مرغوب فيها إقتصاديا، ويحدث العكس في حالة الضرائب الغير مباشرة، حيث يقع العبء الأكبر من هذه الضرائب على أفراد الطبقات الغنية وسوف يؤثر ذلك على حجم إستهلاك تلك الطبقات، أن يكون أثر الضريبة سلبيا على الإستهلاك وليس الإدخار وغير ذلك من الأمور الغير المرغوب فيها في الدول النامية، ولكن في الواقع فإن النتيجة السابقة ليست صحيحة على الإطلاق فمن وجهة نظرنا الخاصة أن شعور أفراد الطبقات الفقيرة وهم الغالبية من أفراد المجتمع بأنهم هم الذين يتحملون الجزء الأكبر من العبء النسبي للضريبة، وأن أفراد الطبقات الغنية يتحملون عبء نسبي أقل سوف يقلل بل يقضي على روح الولاء والإنتماء لدى أفراد هذه الطبقة إتجاه المجتمع الذي يعيشون فيه، وهذا الأثر السلبى سوف ينعكس على تصرفات الأفراد بالعديد من الشواهد السلبية ،مثل عدم المبالاة لدى غالبية أفراد المجتمع تجاه الممتلكات العامة بصفة خاصة إنخفاض الحافز على العمل والإبتكار، خلق حافز قوي لدى العديد من أفراد المجتمع على الهجرة والسفر على أمل أن يجد ضالته التي يبحث عنها وعزوف أفراد المجتمع عن المشاركة في القرارات الجماعية.

### ثانيا: مزايا الضرائب الغير المباشرة

يسري العديد من الكتاب أن نظام الضرائب الغير مباشرة يمتلك العديد من المزايا مما يجعلها أداة مهمة يمكن الإعتماد عليها في تحقيق أهداف المجتمع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وفيما يلي إستعراض موجز لأهم هذه المزايا:

■ تعتبر الضرائب غير مباشرة إحدى الأدوات الفعالة التي يمكن أن تعتمد عليها الحكومة في تحقيق التوازن بين الطلب والعرض في أسواق العديد من السلع والخدمات لتأثيرها الفعال والمباشر على

الأسعار بالمقارنة بالضرائب المباشرة، فإذا كانت أسواق بعض السلع والخدمات تعاني من ظاهرة وجود فائض طلب موجب، فإن التدخل الحكومي من خلال فرض ضريبة غير مباشرة على هذه السلع والخدمات من شأنه أن يؤدي إلى إرتفاع سعرها ومن ثم إنكماش المطلوب منها إلى المستوى الذي يتعادل مع المعروض منها ، وبما يسمح في النهاية تحقيق التوازن من العرض والطلب، أما إذا كانت الكمية المعروضة من السلع والخدمات أكبر من الكميات المطلوبة منها ، أي يوجد فائض عرض موجب ، فإن تخفيض معدل الضريبة على هذه المنتجات أو تقرير الإعفاء كما سوف يساهم مساهمة فعالة في تصحيح الإختلال في أسواق هذه المنتجات.

- تتميز الضرائب غير مباشرة بالمرونة ، حيث تتغير حصيلتها مع التغير في مؤشرات النشاط الإقتصادي ففي أوقات الرخاء تزداد حصيلتها بالرغم من ثبات سعرها نتيجة لزيادة حجم وقيمة المعاملات، وفي أوقات الكساد تنخفض حصيلتها، نظرا لإنخفاض حجم وقيمة المعاملات كما أن حصيلتها تتغير فور إتخاذ قرار زيادة سعره بعكس الحال في الضرائب المباشرة التي لا تزيد حصيلتها بعد فترة من رفع سعرها، كما أنها (الضرائب المباشرة) ضعيفة الإستجابة للتغيرات في مؤثرات النشاط الإقتصادي.
- تعتبر الضرائب الغير المباشرة وسيلة ملائمة لتحقيق الهدف المالي، وهي ضريبة غزيرة الحصيلة بالرغم من إنخفاض سعرها ، نظرا لكبر وضخامة حجم وعائها وتنوع العناصر الخاضعة للضريبة.
- أن قيمة الضرائب الغير مباشرة تندمج في قيمة السلع والخدمات ، مما يجعل غالبية المستهلكين لا يشعرون بعبئها ،ومن ثم لا يكون لها أثر سلبي كبير عند دفعها وبالتالي نقل ومحاولة التهرب من دفعها.
- إن تطبيق نظام الضرائب الغير مباشرة لا يتطلب درجة عالية من الكفاءة في الجهاز الضريبي بالمقارنة بنظام الضرائب المباشرة ، فإجراءات الربط والتحصيل تكون أكثر يسرا وأقل تعقيدا بالمقارنة بنفس الإجراءات في نظام الضرائب المباشرة.

تعتبر الضرائب الغير مباشرة أداة أكثر تأثيرا على نمط تخصيص الموارد في المجتمع بالمقارنة بالضرائب المباشرة، فالضرائب الغير مباشرة تعكس بصورة مباشرة وسريعة على الأسعار والتي على أساسها يتحدد إتجاه ونمط تخصيص الموارد الإقتصادية بين مختلف القطاعات والأنشطة الإقتصادية، بينما نجد أن تأثير الضرائب المباشرة على الأسعار محدود للغاية بل منعدم في فترة قصيرة، وبالتالي من المتوقع أن يكون تأثيرها محدودا أو منعدما على نمط تخصيص الموارد في الفترة القصيرة، وبالتالي من المتوقع أن يكون تأثيرها محدودا أو متقدما على نمط تخصيص قي الفترة القصيرة ، و هذا يعني أن الضرائب الغير مباشرة تحتل أهمية نسبية مرتفعة كأداة من الأدوات التوجيه الإقتصادي بالمقارنة بالضرائب المباشرة.

ثالثا: إنتقادات الضرائب الغير مباشرة



يوجه إلى الضرائب الغير مباشرة العديد من الإنتقادات أهمها :

✓ إن اعتماد النظام الضريبي على أسلوب الضرائب الغير مباشرة بصفة أساسية قد يتناقض مع مبادئ العدالة الضريبية و العدالة الاجتماعية ، حيث يترتب على إستخدام هذه الضرائب الإختلال في هيكل توزيع الدخل و الثروة بين أفراد المجتمع، فإذا تم تطبيقها بسعر متساوي على كافة السلع والخدمات ، فإنها سوف تكون تنازلية العبء ، بمعنى سوف يزداد عبئها النسبي على أصحاب الدخل المنخفضة ويقل على أصحاب الدخل المرتفعة ، ومن ثم سوف يصاحب تطبيقها زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع ، حيث يزداد الفقراء فقرا ويزداد الأغنياء غنى. ولكن في الواقع فإن هذا الإنتقاد مردود عليه، فقد يتم إقتصار فرض الضريبة غير مباشرة على بعض السلع والخدمات، والتي تمثل الجزء الأكثر من إستهلاك الطبقات الغنية ، وبالتالي يتحمل عبئها تلك الطبقة وليس أصحاب الدخل المنخفضة، وفي نفس الوقت يتم إعفاء السلع الضرورية والأساسية من الضريبة وهي السلع التي تمثل الجزء الأكبر من إستهلاك الطبقات الفقيرة، بالإضافة إلى ما سبق يمكن فرض الضريبة غير مباشرة بأسعار تمييزية بحيث تكون هذه الأسعار مرتفعة على السلع الكمالية والمنخفضة أو مساوية للصفر على السلع الضرورية ، أي يزداد سعر الضريبة كلما زادت درجة كماليتها في حياة المستهلك، والعكس صحيح ، وفي مثل هذه الحالات فإننا نتوقع ألا يصاحب تطبيق الضريبة غير مباشرة زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء بل على العكس، فإننا نرى أن الضريبة في هذه الحالة سوف تعالج من الإختلال في توزيع الدخل، و بالتالي يصبح تأثيرها على العدالة إيجابيا وليس سلبيا.

✓ ينتقد البعض الضرائب الغير مباشرة على أساس أن الأثر على فائض المستهلكين والمنتجين ورفاهية أفراد المجتمع الناتج عن فرض ضريبة غير مباشرة على سلع محددة سوف يكون أكبر من الأثر السلبي لضريبة مباشرة (ضريبة الدخل) مساوية كما في الحصيلة، وبمعنى آخر فإن العبء الضريبي الزائد الذي يتحمله المجتمع في حالة ضريبة مباشرة على الدخل مساوية في حصيلتها للضريبة غير مباشرة.

### المطلب الثاني: معيار وعاء الضريبة

تتمثل تصنيفات الضرائب من حيث وعاء الضريبة في:

#### • الضريبة الوحيدة والضرائب المتعددة

## الفصل الأول.....الإطار النظري للضريبة

تنقسم النظم الضريبية من حيث عدد الضرائب المكونة لهيكلها إلى نوعين: نظام الضريبة الوحيدة، وفيه تكتفي الدولة بفرض ضريبة واحدة تسعى بها إلى تحقيق كافة أهداف سياستها الضريبية، ونظام الضرائب المتعددة حيث يتضمن الهيكل الضريبي أنواع متعددة من الضرائب.

وقد يظن البعض أن نظام الضريبة الوحيدة إنما هو نظام نظري بحث يمليه المنهج التحليلي لدراسة العلمية، أو قد يظن البعض الآخر أن نظام الضريبة الوحيدة نظام بدائي ظهر في المراحل الأولى من تاريخ الفكر المالي، وما لبث أن نبذة تطور نظام الضريبة، إلا أن الأمر على نقيض ذلك.

فلقد دعا العديد من الكتاب على مر العصور وحتى يومنا هذا إلى فرض ضريبة وحيدة وإن اختلفت أوعيتها وتنوعت أشكالها المقترحة، فقد رأى البعض في القرن السابع عشر فرضها على الدخل، ورأى البعض الآخر فرضها على الإنفاق، ثم جاء الفيزيوكرات في القرن الثامن عشر، فنادوا بأن الأرض تنفرد بكونها المنبع الوحيد لثروة الحقيقية ومن ثم فإن المنطق يقضي بإلغاء كافة الضرائب، وفرض ضريبة وحيدة على الناتج الصافي للأرض، و في أواخر القرن التاسع عشر، دعا الكاتب الأمريكي "هنري جورج" إلى فرض ضريبة وحيدة على زيادة الرأس مالية في قمة الأراضي، وفي النصف الثاني من القرن العشرين دعا الكاتب الفرنسي تشيلة إلى فرض ضريبة وحيدة على مصادر القوى المحركة (كالوقود والكهرباء)، بإعتبار أن هذه المصادر تستخدم في كافة أوجه النشاط الإقتصادي الحديث، وبالتالي فإن قيمة الضريبة سوف تندمج في أسعار كافة السلع، فيتمثل جميع أفراد المجتمع عبء الضريبة.

وترجع مزايا الضريبة الوحيدة في رأي أنصارها إلى قربها من تحقيق العدالة وبساطة إجراءاتها وبعدها عن التعقيد، وإنخفاض تكاليف جبايتها وتعذر التهرب منها، ولكن هذه المزايا الظاهرية التي أمعن في ترديدها مؤيدو الضريبة الوحيدة لا تبني على النقد.

فالضريبة الوحيدة، أبعد في الحقيقة عن تحقيق العدالة الضريبة من الضرائب المتعددة، فلم يهتد العالم بعد إلى إختيار الوعاء الضريبي الأوحده الذي يحقق مبادئ العدالة الضريبة، ومن هنا كان لنظام فرض الضرائب المتعددة على أوعية مختلفة بأعباء متفاوتة إمكانية الإقتراب من تحقيق مفهوم العدالة الضريبة، والضريبة الوحيدة بإعتمادها على مصدر واحد عرضها لإنخفاض حصيلتها بشدة، إذا ما لحق القحط في سنة ما بهذا المصدر، بينما الضرائب المتعددة بإعتمادها على أوعية مختلفة أكثر قدرة على تعويض العجز الناتج من أحد المصادر بالزيادة الناتجة في مصدر آخر، و من جهة أخرى فإعتماد الدولة على ضريبة وحيدة لتمويل كافة النفقات العامة سوف يؤدي إلى تجسيم عبء الضريبة أمام الممول في حين أن تعدد الضرائب وإختلاف الواقعة المنشأة لها ومواعيد وطرق تحصيلها سوف يحقق من وقع العبء الضريبة على الممول، كما أن جسامه العبء الضريبي في ظل نظام الضريبة الوحيدة سوف يدفع الممول إلى بذل قصارى جهده للتهرب من ال دفع مما يلقي على الدولة عبئا متزايدا في مكافحة التهرب

## الفصل الأول.....الإطار النظري للضريبة

، ويزيد من تكاليف الجباية ، فإن أفجح الممول في التهرب من الضريبة الوحيدة فقد تتمثل من تحمل أو نصيب من الأعباء العامة ، في حين أنه ظل نظام الضرائب المتعددة يستحيل عليه التهرب من كافة أنواع الضرائب، بالإضافة إلى ذلك فإنه من المستحيل أن تتصور فرض ضريبة وحيدة مهما أجهدنا أنفسنا في إختيار وعائها وأوجه تنظيمها الفني ، تستطيع أن تحقق الأهداف المختلفة للسياسة الضريبة.

لا غرابة إذن في أن نجد كل الدول في كل المصور تقيم كيانها الضريبي وفق لنظام الضرائب المتعددة فجودة النظام الضريبي تناسب طرديا مع عدد الضرائب المفروضة فيه، فجودة النظام الضريبي، ومعيار تعدد الضرائب المفروضة فيه يجب أن تخضع بمبدأ الضرائب الوظيفية.<sup>1</sup>

ويرى أنصار الضريبة الواحدة أنها تحقق مزايا متعددة أهمها الإقتصاد في نفقات الجباية ، وتحقيق العدالة الضريبة، فضلا من أنها تمكن الممول من معرفة ما يقع عليه من عبء مالي، بالإضافة إلى كونها محايدة لا يتيح عنها التدخل في الأوجه المختلفة لنشاط الإقتصادي كما يحدث عند تعدد الضرائب ، إلا أن أنصار نظام الضرائب المتعددة يوجهون إليها إنتقادات عدة ، و يرون به من المساوي ما يذهب بكل مزايا الصورية ، فإعتماد الدولة على ضريبة واحدة لسد جميع نفقاتها، يجعل هذه الضريبة من الجسامه، بحيث تزعج الممول ، مما قد يسبب للإدارة صعوبات ضخمة وعلى وجه الخصوص لمحاربة التهرب الذي يلجأ إليه الممولون ومهما إرتفع سعر الضريبة فإن حصيلتها لن تكون كافية لمواجهة النفقات العامة المتزايدة في الدول الحديثة ، كذلك فليس من السهل إختيار الوعاء الذي تفرض عليه الضريبة الوحيدة وقدر أين الإختلاف بين الكتاب الذين نادوا بهذا النظام في إختيار الوعاء المناسب لها.

كل هذه الأسباب وغيرها أدت بكافة الدول إلى الأخذ بنظام الضرائب المتعددة، وواقع الأمر أن فكرة الضريبة الوحيدة لم تلق إستجابة عملية في أي عصر من العصور ولم تحاول دولة من الدول تطبيقها وتعتمد كل الدول بلا إستثناء على نظام تعدد فيه الضرائب ، وتفضيل نظام الضرائب المتعددة لا يعني إطلاقا الإفراط في عدد الضرائب المفروضة ، فالإفراط في عدد الضرائب المقررة يؤدي إلى تعقيد النظام الضريبي و غموض أحكامه وإلى تعدد الإجراءات مما يعرقل النشاط الإقتصادي ويسبب ضيقا للممولين ويمنعهم من معرفة العبء الملقى عليهم ويزيد من نفقات الجباية والرقابة.... إلخ<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: معيار الواقعة المنشأة للضريبة

تتمثل تصنيفات الضرائب من حيث الواقعة المنشأة للضريبة إلى:

### الفرع الأول: الضريبة على رأس المال

<sup>1</sup> حامد عبد المجيد دراز ، مبادئ المالية العامة ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003 ، ص ص 28-31.  
<sup>2</sup> زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1998، ص.ص 135.136.

## الفصل الأول.....الإطار النظري للضريبة

إن الضريبة على رأس المال تحتل أهمية أقل من الضريبة على الدخل، لأنها عادة تفرض بسعر أقل حتى لا تؤدي إلى تقليل رأس مال واستفادة عبر الزمن، وبذلك تقلل من إمكانية مساهمة رأس المال في توليد الدخل، وهذه الضريبة على رأس المال يمكن أن تكون كما يلي :

أولاً: ضريبة على الدخل الذي يولده رأس مال، رغم أن وعائها هو رأس المال، ومن ثم فإنها تعتبر ضريبة إضافية على الدخل الذي يتولد نتيجة رأس المال ويعتمد تسديدها على ما يتحقق للممول من دخول رأس ماله.

ثانياً: ضريبة على رأس المال بحيث تقطع جزء منه، وبالشكل الذي يتحقق من خلالها هدفها بتقليص ملكية وحيازة رأس المال، وبالذات عندما يراد عند فرضها الإسهام في تقليل حدة التفاوت في توزيع الدخل، وبالذات التفاوت في الدخل هذه والناجم عن التفاوت في ملكية رأس المال، وخصوصاً عندما يكون مثل هذا التفاوت حاد ويكون الهدف من فرض مثل هذه الضريبة تخفيض التفاوت الحاد هذا.

وتفرض الضريبة هذه على :

أ - على تملك رأس المال: والتي ينبغي في فرضها مراعاة عدم تأثيرها سلباً على حوافز تكوين رأس المال، والتوسع في عملية الإستثمار، وخاصة الإنتاجي منه، وبالشكل الذي لا يتضمن إعاقة توسع في القدرات الإنتاجية اللازمة لتحقيق الإنتاج وزيادته، خاصة إذا تم الأخذ في الإعتبار أن الضريبة هذه يمكن أن تحفز على تنمية رأس مال وزيادته.

ب - الضريبة على الزيادة في قيمة رأس المال، خاصة عندما تتحقق بمعدلات مرتفعة، وبالذات إرتباطاً بالحروب، أو في فترات التضخم<sup>1</sup>.

رغم الصعوبة التي تبرز في التمييز بين أصل رأس المال، والزيادة الطبيعية في قيمته ، وبين الزيادة الإستثنائية التي تتحقق نتيجة لما سبق والتي تستدعي فرض الضريبة بمعدلات تتناسب مع الزيادة في قيمة رأس المال، على أن يرتبط فرض الضريبة هذه على تحقيق في رأس المال ناجمة عن مثل هذه الظروف الإستثنائية.

### الفرع الثاني: واقعة الإنتاج

فإجراء التحويل على المادة الخاصة بالتصنيع وإخراجها في شكل سلعة تامة الصنع ينشأ إلتزاماً بدفع ضريبة على كمية الإنتاج قبل خروجها من الصنع، ويراعي في هذه الضريبة أن تفرض على الإنتاج

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص.ص 200-201.

## الفصل الأول.....الإطار النظري للضريبة

المركز في عدد محدود من الوحدات الإنتاجية، حتى يسهل تحديد كمية الإنتاج التي تمنى عليها الضريبة من جانب الدولة.

### الفرع الثالث: واقعة الاستهلاك

منشأ الإلتزام بدفع هذه الضريبة بمجرد شراء السلعة، يراعي في هذه الضريبة أنها تفرض على السلع التي يصعب السيطرة على تحديد إنتاجها لكثرة عدد المنتجين.

كما قد ينشأ إلتزام بدفع هذه الضريبة بمجرد استعمال السلعة، أو الإستفادة منها ومثال ذلك السيارة، فلا تفرض عليها رسوم إلا بعد تركيب اللوحات المعدنية وإستخراج رخصة لتسييرها.

### الفرع الرابع: واقعة تعدد الدخل

فينشأ الإلتزام بدفع ضريبة بمجرد تحقيق الدخل، ومعروف أن مصدر الدخل لأي فرد يأتي عن طريق سلعة ينتجها أو خدمة يقدمها، وبذلك تكون المصادر الأساسية للدخل هي: العمل، رأس المال، العمل ورأس المال معا.

ويتميز الدخل بصفة دورية خلال فترة زمنية معينة، اصطلاح على أنها سنة، وأن يكون له طابع الدوام النسبي فلا يعتبر دخلا من وجهة نظر بعض التشريعات، ما يكون عارضا كالجوائز<sup>1</sup> مثل.

وتجب التفرقة بين الدخل الإجمالي والدخل الصافي، فالدخل الإجمالي هو القيمة الكلية لمجموع ما يحصل عليه شخص ما، والدخل الصافي هو الدخل الإجمالي مستبعدا منه كافة المصروفات اللازمة لمزاولة النشاط أو للحصول على هذا الدخل متجه الأسلوب الضريبي إلى تحديد وعاء الضريبة بصافي الدخل وليس بإجمالي الدخل.

### المطلب الرابع: معيار معدل الضريبة

تتمثل تصنيفات الضرائب من حيث معدل الضريبة إلى:

### الفرع الأول: الضرائب التصاعدية والضرائب النسبية والضرائب التنازلية

تتمثل الضرائب التصاعدية والنسبية والضرائب التنازلية فيما يلي<sup>2</sup>:

#### أولاً: الضرائب التصاعدية

تقسم الضرائب التصاعدية الدخل الخاضع لضريبة إلى شرائح وتفرض الضريبة على كل شريحة بسعر متصاعد يختلف عن السعر المطبق على الشريحة السابقة، أي أن الضرائب التصاعدية تقوم على زيادة مقدار الضريبة المستحقة على المكلف كلما زاد دخله، بمعنى أن العلاقة بين الضريبة المستحقة

<sup>1</sup> حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 52.

<sup>2</sup> خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة الضريبية، أثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 22.21.

## الفصل الأول.....الإطار النظري للضريبة

والدخل الخاضع لها علاقة طردية ، فكلما زاد دخل الشخص زادت الضريبة المفروضة عليه، فمثله إذا كان سعر الضريبة على الشريحة الأولى الواقعة بين دينار و 1000 دينار 5٪ وأن السعر على الشريحة الثانية الواقعة بين 1001 و 2000 دينار 10٪ ، فإن مقدار الضريبة المستحقة على الشخص الذي تحقق له دخل خاضع للضريبة وقدره 150 دينار هو 100 دينار  $(1000 \times 5\% + 500 \times 10\%)$  ، وتعتبر الضرائب التصاعديّة من أكثر ضرائب العدالة ، فبالإضافة إلى أنها تتماشى مع مبدأ القدرة على الدفع Ability to pay الذي يقوم على أن الأغنياء هم الأقدر على دفع الضرائب ، فإن لها بعد إقتصادي مفاده أن المنفعة الحدية للنقود عند ذوي الدخل المرتفعة متدنية مقارنة مع ذوي الدخل المنخفضة ، وطالما الحال كذلك فيجب أن يتحمل هؤلاء ضرائب أكثر.

### ثانيا: الضرائب التنازلية

تقسم الضرائب التنازلية الدخل الخاضع لضريبة إلى شرائح Brackets وتفرض الضريبة على كل شريحة بسعر متنازل Regressive tax rate يختلف عن السعر المطابق على الشريحة السابقة، أي أن الضرائب التنازلية تقوم على تخفيض مقدار الضريبة المستحقة على المكلف كلما زاد دخله ، بمعنى أن العلاقة بين الضريبة المستحقة والدخل الخاضع لها علاقة عكسية ، فكلما زاد دخل الشخص قلت الضريبة المفروضة عليه.

### ثالثا: الضريبة النسبية

تفرض الضريبة وفقا لضرائب النسبية على الدخل الخاضع للضريبة بسعر نسبي محدد، فمثلا يفرض على الدخل الخاضع لضريبة المتحقق لشركات المالية بما فيها البنوك 35٪ عن ذلك الدخل ونسبة 11٪ من الدخل الصافي المتحقق من الصناعة وهكذا ، بمعنى أن الضرائب النسبية لا تقسم الدخل الخاضع لضريبة إلى شرائح ثم تفرض الضريبة على كل شريحة بسعر متنازل أو متصاعد كما هو الحال في الضرائب التنازلية أو الضرائب التصاعديّة بل تحدد الدخل الخاضع لضريبة ثم تقطع نسبة منه يتم تحديدها تبعا لسياسة الدولة ، فمثلا إذ تحقق دخل لإحدى البنوك مقداره 10000 دينار وكان سهل الضريبة على هذا النشاط 35٪ فإن الضريبة المستحقة على البنك تبلغ 3500 دينار  $10000 \times 35\%$ .

### المبحث الثالث: التهرب الضريبي

يرى المكلف بدفع الضريبة أنها تشكل عبئ عليه وتحول دون الزيادة في دخله أو ثورته الأمر الذي يدفعه للتهرب عن دفعها.

### المطلب الأول: تعريف التهرب الضريبي

يعرف التهرب الضريبي بأنه "التخلص من الالتزام بدفع الضريبة، وينقسم التهرب الضريبي إلى التهرب الضريبي المشروع والتهرب الضريبي غير المشروع"<sup>1</sup>.

ويعرف التهرب الضريبي أيضا "سلوكا غير مشروع يرتكبه شخص ذي صفة معينة (الممول) لهدف التخلص من أداء الضريبة المستحقة عليه، سواء كان ذلك التخلص كليا أم جزئيا، وغالبا ما يقع هذا السلوك اللامشروع بطرق احتيالية، لذلك شدد المشرع العقوبات المقررة على هذه الجريمة"<sup>2</sup>.

ويعرف التهرب الضريبي أيضا على أنه التخلص المكلف من دفع الضريبة المتوجبة عليه كليا أو جزئيا.

والتهرب الضريبي نوعان:

- **التهرب المشروع:** الذي لا يتضمن أية مخالفة قانونية، وذلك للاستفادة من بعض الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي نتيجة عدم صياغة بعض الأحكام القانونية بدقة، وبهذا لا يترك المكلف أية مخالفة قانونية، وبالتالي لا يمكن ملاحقته أو فرض أية عقوبة عليه.

<sup>1</sup> طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 84.

<sup>2</sup> صلاح الدين حسين السبيسي، إقتصاد الفساد، دار الكتاب الحديث، مصر، ص 65.

## الفصل الأول.....الإطار النظري للضريبة

مثال ذلك: التهرب من تصاعدية ضريبة الدخل عن طريقة تجزئة الشركة الكبرى إلى عدة شركات صغيرة، بحيث تكون مستقلة إحداها عن الأخرى من الناحية القانونية، أو تخلص الشركات المساهمة من الضريبة على الأرباح عن طريق زيادة النفقات العمومية وبنفقات السفر والولائم الخاصة بالعمل والإعانات...إلخ، أو تجنب تطبيق المعدلات التصاعدية بتحويل جزء من الأرباح إلى رواتب وأجور.

- **التهرب غير المشروع:** يتضمن مخالفة لأحكام القوانين والأنظمة، حيث يعتمد المكلفون لإتباع بعض أساليب الغش والخداع، لذلك يطلق عليه إصطلاح الغش الضريبي<sup>1</sup>.  
ومن خلال هذه التعاريف نبرز الفرق بين الغش والتهرب الضريبي.

### الجدول رقم (1): أوجه التشابه والخلاف ما بين الغش والتهرب الضريبي

أوجه الاختلاف	أوجه التشابه
- التهرب يتم دون مخالفة القانون الجبائي عكس الغش الضريبي - الغش الضريبي يعرض فاعله لعقوبات عكس التهرب.	- كل منهما يسمح بتخفيض العبئ الضريبي - كل منهما ناتج عن نقص الوعي الضريبي - كل منهما يؤدي إلى تخفيض المستحقات الجبائية

المصدر: دوداح رضوان، طرق مكافحة الغش والتهرب الضريبي: دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص52.

### المطلب الثاني: أسباب التهرب الضريبي

من أهم الأسباب التي تؤدي إلى ظاهرة التهرب الضريبي هي<sup>2</sup>:

#### الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية

وهي متعلقة بنوعية النشاط الغالب في مجتمع معين، فقد لوحظ أنه إذا كانت المهن ذات الأجر هي الأكثر شيوعا في دولة معينة، فإن ظاهرة التهرب الضريبي تكون قليلة ومحدودة الأثر، وبالعكس كلما كانت المهن الحرة (تجارة، صناعة، محاماة، عيادات طبيعة) مهمة كلما زادت أهمية التهرب الضريبي.

<sup>1</sup> محمد طاقة، هدى العزواوي، إقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ص 118.

<sup>2</sup> منصور ميل يونس، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1991، ص ص 182-185.



ففي المهن ذات الأجر ، يمكن للإدارة الحصول على جميع المعلومات المتعلقة بأجر المكلف من جهة عمله ، كما يمكن للإدارة الإعتماد على طريقة إستقطاع الضريبة عند المنبع، ولا شك أن إتباع مثل هذه الإجراءات المحكمة غير ممكنة التطبيق في المهن الحرة، لذلك يكثر فيها التهرب الضريبي..

### الفرع الثاني : الأسباب المتعلقة بالتشريعات الضريبة

وتظهر بالأخص في العيوب التالية:

أولا : تعقد تشريعات الضرائب، وعدم وضوحها: خاصة فيما يتعلق بنظام الإعفاءات الضريبية ، وما تملكه الإدارة الضريبية من سلطة تقديرية في تلك، وكذلك تعدد طرق تقدير الضريبة، وما قد تمارسه الإدارة من تجاوزات ، مما يدفع الأفراد إلى التهرب من الضريبة. (طريقة التقدير الجزافي مثلا) .

ثانيا : المغالاة في تعدد الضرائب وفي إرتفاع أسعارها: فمما لا شك فيه أن تعدد الضرائب يؤدي إلى زيادة تكلفة تحصيلها بالنسبة للممول وللإدارة، كما يترك عدد من الثغرات التي تمكن المكلفين من التهرب من الضرائب، كما أن زيادة عدد الضرائب وإرتفاع أسعارها يؤديان إلى زيادة عبء الضرائب على الأفراد ، مما يدفعهم إلى التهرب منها. وقد يثور التساؤل عن السبب الذي يدفع الدول إلى فرض أكثر من ضريبة وإلى رفع أسعار هذه الضرائب.

يرجع سبب ذلك إلى تطور دور الدولة وإنتقالها من الدولة الحارسة التي كانت تقوم بمهام قليلة (أمن، دفاع، عدالة) ، مما يعني أن نفقاتها كانت محدودة، إلى الدولة المتدخلة التي تعددت وظائفها، مما حتم زيادة نفقاتها وما تبع ذلك من ضرورة زيادة إيراداتها وخاصة الضرائب.

ثالثا : كثرة تعديل تشريعات الضرائب: وما تؤدي إليه من عدم إستقرار للإدارات الضريبية، وصعوبة تكيف العاملين بها مع التشريعات الجديدة ، مما يؤدي إلى سوء التطبيق ، ويدفع بالتالي الأفراد إلى التهرب من الضريبة، خاصة إذا تضمنت التشريعات الجديدة فرض ضرائب جديدة، أو زيادة في أسعار الضرائب السابقة.

رابعا : عدم تضمن التشريعات الضريبية لعقوبات قاسية تردع المتهربين عن دفع الضرائب : فمن لا يشعر بواجبه نحو الجماعة ويسعى للتهرب منه، يمكن للقانون ردعه بالنص على العقوبات المناسبة والرداعة لمثله.

### الفرع الثالث : الأسباب الإدارية

وهي المتعلقة بعيوب الإدارة الضريبية وهذه العيوب تمس خاصة الإدارات الضريبية في الدول النامية، ومن ذلك:

## الفصل الأول.....الإطار النظري للضريبة

أولاً : تعقد الإجراءات الإدارية الخاصة بتقدير الضريبة وربطها وتحصيلها، مما يولد روح الكراهية لدى الأفراد للضريبة، ويدفعهم للتهرب الضريبي.

ثانياً : عدم توفر العناصر الفنية والإدارية القادرة على تحمل مسؤوليات تطبيق أحكام القانون الضريبي، خاصة في مجال المحاسبة الضريبية والتفتيش الضريبي.

ثالثاً : إنخفاض مستوى التكوين المهني والأخلاقي لدى موظفي الإدارات الضريبية، وإفتقارهم للنزاهة والأمانة، مما يتسبب في تواطؤهم مع الممولين، وبالتالي إهدار حقوق الخزينة العامة (الرشوة، الوساطة).

رابعاً : ضعف أجور ومرتببات العاملين في قطاع الضرائب، كنتيجة لإنخفاض مستويات الأجور بصفة عامة في الدول النامية، الأمر الذي يحد من تدعيم الإدارات الضريبية بالعناصر المؤهلة ذات الخبرة والكفاءة الفنية العالية، فضلاً عما قد يؤدي إليه إنخفاض مرتببات وأجور هؤلاء العاملين، وزيادة أعباء معيشتهم من دفعهم إلى الإنحراف والتقصير في مسؤولياتهم الوظيفية على الوجه الأكمل.

خامساً : نقص أو عدم توفر الأجهزة الإلكترونية الحديثة اللازمة لمساعدة الإدارة الضريبية في رفع مستوى خدماتها، وحصر مختلف الممولين وتحديد ما يستحق عليهم من ضرائب.

### الفرع الرابع : الأسباب النفسية

تلعب العوامل النفسية دوراً هاماً في التهرب من الضريبة، فالضريبة تخلق لدى المكلف بدفعها شعوراً بالضعف تجاه السلطات العامة التي تتمتع بجميع وسائل الإكراه لإجباره على دفع جزء من أمواله للدولة، فالمكلف يدفع أمواله ولا يحصل على شيء مباشرة مقابل ما دفعه، الأمر الذي يجعله يقارن بين ما يمكن أن يعمل به بذلك الجزء من أمواله عند عدم دفعه للدولة، وبين ما تفعله الدولة بذلك الجزء من تمويل لنفقات كمالية أحياناً، لذلك يستاء الشخص من الضرائب ويحاول التخلص منها، خاصة في الدول ذات الأنظمة غير العادلة، حيث يشعر الأفراد أن السلطات العامة تعمل على محاباة فئة دون أخرى من المكلفين، أو جهة دون أخرى من البلد، مما يدفعهم إلى محاولة التهرب من الضريبة.

وبمناسبة دراسة الأسباب النفسية للتهرب من الضريبة، يجوز لنا التساؤل عن موقف الأفراد من

التهرب الضريبي، أي كيف ينظر الأفراد إلى التهرب من الضريبة؟

يذكر بعض الكتاب أن المتهرب من الضرائب، إنما هو سارق شريف، لأنه لا يسرق إلا الدولة، وهو شخص إعتباري، ويقول الأستاذ «شمو لدرز» أن الرأي العام لا يضع التهرب الضريبي موضع السرقة بل حتى الإدارة الضريبية لا تعتبره عملية تمس السمعة الشخصية للفرد ومن إستطلاع للرأي العام حول تكييف المتهرب من الضريبة، إتضح أن 4% من الأفراد يعتبرونه بمثابة سارق و1% منهم بمثابة خائن للوطن و18% منهم بمثابة شخص لا يحترم نظام مرور السيارات، في حين أن 53% من الأفراد

## الفصل الأول.....الإطار النظري للضريبة

يعتبرونه كرجل أعمال يستغل الفرص للحفاظ على أمواله ، بمعنى آخر الغالبية العظمى من الأفراد ترى أن المتهرب لا يضر بالآخرين، كما هو الحال في السارق والخائن أو المخالف لنظام المرور. وتشير إستطلاعات أخرى إلى أن المتهرب يقترف بدون شك خطأ يستوجب العقاب ، غير أن أي فرد حتى وإن كان نزيها قد يوقع نفسه في هذا الخطأ عندما تتاح له فرص معينة، لهذا فإن أكتية الأفراد ترفض توقيع عقوبة الحبس على المتهرب وتكتفي بأن يتحمل غرامة مالية. وتشير دراسة أخرى على الجانب النفسي للتهرب عند الفرنسيين، فتبين أن 88% من القوانين يبررون موقف المتهرب ولا يجدون ضرورة لمعاقبته.

### المطلب الثاني: طرق التهرب الضريبي

يلجأ المكلف بالضريبة إلى التهرب بمختلف الطرق الممكنة من بين هذه الطرق نذكر ما يلي:

#### الفرع الأول : الطريقة المحاسبية (التلاعب المحاسبي)

ويلزم قانون الضرائب الأفراد بموافاة مصلحة الضرائب بإقرارات خاصة توضح جميع المبالغ التي تحققها المشرع التجاري أو الصناعي خلال السنة المالية، وتكون هذه الإقرارات مدعمة بالمستندات التي تثبت ذلك (فواتير، سجلات، محاسبة....) وذلك في المواعيد المحددة، حيث تعتبر المحاسبة أساسا لإجراء التحقيقات من قبل السلطات الضريبية، يمكن أن يكون الغش الضريبي ذا طبيعة محاسبية، وإذا كان التحقيق المحاسبي يتمثل في التأكد من مطابقة القيود المحاسبية مع المستندات المضللة التي يقدمها. ويعتبر هذا الأسلوب من الصعب إكتشافه من قبل الإدارة الضريبة، على الرغم من السهولة التي يجدها المكلف عند تنفيذها، وهذا النوع من الغش له طريقتان.

#### أولا : الغش بزيادة التكاليف

بعدما سمح المشرع الجزائري بخصم الأعباء التي يتحملها فعلا وذلك لإستغلال مؤسسته شريطة أن تكون هذه التكاليف مرتبطة مباشرة بالإستغلال في حدود المعقول (الحدود التي وضعها القانون)، أصبح بعض الممولين ينتهزون هذا الحق في إدخال مصاريف ليست لها علاقة بالنشاط الذي تقيمه المؤسسة أو المبالغة في تقديرها لتكاليف، وذلك لتخفيض قدر الإمكان من الضريبة على الأرباح المحققة، فتعددت الطرق المستعملة في هذا المجال وسوف نتعرض إلى الأكثر إستعمالا والمعروفة لدى المصالح الجبائية<sup>1</sup>.

#### ثانيا : الغش بتخفيض الإيرادات

<sup>1</sup> محمد فلاح، الغش الجبائي وتأثيره على دور الجباية في التنمية الإقتصادية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1996-1997، ص 38.

إن أسلوب تخفيض أو تجاهل بعض الإيرادات هو أحد الأساليب التي يستخدمها المكلف للتخلص من قيمة الضريبة، حيث يعلن عن أرباح أقل بكثير مما هي عليه في الواقع، وبالتالي يحرم السلطات الضريبة من قيم كبيرة، على الرغم من أن التشريع الضريبي يحدد قيمة رقم الأعمال كحد يجب على كل من يتجاوزه الإلتزام به، تغيير المستندات المحاسبية وسيلة لتتبع الإيرادات المختلفة التي يحققها المكلف<sup>1</sup>، حيث يتيح للمكلف بالضرورة عند تخفيضه للإيرادات عدة طرق سنحاول تلخيصها فيما يلي:

- يقوم المكلف بتخفيض مبلغ المبيعات محاسبيا، وذلك عن طريق تسجيل بضائع وهمية أو خصومات ممنوحة بشكل مبالغ فيه، مع العلم أنه لا يوجد إسترداد ولا خصم ممنوح.

- يلجأ بعض المكلفين بالضريبة إلى تسجيل قيمة المبيعات بأقل من ثمنها الحقيقي وذلك بالتواطؤ مع الزبون.

- هناك بعض المبيعات التي تتم بدون فواتير ولا يتم الدفع نقدا.

- عدم تسجيل المحاسبة لبعض التنازلات عن الإستثمارات التي تحقق فائض القيمة ومن المفارقات التي يعتمدها المكلف والتي تبرز الإحتيال بشكل واضح، عندما تنخفض قيمة المشتريات بشكل كبير، مما يؤدي إلى تباين في إجمالي الربح، وهو الأمر الذي يبقى محل إهتمام المحقق الضريبي.

### الفرع الثاني : الغش الجبائي عن طريق العمليات المادية والقانونية

سنناقش أولا الغش الضريبي الذي حدث من خلال العمليات المادية، ثم ننتقل إلى الإحتيال الضريبي الذي يحدث من خلال العمليات القانونية:<sup>2</sup>

#### أولا : الإخفاء المادي

يقصد بالإخفاء المادي مجموع العمليات المادية التي يقوم بها الممول والتي تتمثل في إخفاء السلع المادية مثل المواد البضائع والمنتجات، وهذا لإعادة بيعها في السوق الموازية بعيدا عن أنظار الإدارة الجبائية ، وبالتالي يتخلص من الضريبة الواجبة الأداء تجاه الخزينة ، فقد يلجأ المكلف إلى كل الحركات المادية وكل التدابير والمناورات والترتيبات من أجل التخلص من الضريبة ، وقد تتم عملية إخفاء هذه السلع بصفة جزئية أو كلية:

#### أ - الإخفاء المادي الجزئي

<sup>1</sup> أوهيبي بن سالمه ياقوت، الغش الضريبي، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002-2003، ص 35.

<sup>2</sup> دوداح رضوان ، طرق مكافحة الغش والتهرب الضريبي : دراسة حالة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر ، 2015 ، ص ص. 45-50.

يقوم المكلفين بالضريبة بإخفاء جزء من سلعهم من أجل إجتنا ب جزء من الضريبة ، وعادة ما يكون هذا النوع من الغش عند المكلفين بالضريبة المعروفين لدى الإدارة الجبائية ، وتختلف أشكال الإخفاء المادي الجزئي حسب طبيعة النشاط الممارس وحسب المكلفين بالضريبة وقد تأخذ عدة أشكال تتمثل فيما يلي:

- إخفاء المكلف لجزء من البضاعة المستوردة بهدف التخلص من جزء من الرسوم الجمركية وجزء من الرسم على القيمة المضافة.

- قيام الورثة بإخفاء جزء من التركة للتخلص من دفع الحقوق المفروضة عليها.

- عدم إحترام الشروط والمقاييس المعمول بها في عملية الإنتاج .

عدم التصريح بالنشاط الحقيقي للمؤسسة ، فبعض المكلفين يصرحون بأن طبيعة النشاط يتعلق فقط بعمليات موجهة نحو البيع بالتجزئة ، بينما يتم إخفاء باقي السلع في مستودعات أخرى أين يتم بيعها بالجملة ، وبالتالي يتخلص المكلف من الضريبة المستوجبة من خلال عمليات البيع بالجملة.

### ب - الإخفاء المادي الكلي

عادة ما يكون هذا النوع من الإخفاء من طرف المكلفين غير المعروفين لدى الإدارة الجبائية، وبالتالي يتخلص المكلف بالضريبة كليا من دفع ما سيتوجب عليه من الضرائب، وعادة ما تمارس هذه الأنشطة في مناطق نائية ومنعزلة يصعب على أعوان الإدارة الجبائية الوصول إليها وبالتالي تمارس هذه الأنشطة بعيدا عن أية رقابة وبحرية تامة ونذكر مثلا على ذلك ، ورشات الخياطة حيث في هذا النشاط تكثر فيه الحالات و الإجراءات التي يتم من خلالها تجنب الضريبة، فكثير من تجار التجزئة يتعاملون مع ورشات الخياطة التي تعمل في السوق السوداء، وغالبا ما تكون متمركزة في المنازل ، فيتخلص ممارسو هذا النشاط من أية رقابة جبائية بحكم تمركزهم.

### ثانيا : الغش عن طريق العمليات القانونية

يعني هذا خلق وضعية قانونية ملائمة تسمح بدفع أقل قيمة من الضرائب ويمكن أن يأخذ هذا الشكل من الغش حالتين:

أ - التكييف الخاطئ لعملية قانونية : يعني هذا أن المكلف بالضريبة يقوم بتغيير شكل عملية قانونية حقيقية بشكل آخر يخضع لنظام جبائي أقل إخضاعا وأكثر إمتيازا . ونضرب مثلا على ذلك أنه قد يقوم المكلف بالضريبة مثلا بشراء إستثمارات يتم تسجيلها على أنها أعباء، وبالتالي يسمح هذا الإجراء بتخفيض الربح في السنة الأولى عوض توزيع مبلغ الإستثمار على مدة حياته ، كما أنه كذلك يتم هذا النوع من الغش

عند توزيع الأرباح ، فيتهرب المكلف من دفع الضريبة على الدخل الإجمالي ، وهذا بتقديم هذه الأرباح في شكل أجور ومكافآت مع العلم أن بعض المكافآت معفاة من الضريبة.

ب - تركيب عمليات وهمية : قد يقوم المكلف بتحرير فواتير وهمية تسمح له بدفع أقل قيمة للضرائب ، فهذه الفواتير قد تسمح بإسترجاع الرسم على القيمة المضافة الذي سيحسم من الرسم على القيمة المضافة الواجبة الأداء تجاه الخزينة، كما تسمح بتخفيض الأساس الخاضع للضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وللإشارة يعتبر هذا النوع من الغش أكثر استعمالا.

### المطلب الرابع: أساليب معالجة التهرب الضريبي

للتهرب الضريبي أساليب عدة لمعالجته وتتمثل في<sup>1</sup>:

الفرع الأول : تتمثل المعالجة المحلية في إجراءات عديدة منها:

أولا : تنمية الوعي الضريبي للمواطنين

إيماننا بضرورة مساهمتهم في تحمل الأعباء العامة، وتعريفهم بواجباتهم والتزاماتهم المالية تجاه مجتمعهم، وإيقاظ روح الوطنية في مساندة دولهم في إستمرار قيامها بواجباتها نحوهم، بتقديم الخدمات العامة، وتسيير المرافق العامة، التي لا غنى لهم عنها.

ثانيا : رفع المستوى الخلقي للمواطنين

بغرس القيم الاجتماعية والأخلاقية في نفوسهم، وتوضيح أهمية الإلتزام الضريبي، ودورهم في تحقيق التضامن الاجتماعي وأغراضه، بإعتبارهم أعضاء مجتمع واحد مصالحته هي مصالحتهم.

ثالثا : إصلاح التنظيم الهيكلي الضريبي

فالتهرب الضريبي هو من ثمرات الخلل في هياكل التنظيم الضريبي، وتخلفه، وهذه ظاهرة شائعة في البلدان المتخلفة.

ومن المفروض أن تعمل حكومات تلك البلدان المتخلفة على إصلاح هياكلها التنظيمية، ومنها الضريبة بإنشاء الأجهزة الضريبية المتخصصة وتقسيم العمل بينها، وتزويدها بالخبرات والأدوات، والأفراد أصحاب الكفاءات المهنية، وتزويدهم بأحدث الوسائل في المحاسبة الضريبية، وتلقيهم أفضل الأساليب في التعامل مع الأفراد، وعقد الدورات التدريبية، وإشراكهم في الندوات المالية والضريبية وحفز الوعي الثقافي المتعلق بأعمالهم.

ولا شك أن هذا كله مرتبط إلى حد كبير بضرورة إدخال التحسينات، الإصلاحات في الجهاز الإداري، والسياسي والمالي، بإعتبارها أجهزة التكامل في تسيير شؤون الدولة والأفراد.

<sup>1</sup> غازي حسين عناية ، النظام الضريبي في الفكر المالي الإسلامي ، الناشر مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2003 ، ص ص345-347.

### رابعا: فرض العقوبات الرادعة

وهذه وسيلة ضرورية، و متممة لمكافحة ظواهر التهرب الضريبي: كظواهر التقصير والإخلال بالواجب، وترتبط نوعية مثل هذه العقوبات بظروف الدولة وأفرادها. فقد تكون بعض العقوبات رادعة بالنسبة للمتهربين من أفراد دولة معينة. ولكنها قد لا تصلح لردع أفراد دولة أخرى، وعادة تتنوع هذه العقوبات من بدنية: كحبس أو ضرب أو تشهير، ومالية: كالحجز التنفيذي، أو القضائي على أموال المتهرب.

### خامسا: تخصيص المكافآت

وخاصة بالنسبة للممولين الذين يظهرون تعاوناً ضريبياً أكبر مع السلطات، وذلك حفزاً لهم، وتشجيعاً لغيرهم للإقتداء بهم.

### سادسا: حجز الضريبة عند المنبع

وهذه وسيلة واقية تفي بخصم ضريبة الإيراد قبل وصوله لصاحبه.

### سابعا: حجز تقدير الإقرارات الضريبية

وتحت مسؤولية الممول حتى تستطيع الإدارة الضريبية الوقوف على الأحوال المالية للمولين، ومصادر الزيادة في ثروتهم وأموالهم.

### ثامنا: تحقيق العدالة الضريبية في التطبيق

تساويا بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة، وبالقضاء على المحسوبية في التكليف الضريبي، والعمل على جذب المواطنين، وبث روح السواسية بينهم في دفع الضرائب.

### الفرع الثاني: تتمثل المعالجة على النطاق الدولي في:

#### أولا: الإطلاع على أموال الأفراد في الخارج

بتقديم إقراراتهم المالية عن دخولهم وإيراداتهم المحققة، أو الموجودة في الخارج، وإحكام الرقابة على تلك الإقرارات، والإطلاع على ملفات الأفراد، وأوراقهم المالية، وكذلك بتقديم الإقرارات أو البيانات من قبل المصارف عن دخول الأفراد، وأموالهم التي تعلم بها المصارف، أو تتم بواسطتها، وبأن تقوم هذه المصارف في بعض الحالات بخصم الضرائب المستحقة على عملائها، وتوريدها للخزينة العامة مباشرة.

#### ثانيا: عقد المعاهدات الدولية

تسهيلا لحصول الدول على المعلومات المالية لأفرادها، وتحصيل الضرائب المستحقة عليهم، وإتخاذ الإجراءات وفرض العقوبات، وتنفيذها ضد المتهرب منهم.

### خلاصة الفصل:

من خلال إستعراضنا لمفهوم الضرائب وخصائصها، وأهدافها، وأنواعها، وفرنا للقارئ فرصة فهم ظاهرة التهرب الضريبي، والتي لا يمكن فهمها، والتعمق في أسبابها، وأشكالها دون أن يكون للقارئ دراية بكل الجوانب المتعلقة بالضريبة، وهذا نظرا لكون الضريبة أصبحت حاليا إحدى المصادر الأساسية للتمويل، وإحدى الوسائل الفعالة للتأثير في الحياة الإقتصادية والإجتماعية، وتوجيه النشاط الإقتصادي، وتعتبر الحصيلة الضريبية أهم المؤشرات لقياس مدى تقدم أو تخلف الدولة، وهنا يجب الإشارة إلى أنه لا يمكن الإهتمام بهذا المصدر دون التطرق إلى الظواهر التي تقلل منه، وتقضي عليه، ومن أهم هذه الظواهر ظاهرة التهرب، والغش الضريبي. فهي تعتبر ظاهرة جد خطيرة فإن تم السكوت عنها فإنه سوف تقوم بتهديد كل الهياكل الإقتصادية للدولة والمجتمع.



**الفصل الثاني:**

**رقمنة الإدارة الجبائية للرفع من**

**كفاءة التحصيل الضريبي**

تمهيد:

للرقمنة أثر كبير على مختلف الإدارات من حيث وظائفها وتنظيمها، حيث أثبتت الدراسات الحديثة أن التحول الرقمي عمل على تغيير مناخ الحياة وقدم تغييرات كبيرة وهامة على الصعيد الإداري، كما غيرت الرقمنة من آليات عمل وأداء الإدارات العمومية من بينها الإدارة الجبائية، وذلك تحت إسم رقمنة الإدارة الجبائية، حيث ساعدت في تعزيز المصداقية والثقة بين طرفي العلاقة الجبائية، وزادت من مقدار التحصيل الضريبي من خلال تسهيل عملية مراقبة وجمع الضريبة، والعمل على محاربة كل أشكال الغش والتهرب الضريبي.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى الأدبيات المتعلقة بالرقمنة الإدارية الجبائية ودور الرقمنة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي.

## المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الرقمنة

تلعب الرقمنة دورا حيويا في تطوير الخدمات وتسريع العمليات في مختلف القطاعات، وهي تساهم أيضا في تحسين جودة الحياة للمواطنين من خلال توفير الوصول إلى المعلومات والخدمات بشكل أسرع وأكثر فعالية.

### المطلب الأول: ماهية الرقمنة

سنتطرق في ما يلي إلى مفهوم الرقمنة ، دوافعها والمبادئ الخاصة بها

### الفرع الأول : مفهوم الرقمنة

#### أولا :تعريف الرقمنة

عرف "تيري كاني "Terry kuny" الرقمنة على أنها "عملية تحويل مصادر المعلومات على إختلاف أشكالها من إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام الذاتي (البيئات Bits)، والذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام المعلومات يستند إلى الحاسبات الآلية، وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية، يمكن أن يطلق عليها الرقمنة، ويتم هذا بفضل الإستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة (مركز هردو لدعم التعبير الرقمي 2016)<sup>1</sup>.

وتعرف الرقمنة أيضا على أنها العملية التي تتم عبر مراحل هي:

- تحويل مصادر المعلومات من شكلها التقليدي إلى شكل رقمي، كأن تقوم بتحويل الملفات الخاصة بالمسار المني للموظف في الشكل الورقي إلى ملف إلكتروني باستعمال الماسح الإلكتروني ، ثم تخزينه في جهاز الكمبيوتر، أو في السحابة الرقمية.

- ثم يتم ربط الهيئات الإدارية بواسطة الإنترنت ، وإتاحة المجال لكل جهة حسب إختصاصها في إمكانية إطلاعها على ملف أي موظف إن إستدعى الأمر ذلك<sup>2</sup>.

وتعرف الرقمنة كذلك على أنها "الأساليب التي تدار فيها الأجهزة والأدوات"<sup>3</sup>.

وتعرف الرقمنة كذلك على أنها "تحويل البيانات من الشكل الملموس أي الورقي، إلى شكل رقمي مقروء بواسطة جهاز الكمبيوتر، ما يتيح تخزينها وعرضها ونشرها للإستفادة منها في أغراض مختلفة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> حميدوش علي، بوزيدة حميد، إقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة "المتطلبات والعوائد" تجارب دولية "دروس وعبر"، المجلة العلمية المستقبل الإقتصادي، العدد 01، جامعة المدية ، الجزائر ، 2020 ، ص 44.

<sup>2</sup> ربيع نصيرة ، حتمية الرقمنة كآلية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 02، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر ، 2011، ص 1034.

<sup>3</sup> رحاب فايز أحمد سيد، عمر حوثيه، المكتبات الجامعة الرقمية، مجلة بيليو فيليا للدراسات المكتبات والمعلومات، العدد 05 ، جامعة العربي التبسي ، الجزائر، 2020 ، ص 17.

## ثانيا : خصائص الرقمنة

تتميز التكنولوجيا الرقمية بجملة من الخصائص، نوجزها فيما يلي:<sup>2</sup>

أ - تسهم التكنولوجيا الرقمية في تعجيل الخطى باتجاه تحقيق إستمرار الممارسات الفضلى وضمائها، مادامت التكنولوجيا الرقمية الأسلوب الأكثر فاعلية وكفاءة لتسيير العمل الافتراضي من حيث التخطيط والتنفيذ والرقابة .

ب - التكنولوجيا الرقمية لها القدرة على تحقيق أعلى درجات سرعة التخاطر ورشاقة الحركة والمرونة العالية، التي تتجسد بتوفير أي شيء وكل شيء، وفي أي وقت ومكان وبأية طريقة.

ت - تتمتع التكنولوجيا الرقمية بخاصية القدرة على تحسين الفاعلية التشغيلية، من خلال الإستثمار الأمثل لأرقى التقنيات المتاحة بالنسبة للمؤسسة والعقول الرقمية المدربة والخبيرة ، إلا أن التكنولوجيا الرقمية بحكم طبيعتها المتجددة لا تؤمن فقط بتحسين الفاعلية التشغيلية، وإنما تسعى جاهدة لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة، من خلال تحقيق أعلى مستويات الفاعلية التشغيلية وضمائها مقارنة بالمنافسين، وهذا لا يتحقق بسهولة في- النظام السابق غير الرقمي - خصوصا عندما لا تكون المنافسة شديدة.

ث - تقليص المكان، فالتكنولوجيا الرقمية تجعل كل الأماكن متجاورة ، وتمسح كل الحدود الجغرافية وتغير لمفهوم الزمان والمكان.

ج - تقليص الوقت ، تتيح وسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها بيسر وسهولة.

ح - إقتسام المهام الفكرية مع الآلة، نتيجة حدوث التفاعل والحوار بين الباحث والنظام.

<sup>1</sup> لطفي نصري، نور الهدى نصري ، مداخلة بعنوان: الرقمنة كآلية لعصرنة الإدارة الضريبة في الجزائر، نظام حياتك نموذجا مع دراسة ميدانية في مركز الضرائب بالوادي، الملتقى الوطني حول تحديث و رقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي مبادرات وتحديات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قلما، الجزائر 2023 ، ص 6.

<sup>2</sup> ومان محمد توفيق، تنمية الموارد البشرية في ظل البيئة الرقمية: دراسة في الأبعاد السوسيوالتقنية، حالة مديرية الأمن لولاية بسكرة، الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016، ص.ص، 97.98.

## الفرع الثاني: دوافع الرقمنة

هناك غالبا ثلاثة دوافع رئيسية للتحويل الرقمي وهي:<sup>1</sup>

### أولا: زيادة التكاليف والضغطات على الميزانية

حيث أن التراجع الكبير في إيرادات كثير من الدول لاسيما البترولية منها وخاصة بعد سنة 2014 جعل من تخفيض حجم إنفاقها أولوية قصوى، لذلك لجأت إلى تدابير لتوفير التكاليف وتنفيذ العمليات الحكومية بأكثر فعالية، وقد وجدت في التكنولوجيا الرقمية فرصة لذلك.

### ثانيا: متطلبات الزبائن المواطنين

إن إنتشار وسائل الإعلام والتواصل الإجتماعي وتكنولوجيا الإتصالات لدى الشعوب، أدى إلى المطالبة بمستوى أرقى من الخدمات الحكومية والمنتجات، كما وفرت قنوات تواصل جديدة أمام المؤسسات والحكومات لمعرفة متطلبات المواطنين والزبائن وآرائهم، مما أدى إلى تطوير وترقية جانب الرقمنة لديها.

### ثالثا: توجهات الحكومة

حيث أن إعتقاد الحكومة لمنهج التخطيط الرأسي (من القمة إلى القاعدة) في إتخاذ قراراتها، ومن أجل تفعيل خططها بسرعة وفعالية أكبر، تجد نفسها ملزمة بإدراج برامج التحول الرقمي ضمن قائمة أولوياتها ضمن الرؤية الإستراتيجية والخطط الوطنية. طبعاً إلى جانب الدوافع السابقة الذكر، فقد مثلت التكنولوجيا الرقمية خلال جائحة كورونا الخط الرفيع الذي يضمن البقاء في المنزل مع إستمرارية العمل، حيث مكنت من تحقيق الحد المطلوب من إستمرارية المرافق العامة، دون الإضرار لخرق قواعد الحظر المنزلي، الأمر الذي زاد من أهمية الرقمنة وجعلها أداة محورية في تحقيق كافة الأهداف الإقتصادية والإجتماعية بعدما كانت هدفها في حد ذاتها.

### رابعا: أزمة كوفيد 19

في عام 2020، أثر COVID19 على جميع البلدان تقريبا، وأكثر من 50 مليون شخص حول العالم لديها حكومات تعمل في سياق من عدم اليقين الجذري، وتواجه مقايضات صعبة نظرا للتحديات الصحية والإقتصادية والإجتماعية التي تثيرها، بحلول ربيع 2020، كان أكثر من نصف سكان العالم قد تعرضوا للإغلاق مع إجراءات إحتواء قوية، إلى جانب المأساة الصحية والإنسانية لفيروس كورونا، من المعروف به الآن على نطاق واسع، أن الوباء تسبب في أخطر أزمة إقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية،

<sup>1</sup> لخضر بن سعيد، مصطفى رديف، حتمية التحول الرقمي في الجزائر و آفاقها في ظل تداعيات أزمة كورونا، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الإقتصادية، العدد 01، جامعة جيلالي اليابس بسيدي بلعباس، الجزائر، 2022، ص.ص 335.336.

## الفصل الثاني.....رقمنة الإدارة الجبائية للرفع من كفاءة التحصيل الضريبي

لن تستعيد العديد من الإقتصادات مستويات إنتاجها لعام 2019 حتى عام 2022 على أقرب تقدير (منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية).

أدى إنتعاش الوباء في خريف عام 2020 إلى زيادة حالة عدم اليقين، إن طبيعة الأزمة غير المسبوقة فبخلاف الصدمات الصحية والإقتصادية المتكررة قصيرة المدى، قد تكون الآثار طويلة المدى على رأس المال البشري والإنتاجية والسلوك طويلة الأمد.

أدت أزمة فيروس كورونا إلى تسريع وتيرة بعض الإتجاهات الموجودة مسبقا، ولاسيما الرقمنة، لقد هز العالم، وأطلق موجات حركة من التغيير مع مجموعة واسعة من المسارات الممكنة.

### الفرع الثالث : مبادئ الرقمنة

من أهم مبادئ الرقمنة نذكر<sup>1</sup>:

#### أولا: تقديم أحسن الخدمات للمواطنين

وهذا الإهتمام بخدمة المواطنين يتطلب خلق بيئة عمل فيها من المهارات والكفاءات المهيأة لإستخدام التكنولوجيا الحديثة، بشكل يسمح بالتعرف على كل مشكلة يتم تشخيصها، وضرورة إنتقاء المعلومات حول جوهر الموضوع، والقيام بتحليلات دقيقة وصادقة للمعلومات المتوفرة، مع تحديد نقاط القوة والضعف وإستخلاص النتائج، وإقتراح الحلول المناسبة لكل مشكلة.

#### ثانيا : التركيز على النتائج

حيث ينصب إهتمام الإدارة العامة الإلكترونية على تحويل الأفكار إلى نتائج مجسدة في أرض الواقع، وأن تحقق فوائد للجمهور، تتمثل في تخفيف العبء على المواطنين.

#### ثالثا : سهولة الإستعمال والإتاحة للجميع

أي إتاحة تقنيات الإدارة الإلكترونية للجميع في المنازل، العمل، المدارس، والمكتبات كل موطن من التواصل.

#### رابعا : تخفيض التكاليف

إن الاستثمار في التكنولوجيا المعلومات، وتعدد المتنافسين على تقديم الخدمات بأسعار زهيدة، يؤدي إلى تخفيض التكاليف.

#### خامسا : التغيير المستمر

وهو مبدأ أساسي في الإدارة الإلكترونية، بحكم أنها تسعى بإنتظام التحسين وإثراء ما هو موجود، ورفع مستوى الأداء سواء بقصد كسب الزبائن، أو بقصد التفوق في التنافس.

<sup>1</sup> ودان بو عبدالله ، مركان محمد البشير ، البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية نحو تحسين أفضل للخدمة العمومية في إطار الإدارة الإلكترونية ، مجلة المالية و الأسواق ، العدد 01 ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، الجزائر ، 2023 ، ص.ص 104.105 .

## المطلب الثاني : أهداف الرقمنة

تهدف الرقمنة إلى تحقيق عدة أهداف منها<sup>1</sup>:

- تقليل كلفة الإجراءات الإدارية، وما يتعلق بها من عمليات.
- زيادة كفاءة عمل الإدارة من خلال تعاملها مع المواطنين والشركات والمؤسسات.
- إستيعاب عدد أكبر من العملاء في وقت واحد، إذ أن قدرة الإدارة التقليدية بالنسبة إلى تخلص معاملات العملاء تبقى محدودة، وتضطرهم في كثير من الأحيان إلى الإنتظار في صفوف طويلة.
- إلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة، أو التخفيف منه إلى أقصى حد ممكن، مما يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقات الشخصية والنفوذ في إنهاء المعاملات المتعلقة بأحد العملاء.
- القضاء على البيروقراطية بمفهومها الجامد، وتسهيل تقسيم العمل والتخصص به.
- التأكيد على مبدأ الجودة الشاملة بمفهومها الحديث.
- إلغاء نظام الأرشيف الوطني الورقي، وإستبداله بنظام أرشفة إلكتروني، مع ما يحمله من ليونة في التعامل مع الوثائق، والمقدرة على تصحيح الأخطاء الحاصلة بسرعة، ونشر الوثائق الأكثر من جهة في أقل وقت ممكن، والإستفادة منها في أي وقت.

## المطلب الثالث : أدوات الرقمنة

تستخدم أنشطة الرقمنة أربع أدوات إدارية (أجهزة الحاسب الآلي ، برامج الكمبيوتر، شبكات الإتصال وصانعي المعرفة)<sup>2</sup>:

### أولا : أجهزة الحاسب الآلي

وهي الجزء المادي من الأدوات الإدارية التي يستخدم في الرقمنة.

### ثانيا : برامج الحاسوب

وهي الجزء المعنوي والغير ملموس والمثبت على أجهزة الحاسوب، وهي مقسمة إلى برامج نظام على سبيل المثال: نظام التشغيل وتطبيقات البرامج مثل: البريد الإلكتروني، ومتصفحات الويب والمقياس الإلكتروني وما إلى ذلك.

<sup>1</sup> عبد السلام عبد اللاوي، أهمية الرقمنة الإدارية في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة صوت القانون، العدد 04، جامعة الجيلاي بونعامة، الجزائر، 2017، ص.ص 63.

<sup>2</sup> سعيدة سليمان، زهير بوشملة، مداخلة بعنوان : أثر الرقمنة على تحصيل الإيرادات الضريبية، دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية، الملتقى الدولي حول: واقع تطبيق المحاسبة، الجبابة ومراقبة التسيير في المؤسسات الإقتصادية، جامعة قسنطينة 2، الجزائر ص.ص 4.5.

### ثالثا : شبكات الاتصال

هي وسائط إرسال المعلومات على سبيل المثال: الإكسترات، الإنترنتات، والأنترنت.

### رابعا : صانعي المعرفة

هم القادة، المديرون والمحللون المتعلمون في مجال تكنولوجيا المعلومات للموارد المعرفية ورأس المال لتثبيت تقنيات تكنولوجيا المعلومات في الشركة.

### المطلب الرابع : متطلبات الرقمنة

تتطلب عملية الرقمنة تظافر جهود أطراف كثيرة، تأتي في المقام الأول توفر البنية الأساسية للرقمنة، وفي المقام الثاني العامل البشري المؤهل، وهو مجموع القائمين والعاملين في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي مختلف الميادين والقطاعات ذات الصلة بالرقمنة، وكذلك العامل المالي، بالإضافة إلى توفر الأجهزة الخاصة لإنجاز هذه العملية، كما لا ننسى الإطار القانوني، وعليه يتطلب إنجاز هذه العملية تحقيق مجموعة الشروط، يمكن إيجازها فيما يلي<sup>1</sup>:

### الفرع الأول : المتطلبات القانونية

تشمل مجمل التشريعات والقوانين التي يجب إقرارها لإيجاد البيئة اللازمة للعمل.

### الفرع الثاني: المتطلبات التنظيمية والإدارية

تشمل مجمل التعديلات التي يجب إجراؤها على البنى التنظيمية والإجراءات والهياكل الإدارية لأجهزة الدولة بهدف تبسيطها وزيادة مرونتها ورفع فعاليتها.

### الفرع الثالث: المتطلبات التقنية

ويمكن توزيعها إلى ثلاث فئات رئيسية:

أولا: متطلبات البنية التحتية الخاصة بشبكة الاتصالات والأنترنت.

ثانيا : المتطلبات الخاصة بالبنية التحتية المعلوماتية: أي تلك المتعلقة بوجود أنظمة معلومات فعالة وقادرة على تجميع البيانات من مصادرها وجودتها.

ثالثا : المتطلبات المتعلقة بالأدوات والبرمجة : بما في ذلك توافر الأطر البشرية المؤهلة القادرة على التعامل مع هذه الأدوات بكفاءة وفاعلية.

<sup>1</sup> قوادري محمد، رقمنة النظام الغربي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 02، جامعة الجلفة، الجزائر، 2022، ص 238.



## المبحث الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية

لقد قامت السلطات العمومية بجهود ملموسة نحو تعزيز الإدارة الإلكترونية وتحسين الخدمات العامة، خاصة في قطاع الضرائب، هذه الخطوة تعكس التزامها بتحقيق التقدم في العصرنة وتلبية احتياجات المواطنين بشكل أفضل.

### المطلب الأول: ماهية الرقمنة الجبائية

سنطرق في ما يلي إلى مفهوم الرقمنة الجبائية ، أسبابها ودوافع اللجوء إليها .

### الفرع الأول : مفهوم الرقمنة الجبائية

#### أولا : تعريف الرقمنة الجبائية

تعرف رقمنة الإدارة الضريبية على أنها " عملية تحويل كافة الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية تنفذ بسرعة عالية ودقة متناهية وبدون إستخدام الورق management pearless، ومن هنا نقول أن رقمنة الإدارة الضريبية تتمثل في إستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة في تقديم الخدمات الإدارية من أجل تسهيل المعاملات الإدارية وتوفير الوقت والجهد.<sup>1</sup>

وتعرف كذلك على أنها" تبني تكنولوجيا الإعلام والاتصال في النظام الضريبي الجزائري، وتحويل البيانات إلى شكل رقمي للمعالجة بواسطة الحاسب الآلي، من خلال تحديث هذا النظام في صورة إقرار الوثائق والعقود الإلكترونية، ونظام المراجعة الإلكترونية.<sup>2</sup>

وتعرف كذلك على أنها" تلك الأجهزة الحكومية تستبدل التعامل التقليدي الورقي بالتعامل الإلكتروني باستخدام شبكات الإتصال عموما ومن بينها شبكة الإنترنت على وجه الخصوص لإجراء التعاملات التالية:

- تعامل الأجهزة الحكومية مع بعضها إلكترونيا.
- تعامل الأجهزة الحكومية مع مؤسسات الأعمال.
- تقديم خدمات حكومية للمواطنين.

وهذا لهدف الحصول على مزايا إستخدام شبكات الإتصال والتي تتمثل في إنجاز كافة العمليات بسرعة فائقة وسهولة عالية في أي وقت ومكان ممكن.

<sup>1</sup> لطفي بن شيخ، مداخلة بعنوان : متطلبات تطبيق الرقمنة وتحدياتها في الإدارة الضريبية، الملتقى الوطني حول : تحديث و رقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله ، الجزائر، 2023، ص4.

<sup>2</sup> مشقق الحسين، بشيش عبد المالك، مداخلة بعنوان : متطلبات التحول الرقمي للإدارة الجبائية في الجزائر لمواجهة مظاهر التهرب الضريبي، الملتقى الوطني حول: تحديث و رقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش و التهرب الضريبي، جامعة 8ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2023، ص9.

وعليه يمكن القول بأن الإدارة الإلكترونية: هي عبارة عن تعاملات إلكترونية بديلة عن التعامل التقليدي بين المكلفين بالضريبة وبين الإدارة الضريبية بواسطة وسائل إلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال ووسائل الإعلام الآلي وغيرها.<sup>1</sup>

وتعرف كذلك على أنها: "استبدال التعاملات الورقية في ميدان الضرائب بنظام المعلومات إلكتروني ينفذ جميع الوظائف والأعمال الضريبية على الفور وبشكل متسلسل.

يهدف هذا النهج إلى تحقيق جميع الأهداف المرجوة في ميدان الإدارة الضريبية".<sup>2</sup>

وتعرف كذلك على أنها "الإطار الذي يتم من خلاله تنسيق ومزج الموارد المادية والمالية والبشرية لتحويل البيانات والمعطيات الجبائية، والتي تحول من مدخلات نظام المعلومات الجبائي إلى مخرجات، وهي المعلومة الجبائية لتحقيق الأهداف المسطرة من الإدارة الجبائية".<sup>3</sup>

### ثانيا : خصائص الرقمنة الجبائية

أ- الحفظ: تعد الوسائط الرقمية أقل عرضة للتلف والضرر مقارنة بالوسائط الورقية التي تتعرض لمجموعة من المخاطر.

ب- الإقتسام (المشاركة) : حيث أتاحت الرقمنة للعديد من الأشخاص عرض نفس المستندات في الوقت نفسه وذلك عبر شبكة الأنترنت.<sup>4</sup>

ت- تخزين وإسترجاع الوثائق الإلكترونية : القدرة على تخزين وإسترجاع الوثائق الضريبية بشكل إلكتروني.

ث- التحقق التلقائي من البيانات : إستخدام أنظمة التحقق التلقائي لتقليل الأخطاء في البيانات.<sup>5</sup>

ج-السرية والخصوصية للمعلومات والبيانات الجبائية المهمة بما تملكه تلك الادارة من برامج تمكنها من حجب المعلومات والبيانات.

<sup>1</sup> عوادي مصطفى، شيعي حسين، مداخلة بعنوان: الإدارة الضريبية ودورها في مكافحة الغش والتهرب الضريبي في ظل التحول الرقمي الذي يشهده القطاع الضريبي، الملتقى الوطني حول: تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي، مبادرات وتحديات، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، الجزائر ، 2023 ، ص 4.

<sup>2</sup> كوثر ريموش، فاتح احمية، مداخلة بعنوان: رقمنة الإدارة الضريبية ودورها في الحد من التهرب الضريبي ،تجارب دول عربية وأجنبية، الملتقى الوطني حول: تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش و التهرب الضريبي مبادرات وتحديات، جامعة 8 ماي 1945 قالمة،الجزائر، 2023، ص 5.

<sup>3</sup> بن عمارة منصور، جلابة علي،مداخلة بعنوان : البات الرقمنة المستحدثة بالإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي في الجزائر- دراسة حالة مركز الضرائب بولاية قالمة، الملتقى الوطني حول: تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي، جامعة 08 ماي 1945 قالمة،الجزائر، 2023،ص08.

<sup>4</sup> عوادي مصطفى، شيعي حسين، مرجع نفسه ، ص04.

<sup>5</sup> كوثر ريموش، مرجع نفسه، ص05.

ح-عدم التقيد بالزمان والمكان.

خ-إدارة بلاورق<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: أسباب رقمنة الإدارة الجبائية

تتمثل أسباب رقمنة الإدارة الجبائية في ما يلي :

أولا: تضخم عدد الهياكل الإدارية:

تعاني الإدارة الضريبية في الجزائر من تضخم عدد الهياكل الإدارية وتمائل مهامها، بسبب إختلال وضعف الهيكل التنظيمي ، وهذا ما يتناقض مع الهدف المنشود والمتمثل في التوصل إلى إدارة بأقل تكلفة، وفي هذا الشأن يرمي برنامج العصرية إلى تقليص عدد الهياكل الإدارية بتجميع الإدارات المتشابهة في إدارة واحدة حسب طبيعة نشاط المكلف و أرقام أعمالهم المحققة، بمعنى آخر(تطبيق إستراتيجية الإصلاح الإداري التي تركز على النواحي الهيكلية والتنظيمية).

ثانيا : تدهوروضعية الهياكل الإدارية

إن وضعية أكثر من نصف الهياكل الإدارية تتراوح ما بين المتوسطة والسيئة، وأن ملكية بعضها لا تعود للمديرية العامة للضرائب، بل هي مستأجرة لدى الخواص، أو مصالح ديوان الترقية والتسيير العقاري أو هيئات وإدارات حكومية أخرى، وهذا يعني صورة سلبية على الإدارة الضريبية، بحيث يتساءل الكثير من المكلفين أين تذهب أموالهم ومساهماتهم الضريبية، إذ لم تستفد منها بالدرجة الأولى إدارة الضرائب، لتعود إليهم بالفائدة، وهذا ما يستدعي عملية العصرية لمواكبة موجة التطور الحاصل في مختلف الميادين الإجتماعية والإقتصادية، بغرض تحسين نوعية الخدمات المقترحة للمكلفين، والإستجابة لتطلعاتهم<sup>2</sup>.

ثالثا: الفساد في الإدارة الضريبية

الفساد هو إساءة إستخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، تنعكس نتائجه على رفاهية المجتمع، بإعتباره إنحراف بالسلطة العامة الممنوحة للموظفين عن الأهداف المقررة لها قانونيا، يمكن التمييز بين حالتين من حالات الفساد، أولهما أداء وتقديم خدمات مشروعة (تلقي رشوة أداء الوظائف المعتادة التي يعهد بها إلى الموظف)، وتتمثل الحالة الثانية في قيام الموظف بتقديم خدمات يحظرها القانون( مثل الكشف عن معلومات سرية، أو تمزيق وإتلاف وثائق رسمية، إختلاس)، وفي كلتا

<sup>1</sup> بن عمارة منصور، جلابة علي، مرجع سابق، ص8.

<sup>2</sup> لطفي بن شيخ، مرجع سابق ، ص.ص8.9.

## الفصل الثاني.....رقمنة الإدارة الجبائية للرفع من كفاءة التحصيل الضريبي

الحالتين نتحدث عن سلوك يدفع الموظف إلى وضع مصالحه بشكل غير قانوني فوق مصالح المجتمع، بغض النظر عن القسم الذي أقسم عليه عند التعيين.

### رابعا: النفوذ السياسي واللوبي المالي

يوثر سلبا على أداء الإدارة الضريبية، وعلى نفسية المكلفين بالضريبة الملتزمين بانتظام، وخاصة عندما يقترن المال بالسلطة.

### خامسا: تعقيد النظام الضريبي

لقد ساهم النظام الضريبي بشكل كبير في عدم فاعلية الإدارة الضريبية في الرفع من نسب التحصيل الضريبي (محدودية القاعدة الضريبية، إنخفاض مستويات الإمتثال)، حيث كان نظاما معقدا ولا يواكب التطور الإقتصادي والإجتماعي، كما تميز بكثرة الضرائب التي يتضمنها، وإرتفاع معادلتها (إرتفاع الضغط الضريبي الإجمالي)، وعدم مراعاة القواعد العامة التي تحكم الضريبة، بالإضافة إلى عدم إستقرار التشريع الضريبي نتيجة لكثرة التعديلات التي تطرا عليه بموجب قوانين المالية، كما كان يتضمن عدة مواد مهمة وغامضة تؤدي إلى عدة تأويلات وتفسيرات، وبالتالي سوء تطبيق القوانين الضريبية.<sup>1</sup>

سادسا: تحقيق مبدأ من مبادئ الضريبة : وهو تحقيق مبدأ الإقتصاد في النفقة من خلال تقليص النفقات.

### سابعا: تحسين العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية.<sup>2</sup>

### ثامنا: إرتفاع تكلفة التحصيل الضريبي

يستعمل معيار تكلفة التسيير كأحد أهم المؤشرات لقياس فعالية إدارة الضرائب ، لذلك أصبح من الضروري أن نعرف كم يتطلب لإدارة الضرائب من نفقات تسيير لتحصيل 100 دج مثلا، وفي هذا الشأن فقد قامت المديرية العامة للضرائب سنة 2005 بدراسة تكلفة تحصيل 100 دج لمجموع مديرياتها الولائية لسنة 2002، فتبين أن تكلفة التحصيل الصافية قد قدرت بـ3,94% بمعنى 3,94، لتحصيل كل 100 دج في حين تتراوح في بعض الإدارات الضريبية ما بين 0,5% و 2,5%.

### تاسعا: إتساع حجم الإقتصاد الموازي، وإستفحال ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي

<sup>1</sup> لطفي بن شيخ، مرجع سابق، ص.ص 6.7.

<sup>2</sup> محمد بن حنة، عمر قمان، مداخلة بعنوان: التحول الرقمي للإدارة الضريبية لمحاولة التهرب الضريبي في الجزائر ، الملتقى الوطني حول: تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش و التهرب الضريبي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2023، ص.04.

يعرف القطاع الموازي على أنه جميع القطاعات الاقتصادية التي لا تتوافر على وجود قانون، وهو يمثل جزءا كبيرا جدا من حجم الاقتصاد الجزائري، وتشير تقديرات المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، إلى أن السوق الموازية بالجزائر تعادل ما بين 38,32% من الناتج الإجمالي غير النفطي، وقد نتج عن الإنفتاح الفوضوي لإقتصاد السوق بروز ممارسات غير أخلاقية من طرف بعض الشركات والتجار، كعدم التصريح بأرقام الأعمال والأرباح المحققة، والتلاعب بالفواتير بغية الغش والتهرب الضريبي، وأمام خطورة هذا الوضع الذي بات يهدد الإقتصاد الوطني، وتواضع إمكانيات ووسائل إدارة الضرائب في إحصاء أنشطة الإقتصاد الموازي أصبح من الضروري عصرنته لتسهيل مهام التحصيل الضريبي.<sup>1</sup>

عاشرا : عدم الحصول على المعلومة الضريبية في وقتها ، وبالتالي الوقوع في فخ التقادم الذي أدى إلى ضياع الحقوق الضريبية.

في ضل إعتماد هذه الأسباب وجدت الإدارة الضريبية نفسها مجبرة لإعتماد مخطط محكم يتماشى وطبيعة مصالحها وهيكلها، بهدف الدخول التدريجي في هذا النظام، وذلك عن طريق الإعتماد على نماذج دول لها تجربة رائدة في هذا المجال.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني : أهداف الرقمنة الجبائية

تتمثل أهداف رقمنة الإدارة الجبائية في :

تخفيف وتبسيط مختلف الإجراءات الإدارية.

- زيادة الإلتقان وتحقيق الشفافية.

- إعلام المكلفين بالضريبة بحقوقهم وواجباتهم في مجال الجبائية.

- تحسين مختلف النصوص القانونية والتنظيمية وتوفير معلومات عبر بوابة إلكترونية.

- حصر المجتمع الضريبي، وإمكانية تتبع المكلفين بالضريبة.

- المساهمة الفعالة في الحد من التهرب الضريبي عن طريق تبادل المعلومات والتنسيق بين مختلف

المصالح والإدارات ذات الصلة محليا وخارجيا مع الدول في ظل الإتفاقيات الجبائية.

- حصر المجتمع الضريبي وإمكانية تتبع المكلفين بالضريبة لمفهم الجبائي.

<sup>1</sup> بطاهر بختة، مداخلة بعنوان : واقع الإدارة الإلكترونية في ظل فرض الضرائب الرقمية، الملتقى الوطني حول: تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش و التهرب الضريبي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2023، ص.ص.12.13.

<sup>2</sup> اية هيام بوحفصة، عنتره برياش، مداخلة بعنوان: آليات رقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر دراسة نظام التصريح الإلكتروني عبر بوابة، الملتقى الوطني حول: تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2023، ص.6.

- التبادل السريع للمعلومات ما بين المصالح الضريبية والمصالح الأخرى ذات الصلة.
- محاربة الإقتصاد الموازي وغير القانوني، ومكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها.
- التخفيض في التكاليف الناتجة عن الإستخدام الورقي وطلب المطبوعات.
- تسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي، من خلال شهادات الولوج والمراقبة.
- العمل على بناء منظومة خالية من الأخطاء والإزدواج الضريبي.<sup>1</sup>
- زيادة الكفاءة والدقة: تحسين أداء عمليات الضرائب بشكل أفضل وأسرع، تقديم بيانات وحسابات ضريبية لتجنب الأخطاء.
- تعزيز الامان: حماية البيانات الضرائب.
- إسترداد الأموال الضريبية بشكل الكتروني إمكانية استلام إسترداد الأموال الضريبية بسرعة.
- الشفافية والمساءلة: زيادة الشفافية في النظام الضريبي وتعزيز المسائلة.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث : إجراءات التحول من الإدارة الجبائية التقليدية إلى الإدارة الجبائية الإلكترونية

باشرت الإدارة الضريبية إصلاحات جوهرية ترمي إلى التحول من أسلوب التسيير التقليدي إلى أسلوب التسيير الإلكتروني، وتمثلت الإجراءات المتبعة للوصول إلى إدارة إلكترونية على وجه الخصوص الخطوات التالية:<sup>3</sup>

**الفرع الأول :** تعميم تقنية الربط عن بعد بالإنترنت والإنترنت بين مصالح الإدارة الجبائية نفسها، رامية لتعزيز التعاون والتنسيق بين هذه المصالح وسهولة الوصول إلى المعلومات الضرورية من طرف مصالح الإدارة الجبائية كل حسب إختصاصه.

**الفرع الثاني :** إنشاء موقع إلكتروني للمديرية العامة للضرائب، وهو بمثابة نافذة للمعلومات الجبائية من منشورات جبائية، تصريحات جبائية، قوانين ومجلات.... إلخ، والتفاعل مع مستخدمي الأنترنت ونقل إنشغالاتهم.

**الفرع الثالث :** اعتماد تقنية جديدة للحصول على التعريف الجبائي عن طريق إرسال طلب التقييم من طرف مكلف بالضريبة عبر البريد الإلكتروني للإدارة الضريبية ، مما يسهل على المكلف بالضريبة سرعة

<sup>1</sup> لطفي بن شيخ، مرجع سابق، ص.ص.5.6.

<sup>2</sup> كوثر ريموش، مرجع سابق، ص.ص.05.06.

<sup>3</sup> صبرينة حذيري ، عمر جنيته ، مداخلة بعنوان : نظام المعلومات الجبائي جبائتك رهان لعصرنة الإدارة الجبائية وقمع التهرب الضريبي، الملتقى الوطني حول: تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي مبادرات وتحديات ، جامعة 8 ماي 1945 قلمة، الجزائر، 2023، ص.ص.13.14.

## الفصل الثاني.....رقمنة الإدارة الجبائية للرفع من كفاءة التحصيل الضريبي

التعرف والحصول على هذا الرقم عن طريق الموقع الإلكتروني، وفي هذا الصدد قامت المديرية العامة للضرائب بوضع تحت تصرف المكلفين بالضريبة (أشخاص طبيعيين أو معنويين) خدمة عبر الإنترنت تتيح لهم تقديم طلب الرقيم الجبائي عبر الإنترنت من خلال العنوان الإلكتروني التالي: [www.mfdji.gov.dz](http://www.mfdji.gov.dz)

الفرع الرابع: وضع نظام التصريح عن بعد في سياق الإدارة الرقمية لخدمة المكلفين بالضريبة كخطوة تجريبية بالنسبة للمؤسسات والشركات التابعة لمديرية المؤسسات، حيث سمحت للمكلفين بالضريبة إمكانية إكتتاب تصريحاتهم الجبائية عن طريق الإنترنت عبر موقع "جبايتك" الذي تم تصميمه لهذا الغرض.

الفرع الخامس: إضفاء الصفة غير المادية على الملف الجبائي للمكلف بالضريبة للقضاء على النظام التقليدي القائم على المستندات الورقية لتسهيل تسيير الملف الجبائي للمكلف في جميع مراحل الإخضاع الضريبي من تأسيس للضريبة إلى الفحص، إلى التحصيل الضريبي.

الفرع السادس: إعتقاد طريقة الحصول على المستخرج الضريبي بإستعمال تقنية الإنترنت، أو ما يعرف بالمستخرج الضريبي الإلكتروني، فيكفي أن يقوم المكلف بالضريبة بإدخال المعلومات والبيانات الخاصة به على الموقع الإلكتروني لإدارة الضرائب للحصول على المستخرج الضريبي الخاص به، ويهدف المشروع وراء ذلك إلى اضافة الطابع الغير مادي لمستخرج الجدول الضريبي.

الفرع السابع: التحول التدريجي نحو إرساء قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني في إطار الإستراتيجية الجديدة للفحص التي تسعى السلطات إلى تجسيدها لتطوير آليات الفحص وتكييفه مع الرهانات الجديدة المتمثلة في التجارة الإلكترونية، وإعتقاد العديد من الشركات والمؤسسات لنظام المحاسبة والفوترة الإلكترونية.

## المطلب الرابع : معوقات رقمنة الإدارة الجبائية والجهود المبذولة في سبيل رقمنة الإدارة الجبائية

تواجه رقمنة الإدارة الضريبية العديد من المعوقات وفي ما يلي سنبرز أهمها، و بيان الجهود المبذولة في سبيلها .

### الفرع الأول : معوقات رقمنة الإدارة الجبائية

لعل أهم العقبات التي تواجه الإدارة الضريبية اليوم هي عدم مواكبتها لثورة الإعلام والاتصال والتجارة الإلكترونية، هذه الأخيرة التي أصبحت تشكل تحديا ورهانا صعبا أمام الأنظمة الضريبية والمتمثلة فيما يلي:<sup>1</sup>

#### أولا: عدم توافق البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

وهو الذي يستدعي تحسين مستوى الخدمات التقنية وتوفيرها في جميع مصالح الإدارة الضريبية، كذلك إنشاء وتطوير شبكة رقمية لخدمات الإنترنت والعمل على خفض تكاليف إستخدامها، إلا أنه بالرجوع الى حالة الجزائر نجد أن هذه التكنولوجيا تتسم بالضعف وعدم السرعة في التنفيذ، إلى جانب أنه مازالت بعض المناطق لم تزود بخدمة الإنترنت.

#### ثانيا: عدم توافق وسائل الدفع والسداد الإلكتروني

تطلب ذلك توافر وسائل الدفع والسداد الإلكتروني ، حيث يتطلب نجاح تطبيق معاملات الإدارة الضريبية الإلكترونية ضرورة تكامل عدة عناصر، والعمل على إستبدال الوسائل التقليدية بوسائل إلكترونية تصلح لهذا الغرض، مع ضرورة توفير الحماية لها من كل الجرائم، وهو الأمر الذي لم تصل إليه الجزائر بعد ، في حين نجد أن بعض الدول مثل كينيا قد عملت على جعل المكلفين بالضريبة يدفعون ضرائبهم بإستخدام هواتفهم المحمولة.

#### ثالثا: غياب تعميم التعامل بنظام التصريح الإلكتروني

إن عملية تقديم التصريحات إلكترونية تلعب دورا هاما في عملية تحسين التحصيل الضريبي، وكذلك مكافحة التهرب الضريبي، إلا أنه نجد أن المشرع الجزائري لم يعمم نظام التصريح الإلكتروني بالنسبة لكل الفئات، إذ نجد أنها تقتصر على المكلفين بالضريبة التابعين لمجال إختصاص مديرية كبريات المؤسسات فقط.

<sup>1</sup> لطفي بن الشيخ ، مرجع سابق ، ص ص 8 – 10 .



#### رابعاً: عدم وجود منظومة تشريعية تتلاءم مع الإدارة الضريبية الإلكترونية

يقتضي نجاح وتحقيق فعالية تطبيق الإدارة الضريبية ضرورة إعادة النظر في التشريع والتحول نحو العمل بتشريع جديد يتلاءم مع طبيعة الإدارة الضريبية الإلكترونية ، ويعترف بكل المعاملات التي تتم من خلالها.

#### خامساً: عدم وجود حماية المعاملات الإدارية الضريبية الإلكترونية

يحتاج نجاح ذلك لضرورة توفير المتطلبات الخاصة بتأمين وحماية خصوصية البيانات والمعلومات وكذلك حمايتها من الإختراق والإحتيال، لأنه بالرغم من مزايا تبني الإدارة الإلكترونية التي لا تعد بديلاً عن الإدارة التقليدية، وإنما هي وسيلة حديثة لرفع مستوى أداء الإدارة لتحقيق الكفاءة والفعالية، فهناك العديد من المخاطر التي يواجهها الأمن الإلكتروني، مثل صعوبة تتبع ومراقبة العمليات الإلكترونية نظراً لخصوصية هذه الرسائل التي قد لا تترك أثراً لتدفقها، كذلك الإحتيال الذي يمكن أن يقع جراء سرقة البيانات أو إختراق حسابات، خير مثال على ذلك، ما وقعت فيه مصالح ضرائب الأمريكية، الأمر الذي كشف عن وجود ثغرات وهذا ما دل على ضعف النظم الحكومية.

#### سادساً: التحديات البشرية

طرحَت الإدارة الرقمية تحديات جديدة للبشرية تمثلت في نقل العديد من المجالات إلى مجال الإحتراف والمهارة التي تخص العنصر البشري في عصر التكنولوجيا العالية، وهذا يقف عقبة أمام تنفيذ إستراتيجية الرقمنة.

ومن هنا تأتي أهمية الإستثمار في رأس المال البشري ليحل محل رأس المال المادي في ظل التسارع التكنولوجي، ويمكن تلخيص أهم التحديات البشرية فيما يلي:

أ - عدم توافر القيادات المؤهلة، والقادرة على قيادة التحول الرقمي.

ب - قلة المهارات والكفاءات المتخصصة على مستوى الإدارة الضريبية أو سوق العمل.

ت - عدم إلمام أعوان الإدارة الضريبية بتقنيات الإعلام الآلي وتكنولوجيا الاتصال، لقلة البرامج التدريبية المتخصصة.

ث - ضعف المعرفة الكافية بتقنيات الحاسب الآلي، وندرة تقديم الحوافز للعاملين للتوجيه نحو النمط الرقمي.

ج - ضعف الوعي الثقافي لتكنولوجيا المعلومات داخل الإدارة الضريبية، مما يؤدي إلى مقاومة التغيير.

ح - غياب ثقافة المعلوماتية لدى غالبية المكلفين الضريبة.

#### سابعاً: التحديات المالية

وتتمثل فيما يلي:

- أ - قلة الموارد المالية المخصصة لتنمية البيئة التحتية اللازمة لتطبيق المشروع الرقمي، خاصة إنشاء شبكات وربط المواقع وتطوير الأجهزة.
- ب - قلة الموارد المتاحة لبعض الإدارات الضريبية، بسبب الإرتباط بميزانيات ثابتة ومحددة الإنفاق.
- ت - قلة المخصصات المالية الموجهة لعمليات التدريب والتأهيل من أجل تطبيق المشاريع الرقمية.
- ث - التكلفة العالية للبرمجيات الخاصة بمعالجة البيانات المختلفة لغرض الحصول على نتائج تساعد في إتخاذ القرارات الرشيدة.

### الفرع الثاني: الجهود المبذولة في سبيل رقمنة الادارة الجبائية

قامت الإدارة الضريبية بعدد من الجهود من أجل أن تكون إدارة عصرية و متطورة، و لهذا الغرض جهزت الأرضية الأساسية لنجاح ذلك المشروع، من خلال إصدار التشريعات المناسبة لمثل هذه الإصلاحات وتنفيذها وفق الرقمنة في المجال الضريبي<sup>1</sup>:

#### أولاً: الإطار التشريعي

إتجهت الجزائر من خلال مساعيها لتحقيق العصرية في كافة المجالات، وخاصة في مجال الضريبي إلى صياغة عدد من التشريعات لتسهيل العمل، وتبسيط الإجراءات، وكل هذا وفق متطلبات نجاح الإدارة الإلكترونية الضريبية، وعلى غرار عدد من الدول المتقدمة في مجال الضريبي ومواكبتها، ونذكر منها أبرز التشريعات:

- أ - الإعتراف بالإمضاءات الإلكترونية وتضمين هذا التعريف.
- ب - التعاقد الإلكتروني.
- ت - التشريعات الخاصة بتأمين الموارد التكنولوجية.

#### ثانياً: الإطار التنفيذي

إتخذت المصالح الضريبية ممثلة بالمديرية العامة للضرائب عدد من الإصلاحات والإجراءات التنفيذية في سبيل نجاح الإدارة الإلكترونية نذكر منها:

- أ - إدخال تكنولوجيا المعلومات.
- ب - رقمنة الإدارة الفرعية .

### المبحث الثالث: التحصيل الضريبي والرقمنة الجبائية

<sup>1</sup> بن عمارة منصور، جلابة علي، مرجع سابق، ص 9.

تتبع الإدارة الضريبية طرق مختلفة لتحصيل الضرائب، حيث أن لكل ضريبة طريقة تحصيل مناسبة لها، وتتم وفق إجراءات محددة مع تحديد مواعيد أدائها دون تعسف أو تعقيد في إجراءاتها الإدارية. وعملية التحصيل الضريبي لها أهمية في تمويل الخزينة العمومية، والتي بدورها تقوم بالإفناق على المرافق العمومية وتحقيق التوازن في الإقتصاد. فمرحلة التحصيل تعتبر أهم مراحل العمل الضريبي كونها تهدف إلى جمع الحصيلة الضريبية من المكلفين.

### المطلب الأول: ماهية التحصيل الضريبي

سنطرق فيما يلي لتعريف بالتحصيل الضريبي ومبادئه

### الفرع الأول: تعريف التحصيل الضريبي

يعرف التحصيل الضريبي على أنه مجموعة العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية وفقا للقواعد القانونية والضريبية المطبقة في هذا الإطار<sup>1</sup>. ويعرف كذلك على أنه إنتقال مبلغ الضريبة من ذمة الممول إلى خزينة الدولة<sup>2</sup>. ويعرف كذلك على أنه مجموعة من الإجراءات والقواعد المتبعة لنقل الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية<sup>3</sup>.

ويعرف التحصيل الضريبي كذلك على أنه المرحلة الأخيرة حيث يدخل العائد الضريبي إلى خزينة الدولة وفق الأصول والقواعد المقررة قانونيا، حيث يترك للدوائر التالية أمر إتخاذ التدابير والإجراءات القانونية لجمع إيرادات الضرائب<sup>4</sup>.

### الفرع الثاني: مبادئ التحصيل الضريبي

<sup>1</sup> بن محمد رابح، قتال عبد العزيز، واقع التحصيل الضريبي في ظل تطبيق برامج العصرية الجبائية مديرية الضرائب ببحر بوعريرج نموذج للفترة (2013.2021)، مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستدامة، العدد 02، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2022، ص 749.

<sup>2</sup> أحمد بساس، محمد دوة، أهمية التحصيل الجبري في تغطية الحصيلة الضريبية، دراسة تحليلية لإجراءات التحصيل الجبري وفق النظام الضريبي الجزائري، مجلة القانون العقاري، العدد 15، جامعة عمار خليجي الأغواط، الجزائر، 2021، ص 121.

<sup>3</sup> عفاف بولحية، إبراهيم بوجاجة، لامية لحيلج، أثر الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي دراسة حالة بمرکز الضرائب جيجل، مجلة إقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 02، جامعة علي لونيس البلدية 2، الجزائر، 2022، ص 124.

<sup>4</sup> معزوز دليمة، مسقم مريم، التحصيل الضريبي عن طريق الحجز: آلية لضمان تحصيل الديون الجبائية، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، العدد 03، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2024، ص 352.

## الفصل الثاني.....رقمنة الإدارة الجبائية للرفع من كفاءة التحصيل الضريبي

يعتبر آدم سميث أول من أشار إلى هذه القواعد في كتابه ثروة الأمم الصادر سنة 1776، حيث حددها في أربع قواعد، ورغم أن هذه المفاهيم والقواعد ما زالت تشكل قاعدة رئيسية في الفكر الإقتصادي والضريبي، فقد تم إدخال العديد من التعديلات الجوهرية على هذه المفاهيم، وهذه القواعد هي قاعدة العدالة، وقاعدة اليقين، وقاعدة الملائمة، وقاعدة الإقتصاد في نفقات الجباية، إذ يجب أن تكون تكاليف جباية الضرائب منخفضة، مما يحتم على الإدارة الضريبية الإقتصاد في نفقات تحصيلها، والوسائل المستخدمة في جبايتها، كما أضيفت لها قواعد أخرى مثل الإنتاجية، المرونة، وقاعدة السنوية "أولا: قاعدة العدالة

يعني مبدأ العدالة إسهام كافة أفراد المجتمع في تحمل الأعباء العامة، وحسب مقدرة كل منهم على الدفع، بحيث ينبغي أن تتناسب الضريبة مع دخل المكلف وثروته، وبذلك فإن الضريبة النسبية هي التي تحقق العدالة في إطار الدور التقليدي للمالية العامة، وهذه العدالة الضريبية التي تحققها الضريبة النسبية لم تحصل على قبول الجميع وإتفاقهم، فالبعض يرى أن العدالة الضريبية تتحقق عن طريق الضريبة التصاعدية. أما فكرة العدالة في المالية الحديثة فهي لا تقتصر على الأخذ بالضريبة التصاعدية، وإنما تمتد لتتضمن الإعفاءات من الضريبة مقابل إعتبارات شخصية وعائلية، حيث تقرر إعفاءات للأشخاص الذين يحصلون على دخول منخفضة وإعفاءات لإعالة أفراد الأسرة وتبعاً لعدد الأفراد، إضافة إلى أنها تقتضي الأخذ بمعدلات ضريبية تبعاً لنوع الدخل أو النشاط الذي تفرض عليه، وهو ما يعني أن مفهوم العدالة الضريبية في المالية الحديثة قد إتسع بشكل يتجاوز فيه مفهومها إطار الدور التقليدي للمالية العامة.

### ثانياً : قاعدة اليقين

وتقضي هذه القاعدة أن تكون الضريبة التي يلتزم بدفعها المكلف محددة بأحكام تشريعية واضحة، وذلك بأن يكون وعائها ومعدلها وميعاد دفعها وطريقة جبايتها وكل ما يتعلق بها من إجراءات مقررة بوضوح حتى يعلم بها المكلف، لكي يتمكن من تنظيم شؤونه بشكل يسمح له بأداء إلتزامه الضريبي مع السماح له بإستعمال طرق التظلم الإداري والطعن القضائي، إذا كلفته الإدارة الجبائية بأكثر مما يجب.

ويعتبر توفر اليقين شرطاً أساسياً في الأحكام المنظمة للضرائب، لذا فالتشريع الجبائي يجب أن يوفر عدة عوامل لحماية عنصر اليقين من بينها الوضوح وتسهيل الإجراءات المرتبطة بالتحصيل الضريبي وعداد نصوص إيضاحية وتطبيقية للتشريعات الجبائية

### ثالثاً : قاعدة الملائمة في التحصيل

حتى يكون التحصيل الضريبي فعال وناجح، لا بد أن تتميز إجراءاته بالبساطة ومواعيده وأساليبه تتلاءم مع الظروف التي يعيشها المكلف بدفع الضريبة حيث لا يتضرر هذا الأخير عند دفع الضريبة.

يؤكد آدم سميث في هذا الميدان على ضرورة هذا المبدأ، فالضريبة يجب أن تكون محصلة في الأوقات والظروف وبالطرق الأكثر ملائمة للمكلف بدفعها، حتى يتمكن المكلف من دفعها وهو في حالة يسر مصداقا لقوله تعالى: (وَعَاثُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ). الأنعام (141)

في هذا السياق يجب أن يكون التحصيل الضريبي في وقت مناسب يخدم كلا من الطرفين، فلا يضر بالمكلف بالضريبة ولا يترتب عنه الإضرار بالخزينة العمومية. ولتحقق ذلك يستدعي توفر بعض الشروط نذكر منها ما يلي:

أ - يجب أن يتصف النظام الجبائي بالشفافية، مما يسمح للمكلف بالضريبة بالتعرف على الضريبة التي هو مطالب بدفعها وتحديد قيمتها إذا لم يكن حسابها معقدا بالطبع.

ب - بالنسبة للضرائب غير المباشرة تتميز بإندماجها في سعر السلعة، لهذا يعتبر وقت الشراء أحسن الأوقات ملائمة للمكلف بالضريبة، بحيث يكون قادرا على الدفع لأنه سيختار وقت الشراء الذي يناسبه؛

ت - أما بالنسبة للضرائب المباشرة لا بد من إتباع طريقة الدفع بالتقسيط على فترات تتلاءم مع فترات السيولة النقدية التي يتوفر عليه المكلف بالضريبة.

ث - يجب أن تنظر مصالح الإدارة الجبائية إلى المكلفين بالضريبة وخاصة منهم الذين يعانون من مشاكل مالية بإهتمام، ومحاولة تسوية وضعيتهم في الأجل الممكنة دون الإضرار بنشاطهم العادي.

وفيما يخص النظام الضريبي الجزائري، وعلى مستوى الإدارة الجبائية، نلاحظ أن مبدأ الملائمة في التحصيل الضريبي يبقى محترما نسبيا، فإذا نظرنا إلى الضرائب على المرتبات و الأجور فإنها تقتطع من المنبع من الأجر وقت دفع المرتب، أي عند نهاية كل شهر، فهو أفضل وقت بالنسبة للموظفين والأجراء، والإقتطاع من المنبع يعفيهم من إجراءات الدفع، حيث تتكفل بذلك المؤسسة التي توظفهم، أما إذا نظرنا إلى الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) أو الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، فإن تلك الضريبة تدفع بالتقسيط كل ثلاثي مما يخفف من وقعها على خزينة المؤسسة أو الشركة.

### رابعا: قاعدة الإقتصاد في التحصيل

تخفيض نفقات التحصيل الضريبي يبقى ضرورة ملحة ولأزمة على الإدارة الجبائية، بحيث يكون الفرق ما بين ما يدفعه المكلف بالضريبة وما تحصله الإدارة الجبائية أقل ما يمكن، لأن أي زيادة في نفقات الضريبة سيؤثر سلبا على التحصيل الضريبي، وبالتالي إيرادات الخزينة العمومية، أو بتعبير آخر كلما قلت نفقات التحصيل الضريبي كلما كانت المردودية الجبائية أحسن وأهم.

## الفصل الثاني.....رقمنة الإدارة الجبائية للرفع من كفاءة التحصيل الضريبي

وعلى هذا الأساس يهدف مبدأ الإقتصاد في نفقات التحصيل الضريبي إلى زيادة حصيلة الضرائب، إلا أن هذا المبدأ يبقى تطبيقه نسبيا ، وهذا راجع إلى أن التنظيم التقني للضرائب يتطلب عدة عمليات وتقنيات جد معقدة في بعض الأحيان، إذ يشتمل على تحديد وعاء الضريبة، تصفيتها ثم عملية تحصيلها، بالإضافة إلى عملية المراجعة الجبائية للتأكد من صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة إلى مصالح الإدارة الجبائية المختلفة.

كل هذا يتطلب وجود جهاز إداري معتبر، وتوسع الجهاز الإداري سيؤدي وبدون شك إلى إرتفاع نفقات الإدارة الجبائية (نفقات التسيير ونفقات التجهيز على حد سواء)، إذ أن هذا التوسع وإرتفاع النفقات يؤثر سلبا على المردودية الجبائية وبالتالي على الحصيلة الضريبية. ولتجنب هذا الوضع يجب مراعاة الإعتبارات الآتية:

أ - تعيين الموظفين في المصالح الجبائية يكون حسب الحاجة وليس لإعتبارات أخرى، لأن أجور الموظفين تمثل نفقات تدفع من خزينة الدولة، كما يجب إختيار الموظفين الذين لهم كفاءة ومستوى علمي عالي.  
ب - إستعمال التقنيات المتطورة مثل أجهزة الإعلام الآلي لربح الوقت وتقان العمل.  
ت: تطبيق الضرائب التي لا تتطلب نفقات كبيرة في فرضها وتحصيلها، وتجنب فرض الضرائب التي تحتاج إلى نفقات متزايدة ، وفي هذا المجال نجد الضرائب على مجموعة الدخل أحسن من الضرائب النوعية.  
ث - سن إستعمال الوثائق الجبائية بإعتبارها تقدم مجانا، فإن تكلفتها تتحملها الإدارة الجبائية أي خزينة الدولة.

ج - بالنسبة للجزائر نلاحظ إستعمال غير عقلاني للوثائق والمطبوعات من قبل مستخدمي الإدارة الجبائية، وعلى سبيل المثال فإن عملية إصدار وثائق جديدة مثل G50 وهي عبارة عن وثيقة جبائية للتصريحات الضريبية صدرت سنة (2005) ، كلفت خزينة الدولة تكاليف باهظة، ضف إلى ذلك وجود مخزون هام من الوثائق القديمة التي لم يعد لها أي استعمال<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: أهمية وأهداف التحصيل الضريبي

تكمن أهمية وأهداف التحصيل الضريبي فيما يلي:<sup>2</sup>

#### الفرع الأول: أهمية التحصيل الضريبي

<sup>1</sup> لكصاسي إبراهيم، فعالية المراجعة الجبائية في تحسين مستوى الحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية بأدرار، الجزائر، 2017، ص ص 82-84.

<sup>2</sup> مباركي محمد الصالح، التحصيل الضريبي واقع وآفاق، مجلة الأحياء، العدد 29، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2021، ص 1078.

## الفصل الثاني.....رقمنة الإدارة الجبائية للرفع من كفاءة التحصيل الضريبي

أولا : عملية التحصيل الضريبي تعتبر من الأهمية بمكان، كون الضرائب تعد من أهم الموارد المالية لميزانية الدولة والجماعات المحلية.

ثانيا : تعد مرحلة التحصيل أهم مرحلة لسبيين، ففيها يتم جمع الحصيلة التي تم تقديرها سالفًا، كما أنها تجعل جميع الخطوات السابقة لها لا قيمة لها في حالة عدم إتمام عملية التحصيل، ومنه عجز الميزانية.

ثالثا : تؤدي مرحلة التحصيل إلى إكتفاء ميزانية الدولة ذاتيا دون الحاجة إلى الإقتراض من الخارج، وفي ذلك مساس بالسيادة الوطنية وفرض لتوجهات غير وطنية المنبع.

نجاح عملية التحصيل تؤدي إلى توجه الدولة إلى الإستثمارات التي تحقق رفاهية وتطور الدول.

### الفرع الثاني: أهداف عملية التحصيل الضريبي

أولا : الحفاظ على الإقتصاد الوطني بالتمويل المتواصل لميزانية الدولة.

ثانيا : تحصيل الضريبة سنويا ، كونها من أهم إيرادات الدولة التي تساهم في تحقيق التوازن بين الإيرادات

العامة للدولة ونفقاتها.

ثالثا : منع التهرب من دفعها عن طريق مختلف العقوبات التي تقررها الدولة.

رابعا : يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وذلك بزيادة منسوب الإدخار ، من خلال الحد من الإستهلاك الغير ضروري وذلك بفرض ضرائب مرتفعة، وتستعمل أيضا كأداة لتشجيع الإستثمار من خلال منح الإعانات والتخفيضات.

خامسا : إخضاع بعض السلع الضارة بالصحة العمومية والمؤدية إلى أمراض مزمنة وخطيرة، إلى ضرائب مرتفعة بهدف الحد من إستهلاكها.

### المطلب الثالث : طرق وضمانات التحصيل الضريبي

للتحصيل الضريبي طرق وضمانات نذكرها:

#### الفرع الأول: طرق التحصيل الضريبي

هناك عدة طرق للتحصيل يمكن أن تتبعها الإدارة الجبائية من أجل تحصيل حقوقها الضريبية:

أولا: طريقة الدفع المباشر

تقوم هذه الطريقة على قيام المكلف بالضريبة من تلقاء نفسه بدفع المبالغ الضريبية المستحقة عليه في آجالها القانونية دون مطابقة الإدارة له بأدائها، حيث يقوم بملاً التصريحات الجبائية التي يبين فيها المبالغ الضريبية المستحقة عليه، ثم يتقدم إلى إدارة الضرائب من أجل دفع تلك المبالغ طواعية، كما قد تقوم إدارة الضرائب بإخطار المكلف بمقدار الضريبة المستحقة عليه مع تحديد موعد دفعها، فيقوم المكلف مباشرة بتوريد قيمة الضريبة على الجهة المختصة في الموعد المذكور، وقد يتم الدفع المباشر للدين الضريبي من خلال قيام المكلف بلصق طوابع الجمعية، حيث أنه بمجرد تحديد دين ضريبة الدمغة يقوم المكلف بالوفاء مباشرة بدين الضريبة عن طريق شراء طوابع الدمغة الأزمنة ولصقها على العقود والشهادات والمحركات...إلخ.

يسمح هذا الأسلوب بالإقتصاد في تكاليف التحصيل: بما أن المكلف هو من يقوم بالتقرب من المصالح الضريبية وأداء ما عليه من ضرائب، وذلك مرهون بمدى إنتشار الوعي الضريبي لدى المكلفين<sup>1</sup>.

### ثانيا: طريقة الأقساط المقدمة

ما تجدر الإشارة إليه هنا أن هذا الأسلوب لا يختلف عن الأسلوب الأول سوى أن الأسلوب الأول يتم بعد معرفة حجم الضريبة بالضبط وأدائها مرة واحدة نهائيا، فيما يعتمد هذا الأسلوب على الدفع قبل معرفة حجم الضريبة والتسوية النهائية بعد حصرها، ففي بعض من الأنواع الضريبية، يقوم المكلف بأداء ما عليه من ضرائب في شكل أقساط أو تسبيقات تدفع خلال السنة الجبائية، ويتم الإعتماد في حسابها على سنة مرجعية سابقة. ويمكن أن تكون سنتين، لأنه في تاريخ تحصيل القسط الأول يكون غير معروف قيمة الأرباح والمداخيل للسنة المرجعية الأقرب، إن هذه الطريقة تعتمد خاصة في دفع الضريبة عن الدخل الإجمالي صنف الأرباح المهنية وعن دفع الضريبة على أرباح الشركات<sup>2</sup>.

### ثالثا: طريقة الحجر من المنبع

حسب هذا الأسلوب يتم تحصيل الضريبة من المكلف عند النقطة التي يتحقق فيها الدخل وقبل تسليمه، حيث يكلف القانون جهات معينة بمسؤولية إستقطاع مبلغ الضريبة من الأشخاص اللذين لهم عليهم حقوق وتوريدها إلى الإدارة القريبة خلال فترة زمنية معينة، ولا يمكن إتباع هذا الأسلوب بطبيعة الحال في جميع أنواع الضرائب، بل لابد وأن يكون بين هذا الشخص المكلف بتحصيل الضريبة وبين المكلف علاقة حقوق، بحيث يصبح الممول دائنا لهذا الشخص، فعندما تعلن شركة المساهمة عن توزيع

<sup>1</sup> سماعيل عيسى، تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري، مجلة القانون العقاري، العدد 15، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2021، ص 19.

<sup>2</sup> كاميليا بوكرة، إنعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر، العدد 31، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، الجزائر، 2023، ص



## الفصل الثاني.....رقمنة الإدارة الجبائية للرفع من كفاءة التحصيل الضريبي

أرباح الأسهم يصبح المساهمون دائنون للشركة بهذه الأرباح الموزعة، وممولون للضريبة على مداخيل القيم المنقولة في نفس الوقت، ومن هنا تستطيع الشركة المساهمة في إستقطاع قيمة الضريبة المستحقة منهم، وتسليمهم الأرباح الصافية بعد خصم الضريبة، ثم توريد تلك الضريبة المستقطعة إلى إدارة الضرائب.

ويتميز هذا الأسلوب بسرعة وسهولة التحصيل، إضافة إلى قلة التهرب من الضريبة، حيث تحصل قبل حصول المكلف نفسه على المادة الخاضعة للضريبة، ضف إلى ذلك إنخفاض النفقات الجبائية، خاصة وأن الشخص المكلف يتقاضى أجرا نظر ذلك.

### رابعا: طريقة إصدار سند التحصيل

تقوم هذه الطريقة على قيام إدارة الضرائب بإعداد جداول (أوردة فردية) تبين فيها سنة الإخضاع ونوع الضريبة ومبلغها، وكذا العقوبات المرتبطة بها، ثم تقوم بإرسالها إلى المكلفين بالضريبة تطالبهم فيها بالدفع في آجال معينة.

ويتميز هذا الأسلوب بأنه مكلف بالنسبة للإدارة الجبائية، على إعتبار أنه لا يحترم قاعدة الاقتصاد في النفقة على إعتبار أن هذه الأخيرة هي من يتولى عملية الحساب والتصفية، وكذا إعداد تلك الجداول وإرسالها إلى المكلفين بالضريبة، لذلك عادة ما تفرض الإدارة الجبائية رسوم إضافية، وكذا عقوبات جبائية في حالة إعتقاد هذه الطريقة في التحصيل<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: ضمانات التحصيل الضريبي

من بين الضمانات الإجرائية الإدارية في تحصيل الضرائب ما يلي:

أولا: إمتياز دين الضريبة عن غيره من الديون.

ثانيا: حق الإدارة في الإطلاع على أوراق، ملفات، دفاتر، وحسابات الممولين.

ثالثا: الحجز الإداري، والإقتطاع من المصدر للضريبة من أموال الممولين.

رابعا: عدم جواز المفاضلة بين دين الضريبة وبين ديون الممولين الآخرين.

خامسا: تكليف الممول بتقديم الإقرارات المالية عن نشاطاته المالية والتجارية.

سادسا: دفع الممول للضريبة مسبقا، فقبل المطالبة بإستردادها، وخاصة عند الزيادة عن مقدارها، عملا بالقاعدة "إدفع ثم إسترد"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> سماعيل عيسى، مرجع سابق، ص 20.

<sup>2</sup> خلوفي سفيان، بوجريو عبد الرؤوف، دور الرقابة الجبائية في تفعيل عملية التحصيل الضريبي خلال الفترة (2010-2014) دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية ميلة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 1، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، 2019، ص 199.

سابعاً: منح المشرع للموظفين المختصين على مستوى المصالح الجبائية، حق الإطلاع على الوثائق والأوراق والدفاتر المحاسبية التي يتعامل بها المكلف بالضريبة من أجل تمكينهم من تحديد مبلغ الدين، وقد وضع المشرع سلسلة من العقوبات على من يعرقل استخدام هذا الحق سواء بالإمتناع أو الإتلاف قبل إنقضاء مدة التقادم التي يسقط بعدها حق الإدارة الضريبية...

ثامناً: المنازعة في مقدار الضريبة أو في صحتها، لا يوقف دفعها، فالمكلف ملزم بالدفع أولاً ثم الاعتراض بعد ذلك، أي الدفع ثم الإسترداد<sup>1</sup>.

### المطلب الرابع: معوقات التحصيل الضريبي وإجراءات تحسينه

يواجه التحصيل الضريبي العديد من المعوقات وفيما يلي نبرز أهمها، وإجراءات تحسينه.

### الفرع الأول: معوقات التحصيل الضريبي

يمكن إرجاع عدم فاعلية التحصيل الضريبي في الجزائر للأسباب التالية<sup>2</sup>:

#### أولاً: الأسباب السياسية

يمكن تقسيم الأسباب السياسية التي أدت إلى عدم تجسيد فاعلية التحصيل الضريبي إلى 04

مراحل على النحو التالي:

أ - المرحلة الأولى (1992-2000): لقد سبقت هذه المرحلة عدة إصلاحات إقتصادية ومالية وسياسية (1989-1991) ومن أجل مواكبة هذه الإصلاحات إتمتد الإدارة الجبائية عدة إجراءات تهدف إلى إصلاح منظومتها الجبائية، لتحقيق فاعلية النظام الضريبي، وبالتالي الرفع من نسب التحصيل الضريبي، إلا أن الظروف التي عاشتها الجزائر في هذه الفترة حالت دون ذلك، مما أثر سلباً على حجم إيرادات الخزينة العمومية من جهة، ومن جهة أخرى، لقد ألحقت بالإدارة الضريبية عدة خسائر مادية وشريية.

ب - المرحلة الثانية (2001-2010): في هذه المرحلة واصلت الإدارة الجبائية إصلاحاتها، للرفع من حجم التحصيل الضريبي، حيث عملت على تخفيف الضغط الجبائي، وإستحداث قانون الإجراءات الجبائية، وإنشاء هيكل قاعدية جديدة موجه نحو الأداء، تتسم بتجميع المهام والوظائف في مصلحة واحدة، وبسبب الطفرة المالية التي عاشتها الجزائر في هذه المرحلة، لم تولي السلطات العليا إهتماماً للجباية العادية، مما أثر على فاعلية النظام الضريبي.

<sup>1</sup> قناص علي، زين يونس، التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصنة الإدارة الجبائية (دراسة حالة: مكلفين بالضريبة التابعين لمجال إختصاص مديرية كبريات المؤسسات)، مجلة المقريري للدراسات الإقتصادية والمالية، العدد 2، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2021، ص 233.

<sup>2</sup> خروبي هني، جيلالي عياد غلام الله، إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 2، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2022، ص ص 121-126.

## الفصل الثاني.....رقمنة الإدارة الجبائية للرفع من كفاءة التحصيل الضريبي

ت - المرحلة الثالثة (2011-2019) : ما يميز هذه المرحلة هو بروز لوبيات المال وتأثيرها في رسم الساعة الاقتصادية للدولة، وهذا ما أثر سلبا على الإدارة الضريبية وجعلها إدارة ضعيفة غير قادرة على فرض سيادة القانون، حيث نتج عن هذا الوضع تعيين العديد من الكفاءة والنزاهة في مختلف مناصب المسؤولية، وكذا توظيف الأعوان دون مراعاة مبادئ الشفافية والموضوعية، بالإضافة إلى زيادة حجم التهرب الضريبي، كل هذه العوامل مجمعة أدت إلى إرتفاع الديون الضريبية غير المحصلة والتي بلغت حسب تصريحات مسؤولي القطاع 4500 مليار دينار.

ث - المرحلة الرابعة (2020) : شهد العالم في هذه الفترة تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) مما أثر سلبا على الإقتصاد العالمي بشكل عام والجزائر بشكل خاص، مما أدى بالسلطات العليا في البلاد إلى إتخاذ العديد من التدابير ترمي إلى دعم المعاملين الإقتصاديين المتأثرين ماليا جراء هذه الأزمة الصحية الحالية، وتطبيقا لإجراءات التسيير التي إتخذتها السلطات العمومية في هذا الشأن، قررت المديرية العامة للضرائب إلغاء الغرامات والزيادات وعقوبات التأخير في مجال الإيداع المتأخر للتصريحات، ودفع الحقوق والضرائب والرسوم المتعلقة بها.

### الجدول رقم (2): آثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على التحصيل الضريبي بالدينار.

%	2020/6/30	30/6/2019	نوع الضريبة
5	17.268.512.921	16.498.829.323	الضريبة على الدخل الإجمالي / أجور
-34.4	2.065.386.041	2.775.389.273	الضريبة على الدخل الإجمالي
-62	502.676.548	1.309.0558.874	الضريبة على أرباح الشركات
-80.6	727.334.916	1.313.248.921	الضريبة الجزافية الوحيدة
-7	2.309.532.610	2474.399.955	الضريبة على القيمة المضافة
-8.1	2.447.137.317	2.654.980.708	الرسم على النشاط المهني

## الفصل الثاني.....رقمنة الإدارة الجبائية للرفع من كفاءة التحصيل الضريبي

-53	35.334.277	75.297.844	الرسم العقاري رسم التطهير
-14	864.908.305	1010.040.133	حقوق التسجيل
-9	968.918.742	1.061.200.099	الطابع

### المصدر: المديرية العامة للضرائب

إن الجدول أعلاه يبين انعكاسات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على التحصيل الضريبي، وهذا على مستوى مديرية الجبوية للضرائب، شلف التي يمتد إختصاصها في كل من الشلف، مستغانم، غليزان، عين الدفلى، تيارت، تيسمسيلت. فمن الجدول نجد أنه بإستثناء الضريبة على الدخل الإجمالي فئة المرتبات والأجور التي إرتفعت حصيلتها بنسبة 5%، فالضرائب الأخرى شهدت إنخفاض كبير، حيث بلغ -80.6 بالنسبة للضريبة الجزافية الوحيدة، و -62 بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات و -34.4 بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي.

### ثانيا : الأسباب الإدارية

لقد ساهمت الأسباب الإدارية بشكل كبير في عدم تقليص الفجوة بين التحصيل الفعلي والممكن للإيرادات الضريبية، وبالتالي ضعف نسب مساهمة الضريبة في تمويل الموازنة العامة، ومن أهم هذه الأسباب نذكر:

- أ - محدودية الوسائل المادية والتكنولوجية.
- ب - عدم تفعيل مصلحة المتابعات.
- ت - عدم توفير الحماية القانونية لأعوان المتابعات من كل الضغوط والإغراءات الممارسة عليهم.
- ث - قلة الكادر المختص في مجال التحصيل الضريبي.
- ج - إنعدام التكوين في مجال التحصيل الضريبي.
- ح - طريقة التعيين في المناصب العليا (في الغالب يخضع للمحسوبية والأوامر الفوقية).
- خ - ضعف المرتبات.
- د - عدم تقييد الأداءات تواليا مع حصولها.
- ذ - كثرة الإحصائيات المطلوب إعدادها.
- ر- إنعدام التوزيع العقلاني للأعوان بين المصالح.
- ز- عدم وجود تنسيق بين مصالح الوعاء ومصالح التحصيل.
- س - ضعف الرقابة الداخلية.

### ثالثا: الأسباب التقنية

إن إنعدام العدالة الضريبية سواء كانت بواسطة الضريبة أو إتجاه الضريبة وعدم إستقرار التشريع الجبائي، وضعف الرقابة الجبائية من أهم الأسباب التقنية التي أدت إلى ضعف فعالية النظام الضريبي الجزائري، مما أدى إلى إرتفاع نسبة التهريب الضريبي، وعدم إستقطاب الإستثمارات الوطنية والأجنبية لغياب حوافزها.

#### رابعاً: الأسباب القانونية

تتمثل الأسباب القانونية بصفة عامة في أن المشرع لم يولي إهتماماً بالتحصيل الضريبي من مكونات التقنيات الضريبية، إذ أن الأحكام المرتبطة بالتحصيل الضريبي لم يطرأ عليها أي تعديل منذ إستحداث قانون الإجراءات، كما يلاحظ عدم إعطاء أهمية للتبليغ، بإعتباره من الضمانات المخولة للمكلف بالضريبة، وفي المقابل نجد أن المشرع منح للمكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام التصريح الحقيقي إيداع تصريحاتهم المتعلقة بمختلف الضرائب والرسوم لدى قابض الضرائب المختص، دون أن يتم دفع الحقوق المستحقة في الوقت نفسه، وهذا التسهيل من شأنه الرفع من قيمة الديون الضريبية غير محصلة.

#### الفرع الثاني: إجراءات تحسين التحصيل الضريبي

يتوجب على كل من الحكومة والإدارة الضريبية القيام بالإجراءات للرفع من نسب التحصيل الضريبي.<sup>1</sup>

#### أولاً: دور الحكومة في تحسين التحصيل الضريبي

حتى تتمكن الحكومة من تجسيد سياستها المتعلقة بإحلال الجبائية العادية، محل الجبائية البترولية بهدف الحفاظ على التوازنات العامة يتوجب عليها إتخاذ الإجراءات العملية التالية:

أ - الإجراءات التنظيمية الواجب إعتماؤها: بهدف تحسين أداء التحصيل الضريبي يتوجب على السلطات العليا إتخاذ الإجراءات التنظيمية التالية:

- العمل على رقمنة الإدارة الجزائرية، مما يؤدي بالمكلفين بالضريبة التحلي بالواقعية في تصريحاتهم.
- تفعيل دور المجلس الأعلى للجبائية.
- العمل على تعريب الإدارة الجبائية، خاصة وأن القضاء لا يأخذ بالوثائق غير مدونة باللغة الرسمية.
- العمل على حكومة الإعفاءات الجبائية.
- تفعيل دور الإعلام في ترقية الحس الجبائي لدى المكلفين بالضريبة.

<sup>1</sup> خروبي هني، جلال عياد الله، مرجع سابق، ص ص 124-126.

ب - الدراسة الموضوعية للقوانين المالية: تتمثل الدراسة الموضوعية عند إعداد قوانين المالية فيما يلي:

- الحرص على إعداد القوانين المالية وفق مقتضيات التنمية الشاملة.
- يجب أن تواكب قوانين المالية التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال والمجتمع.
- السهر على إستقرار التشريع الضريبي
- عدم ترك مجال للوبيات المال التدخل في رسم السياسة المالية.

ج - مراجعة النصوص التشريعية الجبائية والتنظيمية المعمول بها: يهدف إلى تجسيد فعالية النظام الضريبي الجزائري حيث يتوجب على السلطات العليا أن تحرص على مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها وهذا بهدف تحقيق العدالة الضريبية وفقا لأحكام المادة 78 من الدستور وهذا من خلال:

- تصحيح كل الإختلالات التي يتضمنها القوانين الضريبية.
- تبسيط صياغة القوانين الجبائية وتبسيط الإجراءات المتعلقة بها.
- التخفيف من العبء الضريبي، توجد نسبة الضريبة على أرباح الشركات.
- يجب توضيح بشكل دقيق أحكام المواد المتعلقة بالمتابعات لضمان حقوق المكلف بالضريبة.
- منح سلطات واسعة لقاibus الضرائب الضرائب تمكنه من أداء مهامه.
- تحريم الغش والتهرب الجبائيين.

### ثانيا: دور إدارة الضرائب في تحسين التحصيل الضريبي

إن لإدارة الضرائب دورا هاما في زيادة نسب التحصيل الضريبي، بإعتبارها العمود الفقري في النسيج الإداري الجزائري، وهذا لكونها تشكل عنصرا مهما لتنفيذ سياسات عمومية فعالية، ولكي تتمكن إدارة الضرائب من تطبيق السياسة الضريبية وكمكون أساسي من مكونات السياسة الإقتصادية ينبغي عليها إتخاذ التدابير والإجراءات التالية:

أ - تحسين الإطار التنظيمي: حتى تتمكن إدارة الضرائب من فرض سيادة القانون بهدف تحقيق

فعالية النظام الضريبي، يتوجب عليها أن تولي إهتماما بالمسائل التنظيمية التالية:

- الإهتمام بالتبليغات المرسلة للمكلف بالضريبة لضمان حقوقه.
- تحميل قابض الضرائب المتقاعس عن أداء واجبه مسؤولية باقي التحصيل لمختلف الضرائب والرسوم.

- أخلقة الإدارة من خلال ضبط سلوكيات الأعوان ولا سيما أصحاب المناصب العليا.

- السهر على تنسيق الأعمال بين مصالح الوعاء ومصالح التحصيل.

- العمل على وضع برمجيات تسهل عمل قابضات الضرائب.

- دعم وتحسين جودة الرقابة الجبائية بهدف تحقيق مبدأ العدالة الضريبية.

- العمل على اعتماد خطة لتحصيل المتأخرات الضريبية، إنطلاقاً من أهميتها.

- دعم قابضات الضرائب بالوسائل المادية والتكنولوجية.

**ب - الإهتمام بالموارد البشري:** إن زيادة نسب التحصيل الضريبي لا يمكن تحقيقه إلا إذا إعتد في

أولى أولياته تميمين العنصر البشري، والإهتمام به، ولتجسيد ذلك يتطلب من إدارة الضرائب القيام بما

يلي:

- الإهتمام بالأعوان سواء من حيث جانب الخدمات.

- العمل على توفير الحماية القانونية لهم من كل أشكال الضغوطات التي يتعرضون لها.

- تحسين الراتب والمكافآت لحمايتهم من كل أشكال الإغراءات الممارسة عليهم.

- العمل على الإعتداد القانوني لأعوان التحصيل الجبائي.

- تأهيل المورد البشري خلال التكوين المستمر، والرسكلة وتجديد المعلومات سواء على المستوى المحلي

أو الجهوي أو الوطني.

- الحرص على أن يكون التوظيف وتولي المناصب العليا، وفق أحكام مواد قانون الوقاية من الفساد

ومكافحته.

- العمل على خلق روح المنافسة بين أعوان المتابعات عن طريق منح التحفيز المادي (نسبة معينة من

الدين الضريبي المحصل).

**ت - تحسين وتوطيد العلاقة مع المكلفين بالضريبة:** يهدف التحصيل المبكر للإيرادات الضريبية

وبشكل منظم، يجب على إدارة الضرائب أن تسعى إلى اعتماد مقاربة تستهدف تحسين وتوطيد علاقتها مع

المكلفين بالضريبة، وهذا من خلال العمل على نشر الوعي لتحسيس كل مكلف بواجبه تجاه وطنه وما

يقتضيه من تضحية مادية، ولتجسيد هذه المقاربة على الواقع الميداني، يتوجب على إدارة الضرائب إتخاذ

الإجراءات الآتية:

- التقرب أكثر من المكلفين بالضريبة، بهدف إقناعهم بالإلتزام الذاتي والطوعي لقوانين الضريبة، من

خلال الأبواب المفتوحة على الإدارة الجبائية.

- عقد اللقاءات الدورية مع المنظمات والجمعيات المهنية، لإطلاعهم على مختلف المستجدات

والتعديلات ذات الطابع الجبائي.

- إدخال معايير جودة الإستقبال مع تكثيف المهمات الرقابية الرامية لتحسين تدابير الإستقبال.
- منح جداول زمنية للمكلفين بالضريبة تتلاءم مع وظيفتهم المالية.
- العمل على تسهيل إعادة جدولة ديونهم الضريبية.
- منح تحفيظات في شكل تخفيضات على الأداءات التي تتم قبل مواعدها.
- العمل على تسويق الضرائب، فهذا من خلال منح مكافآت للمكلفين بالضريبة الأكثر إلتماً بصفة منتظمة في دفع الضرائب، كمنح عمرة، تذكرة حضور نهائي لكأس الجمهورية ، حضور مراسيم تنصيب رئيس الجمهورية.

### المطلب الخامس: العلاقة بين الرقمنة الجبائية والتحصيل الضريبي<sup>1</sup>

#### الفرع الأول: توسيع القاعدة الضريبية

ساعدت رقمنة الضرائب في العديد من الدول على زيادة مستويات التحصيل الضريبي، وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال التحول للنظم الإلكترونية للإقرار (التصريح) الضريبي والإمتثال والتحصيل والفوترة الإلكترونية.

على سبيل المثال، أدت رقمنة الضرائب إلى الزيادة بالنسبة 50 % في القاعدة الضريبية في الهند في أقل من عام واحد، مما ساعد على توليد المزيد من الإيرادات العامة. يمكن للرقمنة أن تساعد في تخفيف قيود المعلومات، من خلال طرق أفضل للتحقق من النتائج الإقتصادية الحقيقية لدافعي الضرائب.

#### الفرع الثاني: تحسين أداء التحصيل الضريبي

تساهم عملية الرقمنة في السير الأمثل للعملية الجبائية عن طريق تسهيل عملية التصريح الإلكتروني عن بعد ، بإكتتاب التصريحات الجبائية بصفة آلية ومراجعتها آلياً لتجنب الأخطاء وإرسالها ودفعها إلكترونياً لربح الوقت وإستخراج مختلف الوثائق اللازمة دون عناء التنقل ، وهو ما يعود على الإدارة الضريبية بالمنافع من حيث إختصار الوقت و التكاليف.

<sup>1</sup> مفتاح فاطمة ، بن حليمة هوارية ، رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية – الواقع وتحديات ، المجلة الجزائرية للمالية العامة ، العدد 01 ، جامعة ابن خلدون تيارت ، الجزائر ، 2022 ، ص 168 .



يسمح فرض ضرائب أفضل الحكومات لجمع نفس الإيرادات بضرائب أقل (أكثر كفاءة) أو إلى جمع المزيد من الإيرادات الضريبية بنفس الضرائب.

وبالنظر لأهم قاعدة من قواعد الضريبة وهي قاعدة الإقتصاد في نفقات التحصيل الضريبي، فإن التحصيل الإلكتروني يحقق لإدارة الضرائب مكسبا في الوقت وفي تكاليف التحصيل.

### الفرع الثالث: زيادة الإمتثال وتقليل التهرب الضريبي

حيث تساهم الرقمنة الجبائية في تخفيض عمليات الغش، عن طريق إنشاء البطاقة الإلكترونية لإحصاء المكلفين المتهربين، كما تجعل الأمر أسهل للحكومات لربط المعلومات الموجودة في أجزاء مختلفة من النظام الضريبي يكشف التهرب أو التجنب بشكل أفضل. وسنتطرق لها بشكل تفصيلي في الجانب التطبيقي

### خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل مختلف المفاهيم النظرية المرتبطة برقمنة الإدارة الجبائية ودورها في زيادة التحصيل الضريبي، حيث تبين لنا أنه لا يوجد مفهوم محدد لرقمنة الإدارة الجبائية وذلك بسبب حداثة هذا المفهوم على مستوى الإدارة الجبائية. كما تم الإعتماد على الرقمنة الجبائية من أجل القضاء على الطرق التقليدية والغش والتهرب الضريبي.

كما إتضح لنا أن الرقمنة الجبائية تسعى إلى العمل على زيادة التحصيل الضريبي.

**الفصل الثالث :**

**دور الرقمنة الجبائية**

**في الرفع من كفاءة التحصيل الضريبي**

**في الدول العربية للفترة (2015 – 2020)**

تمهيد :

بعد تطرقنا في الجزء النظري لأهم المفاهيم ومحاولة تغطية الجوانب المتعلقة بموضوع الرقمنة الجبائية وكذا فيما يخص التحصيل الضريبي، سنحاول في الفصل التطبيقي إستعراض أهم التجارب الدولية في الرقمنة الجبائية وتأثير هذه الأخيرة على التحصيل الضريبي، ومحاربة الغش الضريبي مع الإشارة إلى حالة الجزائر أمام هذا التحول.

## المبحث الأول: الإطار العام لرقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية

سنتطرق لمجموعة تجارب عربية التي قامت بتطبيق رقمنة التحصيل الضريبي ومعرفة أهم المكاسب من تطبيقها.

### المطلب الأول: الإطار القانوني والمؤسسي الداعم

#### الفرع الأول: الإطار القانوني الداعم لعمليات رقمنة التحصيل الضريبي

تستدعي عملية رقمنة التحصيل الضريبي وضع حزمة من القوانين وسن التشريعات المصاحبة التي من شأنها أن تنظم عمليات رقمنة التحصيل الإلكتروني وفق أطر محددة، بهدف تمكين الجهات المعنية من تطبيق خططها وأهدافها الإستراتيجية بصورة سليمة من جهة، وتوضيح الإلتزامات القانونية وما يستتبعها من إلتزامات على المكلفين ضريبيا من جهة أخرى.

فبموجب التشريعات الضريبية والإجرائية الحالية في الإمارات، تمنح الهيئة الاتحادية للضرائب صلاحية تنظيم عملية تقديم المستندات، وسداد المدفوعات الضريبية، وفقا للمرسوم بقانون إتحادي رقم (08) لسنة 2017، في شأن ضريبة القيمة المضافة، وقرار مجلس الوزراء رقم (52) لسنة 2017 بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون إتحادي رقم (8) لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة، الذي يلزم المكلفين ضريبيا بسداد الضريبة المستحقة الدفع بالوسيلة التي تحددها الهيئة.

من جانب آخر ووفقا لما ورد بالمرسوم السابق بحق الهيئة الاتحادية للضرائب، بموجب هذه السلطة التقديرية، تنظم عمليات الرقمنة وإعتمادها حالما ومتى إقتضت الضرورة ذلك.

أما في الكويت، فقد تضمنت القوانين والتعديلات ذات الصلة برقمنة التحصيل الضريبي، كل من قانون المعاملات الإلكترونية الصادر في عام 2014، والقانون الخاص بمرسوم ضريبة الدخل الصادر في عام 1955 الذي تم تعديله من خلال القرار الوزاري الصادر في عام 2008.

في مصر، يشتمل الإطار القانوني الداعم لعمليات رقمنة التحصيل الضريبي على قانون الضرائب الصادر في عام 2005، وقانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر في عام 2016، وكذلك قرارات وزارة المالية الصادر في عامي 2018.2020، أما في المغرب، فقد أقرت المدونة العامة للضرائب، والتصريح الإلكتروني عبر المادة 155، بينما تم إقرار الأداء الإلكتروني عبر المادة 169 من نفس المدونة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> هبة عبد المنعم، صبري الفران، رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2021، ص 8.

### الفرع الثاني: الإطار المؤسسي الداعم لعمليات رقمنة التحصيل الضريبي

تستلزم عملية رقمنة التحصيل الضريبي التنسيق ما بين كافة الجهات المعنية في الدولة، التي يأتي على رأسها وزارات المالية، ممثلة في هيئات الضرائب في معظم الدول العربية المتضمنة، والهيئة العامة للزكاة. والدخل في السعودية، كما تشمل الجهات الفاعلة في إطار هذه المنظومة أيضا، الجهات المسؤولة عن التحول الرقمي، مثل وزارة الإقتصاد الرقمي والزيادة كما هو الحال في الأردن، كما تشمل المنظومة أيضا وعلى نطاق أوسع البنوك وشركات الدفع الإلكتروني، وشركات التقنية التي تختص بعمليات إعادة هندسة الإجراءات وبعض الجهات المانحة الدولية كما هو الحال في مصر.

#### الجدول رقم (3): الجهات المسؤولة عن تنظيم رقمنة تحصيل الضريبة والدور المناط بكل منها

الدولة	الجهة	الدور
الأردن	وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة	تقديم الإستشارات التقنية والفنية وطرح العطاءات ذات العلاقة.
	وزارة المالية دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	إعادة تشغيل البرامج الخاصة بالتحصيل الضريبي.
	البنوك وشركات الدفع الإلكتروني	إستلام الدفعات المالية وتحويلها للدائرة
الإمارات	الهيئة الإتحادية للضرائب	يمتد إختصاص الهيئة الإتحادية للضرائب إلى إدارة وتحصيل وتنفيذ عمليات تحصيل الضرائب، الإتحادية والغرامات المرتبطة، ويشمل ذلك، إعداد العمليات الخاصة بالتحصيل الضريبي، ورقمنة هذه العمليات.
مصر	Ernst & young efinance IBM & SAB	إعادة هندسة الإجراءات الضريبية الفرعية والرئيسية، بالإضافة لها أعمال ميكنة النظم الضريبية
الكويت	وزارة المالية	وضع التصور الخاص بمشروع التحصيل الضريبي الإلكتروني
المغرب	المديرية العامة للضرائب	تلقي القرارات الإلكترونية، والأداءات المترتبة عنها.
	الخزينة العامة للمملكة	الأداءات الضريبية الإلكترونية

المصدر: صندوق النقد العربي، (2021)، "إستبيان دراسة رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية"

يتم في إطار صلاحيات كل جهة من الجهات المعنية برقمنة التحصيل الضريبي إقرار المتطلبات التنظيمية في إطار رقمنة التحصيل الضريبي، والخاصة بالمكلفين ضريبيا، دافعي الضرائب، ففي الأردن، تم إقرار المتطلبات التنظيمية الخاصة بكل من مديرية خدمات المكلفين، ومديرية التسجيل، والإعفاء الضريبي، وقسم الحكومة الإلكترونية، ومركز الإتصال، والمحطة الإلكترونية.

أما في الإمارات، فقد تم إحراز تقدما جيدا في ما يتعلق برقمنة التحصيل الضريبي ، حيث عملت الهيئة الإتحادية للضرائب على وضع جميع المتطلبات التنظيمية اللازمة لرقمنة معظم الخدمات التي تقدمها، ذلك بهدف ضمان التمكن من إجراء معظم التعاملات بين الهيئة الإتحادية للضرائب، ودافعي الضرائب بشكل إلكتروني، مما يساهم في تعزيز كفاءة هذه التعاملات ومراقبتها، كما تسعى الهيئة بشكل مستمر إلى مراجعة خدماتها الإلكترونية، بهدف تحسين رقمنة الضرائب، في هذا الإطار قامت الهيئة بإقرار المتطلبات التنظيمية الخاصة بخدمات التسجيل الضريبي، والإقرارات الضريبية وإسترداد الضريبة لغير المسجلين، وخدمات الدفع الإلكتروني، والخدمات الضريبية ذات الصلة بالسلع الإنتقائية.

كما تم في مصر، إقرار عدد من المتطلبات التنظيمية في إطار رقمنة التحصيل الضريبي، بما يشمل التسجيل في منظومة الإقرارات الضريبية، وتقديم الخدمات نظير رسم يتم سداده سنويا.

أما في المغرب، تمثلت أبرز المتطلبات التنظيمية الخاصة بالمكلفين ضريبيا في وجوب التسجيل في الخدمات الإلكترونية في النظم الإلكترونية للمديرية العامة للضرائب بهدف تمكينهم من الإستفادة من خدمات التصريح والأداء الإلكترونيين اللتين تم إطلاقهما من قبل المديرية العامة للضرائب<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: مستوى رقمنة التحصيل الضريبي

يناقش هذا القسم من الدراسة مستوى التقدم المحرز على صعيد رقمنة التحصيل الضريبي التي تم الوصول إليها فيما يتعلق بكل من الضرائب المباشرة (ضريبي الدخل والشركات) ، والضرائب غير المباشرة (ضريبة المبيعات والقيمة المضافة) في الدول المتضمنة في الدراسة<sup>2</sup>:

في الأردن، تتمثل الضرائب المباشرة التي يتم تحصيلها إلكترونيا في الضرائب المفروضة الأجر، والمساهمات الوطنية.

في السعودية: تشمل الضرائب المباشرة الزكاة، وضريبي الدخل والإستقطاع، أما في مصر، فتمثل الضرائب المباشرة في ضريبة الدخل ، الضرائب على المرتبات ، والضرائب المفروضة على الأنشطة التجارية والصناعية، والمهن الغير تجارية، والثروة العقارية، فيما لا تقوم الإمارات بفرض ضرائب مباشرة. يمثل توفر الكوادر البشرية المؤهلة، إلى جانب المخصصات المالية اللازمة لتشغيل هذه الأنظمة أهم التحديات المرتبطة برقمنة الضرائب المباشرة في الأردن، فيما واجهت الجهات المعنية في السعودية تحديات ترتبط بنقل البيانات في الأنظمة القديمة إلى الأنظمة الحديثة، ومعالجة حسابات المكلفين ، أما في مصر، تتمثل التحديات في تغير ثقافة المكلفين ضريبيا لإستخدام المدفوعات الإلكترونية، والتعريف

<sup>1</sup> هبة عبد المنعم، صبري الفران، مرجع سابق، ص 9.

<sup>2</sup> صندوق النقد العربي ، (2021). "إستبيان دراسة رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية".

## الفصل الثالث.....دور الرقمنة الجبائية في الرفع من كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية للفترة (2015 – 2020)

بمميزاتها، وشمولية الإقتصاد غير الرسمي في هذه المنظومة، إضافة إلى إستكمال جميع مراحل الميكنة لمنع أي تعاملات خارج منظومة الدفع الإلكتروني.

في المغرب تشمل الضرائب المباشرة، الضريبة على الدخل، الضريبة على الشركات، رسوم التحصيل، الرسوم على عقود التأمين، الضريبة الخصوصية السنوية على المركبات، واجبات التمييز (الطوابع البريدية)، في هذا الصدد توجد عدد من التحديات الداخلية المتمثلة في البنية الأساسية التي ينبغي تطبيقها، وملائمة الإجراءات والنماذج، وتكوين الموظفين وإنخراطهم في النظام الجديد.

أما فيما يتعلق بضرائب الغير المباشرة التي يتم تحصيلها إلكترونيا، فتشمل في الأردن ضرائب المبيعات، فيما تشمل ضريبة القيمة المضافة والضريبة الإنتقائية في السعودية، الإمارات والمغرب ، أما في مصر فتشمل ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدمغة ورسم التنمية فيما يتعلق بالتحديات التي واجهت الدول المتضمنة على صعيد رقمنة الضرائب غير المباشرة، فشملت في الأردن في مكافحة التهرب الضريبي ورفع نسبة التحصيل الإلكتروني، علاوة على التحديات التي فرضها إنتشار فيروس كوفيد 19، أما في الإمارات وبما أن الضريبة الإنتقائية وضريبة القيمة المضافة كانتا من أوائل الضرائب الإتحادية التي تم تطبيقها، فقد جرى ذلك بالتزامن مع تطبيق الحلول الرقمية، وبالنظر إلى الحاجة الملحة لتطبيق هذه العمليات فقد تم تنفيذ بعض الخدمات الإلكترونية على أساس معطيات كل حالة على حدة، فيما يجري العمل حاليا على إيجاد حلول أكثر إستدامة لغايات التطور المستمر لأنظمة التحصيل الضريبي، من جانب آخر، كان هناك تحد يتمثل في عدم الدراية الكاملة لدافعي الضرائب بقنوات الدفع الإلكتروني، مما كان يؤدي إلى تأخر توريد الضريبة، في هذا السياق تم عقد ورش عمل ضريبية وندوات تثقيفية إضافة إلى تأهيل المختصين في مراكز الإتصال لدى الهيئة، لإعطاء المعلومات ذات الصلة ومساعدة الخاضعين في سداد المستحقات الضريبية.

من جانب آخر إهتمت الدراسة بتقييم التقدم المحقق على صعيد رقمنة الضرائب المباشرة وغير المباشرة على مستوى خمسة أبعاد أساسية متضمنة في الإطار العام لرقمنة التحصيل الضريبي ذلك على النحو التالي:

**الفرع الأول: توفير القوانين والمعلومات الخاصة بالضرائب التي تم تحصيلها إلكترونيا**



في سبيل التحول نحو رقمنة التحصيل الضريبي تحرص الدول العربية على توفير كافة المعلومات الخاصة بالضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة التي تم تحصيلها إلكترونيا ، بما يسهل على المكلفين عملية الأداء الضريبي، ويشمل توفير كافة المعلومات المتعلقة بالمراحل والخطوات والمستندات اللازمة لانجاز المعاملات الضريبية إلكترونيا لهذا الإطار ، تقوم الدول العربية الست بتوفير البيانات الخاصة بالقوانين والمعلومات الخاصة بالضرائب المباشرة وغير المباشرة التي يتم تحصيلها إلكترونيا من خلال مواقع الجهات الرسمية ذات الصلة.

### الفرع الثاني: توفير نظام تسجيل إلكتروني لدافعي الضرائب

يعتبر نظام التسجيل الإلكتروني للمكلفين ضريبيا حجر الأساس لنظم التحصيل الضريبي الإلكتروني، بحيث يمنح كل مكلف رقما ضريبيا يمكن من خلاله إنجاز كافة المعاملات الضريبية وتحديد التزاماته الضريبية المختلفة، في هذا السياق توفر الدول العربية المتضمنة في الدراسة بإستثناء الكويت، نظاما إلكترونية لتسجيل الضريبي.

### الفرع الثالث: تقديم الإقرار الضريبي إلكترونيا من قبل المكلفين

يعتبر تقديم الإقرار الضريبي إلكترونيا أحد المراحل المهمة في نظم رقمنة التحصيل الضريبي ، حيث يتمكن المكلفون ضريبيا في أعقاب الحصول على كافة المعلومات اللازمة من تقديم الإقرار الضريبي إلكترونيا مصحوبا بالوثائق والمستندات اللازمة التي يحددها النظام، ومن ثم إرسال الإقرار والوثائق المصاحبة له للفحص من قبل السلطات الضريبية ، تتوفر خدمة الإقرار الضريبي الإلكتروني في الدول المتضمنة في الدراسة للضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تم رقمنتها بإستثناء الكويت، حيث يجري كما سبق التوضيح التحول نحو رقمنة التحصيل الضريبي خلال السنوات المقبلة.

### الفرع الرابع: الإستفسار الإلكتروني على وضع الملفات الضريبية

يستلزم رقمنة التحصيل الضريبي إحاطة المكلف ضريبيا بتطور ونتائج عملية فحص ملفه الضريبي من قبل السلطات الضريبية، وموقف المعاملة الضريبية محل الإقرار، بهدف الوصول إلى الإنجاز الكامل للمعاملة الضريبية ، سواء من خلال إستيفاء بعض الوثائق الناقصة أو السداد الإلكتروني، توفر الدول العربية المتضمنة في الدراسة هذه الخدمة بإستثناء الكويت.

### الفرع الخامس: السداد الإلكتروني للضرائب

الفصل الثالث.....دور الرقمنة الجبائية في الرفع من كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية للفترة (2015 – 2020)

يعتبر السداد الإلكتروني مرحلة متقدمة جدا من مراحل رقمنة التحصيل الضريبي ، حيث يمكن المكلفين ضريبيا وبعد تحديد قيمة الأعباء الضريبية مستحقة الدفع أن يقوم بالسداد من خلال قنوات الدفع الرقمي، وهو ما يوفر الكثير من الوقت والجهد ، بما يمثل أكثر مراحل نظم التحصيل الضريبي الإلكتروني تطورا، توفر الدول العربية المتضمنة في الدراسة هذه الخدمة بإستثناء الكويت. على ضوء ما سبق يوضح الجدول التالي مستوى تطور رقمنة نظم التحصيل الضريبي في الدول العربية المتضمنة في الدراسة.

جدول رقم (4): مستوى التقدم المحقق على صعيد رقمنة التحصيل الضريبي حسب أنواع الضرائب

الدولة	الضريبة		هل يتم توفير		هل يتم توفير		هل يمكن الخدمات		هل يتم	
	القوانين والمعلومات الخاصة بالضريبة إلكترونيا؟	نظام تسجيل إلكتروني لدافعي الضرائب	هل يتم تقديم تقرير الإقرار الضريبي إلكترونيا من قبل المكلفين؟	الرقمية المكلفين الإستفسار عن وضع ملفاتهم الضريبية إلكترونيا	سداد الضرائب إلكترونيا	لا	نعم	لا	نعم	لا
سعودية	ضريبة دخل	×	×	×	×	×	×	×	×	×
	ضريبة القيمة المضافة	×	×	×	×	×	×	×	×	×
	ضريبة الإستقطاع	×	×	×	×	×	×	×	×	×
	ضريبة السلع الإنتقائية	×	×	×	×	×	×	×	×	×
	ضريبة التصرفات	×	×	×	×	×	×	×	×	×

الفصل الثالث.....دور الرقمنة الجبائية في الرفع من كفاءة التحصيل الضريبي في الدول

العربية للفترة (2015 – 2020)

										العقارية	
×		×		×		×		×		الزكاة	
×		×		×		×		×		ضريبة دخل	الأردن
×		×		×		×		×		ضريبة شركات	
								لا ينطبق		ضريبة رسوم جمركية	
×		×		×		×		×		ضريبة المبيعات	
×		×		×		×		×		ضريبة القيمة المضافة	
×		×		×		×		×		ضريبة القيمة المضافة	الإمارات
×		×		×		×		×		الضريبة الإنتقائية	
×		×		×		×		×		ضريبة دخل	مصر
×		×		×		×		×		ضريبة الشركات	
×		×		×		×		×		ضريبة الرسوم الجمركية	
×		×		×		×		×		ضريبة القيمة المضافة	
	×		×		×		×	×		ضريبة دخل	كوت ديفوار
	×		×		×		×	×		ضريبة الشركات	
	×		×		×		×		×	ضريبة رسوم جمركية	
									×	ضريبة المبيعات	
	×		×		×		×		×	ضريبة القيمة المضافة	
	×		×		×		×		×	ضرائب أخرى	
×		×		×		×		×		ضريبة دخل	المغرب
		×		×		×		×		ضريبة شركات	
		×		×		×		×		ضريبة القيمة المضافة	
						×				ضرائب أخرى	

الفصل الثالث.....دور الرقمنة الجبائية في الرفع من كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية للفترة (2015 – 2020)

		×		×		×		×		واجبات التسجيل والتميز (طوابع بريدية)
		×		×		×		×		ضريبة التأمين
						×		×		ضريبة خاصة على الأحداث الكارثية
								×		ضريبة خاصة نسوية على السيارات (رسوم السيارات (تسجيل، تحويل، بيع وتبادل البطاقة الرمادية، رفع اليد)

المصدر: صندوق النقد العربي (2021). "استبيان دراسة رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية".

### المطلب الثالث: السداد الإلكتروني ونظام الفوترة

#### الفرع الأول: السداد الإلكتروني للضرائب

تستند رقمنة التحصيل الضريبي على منظومة كاملة لسداد المدفوعات الضريبية بمشاركة كافة الجهات المعنية، بما يشمل المصارف المركزية، ووزارات المالية، ومؤسسات القطاع المالي، وأنظمة المدفوعات الرقمية، وشركات الاتصالات والتقنية، ففي الأردن تشمل هذه المنظومة كل من وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، ووزارة المالية إلى جانب البنوك وشركات المدفوعات، أما في السعودية فتركز في نظامي "مدى" و"سداد" للمدفوعات الوطنية. أما في الإمارات، فتتمثل هذه الجهات في المصرف المركزي، ووزارة المالية. فيما تشمل في المغرب، البنوك والشركات المالية، والخزينة العامة للدولة، وعدد من المديرات المركزية التابعة لوزارة المالية

الجدول رقم (5): الجهات ذات الصلة بمنظومة السداد الإلكتروني للضرائب

إختصاصات ودور كل منها	الجهة	
تقديم الإستشارات التقنية والفنية وطرح العطاءات ذات العلاقة.	وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة	الأردن
إعداد وتشغيل البرامج الخاصة بالتحصيل الضريبي	وزارة المالية	
إستلام الدفعات المالية وتحويلها لوزارة المالية	شركة مدفوعاتكم	
	البنوك	
الفوترة للإلتزامات الضريبية والسداد الإلكتروني	سداد (نظام سداد للمدفوعات)	السعودية
الفوترة للإلتزامات الضريبية والسداد الإلكتروني	مدى	الإمارات
يمكن للمسجلين تحويل الأموال للهيئة الإتحادية للضرائب من داخل دولة الإمارات، ومن خلال البنوك ومكاتب الصرافة من خلال رقم ايبان افتراضي يتضمن رقم التسجيل الضريبي ليتم إيداعه في حسابه الضريبي مباشرة.	المصرف المركزي	
يمكن للمسجلين دفع المستحقات بإستخدام منظومة الدرهم الإلكتروني، ومن خلال بطاقات الإئتمان، حيث يمثل الدرهم الإلكتروني آلية معتمدة من قبل الحكومة، لسداد المدفوعات وتحصيل الإيرادات بالنسبة للرسوم الحكومية وغير الحكومية.	وزارة المالية	
طبقاً لإتفاقيات الشراكة الموقعة مع المديرية العامة للضرائب ، تقوم هذه الجهات بتحصيل مبالغ الضريبة المؤداة من قبل الملمزمين، وتحويلها إلى المديرية سلفة الذكر.	البنوك ومتمهدي الخدمات المالية المحليين	المغرب
التدبير المحاسبي لمداخيل الضريبة بالتعاون مع مصلحة القباضة المركزية للإدارة الجبائية.	الخزينة العامة للمملكة	
التدبير المركزي للأدعاءات الإلكترونية/ التتبع والتنسيق مع مختلف المتدخلين.	المديرية العامة للضرائب	
تدبير الجوانب التقنية المرتبطة بالدفع الإلكتروني بالتنسيق مع الأطراف المعنية للضرائب	المصالح التقنية للمديرية العامة للضرائب	

المصدر: صندوق النقد العربي، (2021): إستبيان دراسة رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية

تبنى الدول العربية عدة قنوات لإتمام السداد الإلكتروني للمستحقات الضريبية خاصة ما يتعلق بضرائب الدخل والشركات والمبيعات والرسوم الجمركية ، سواء من خلال الدفع عن طريق الخصم المباشرة من الحساب المصرفي ( الأردن، السعودية، مصر، المغرب)، أو من خلال الدفع عن طريق الموقع الإلكتروني للسلطات الضريبية بواسطة البطاقات المصرفية (الأردن، الإمارات، السعودية، مصر، والمغرب) إضافة إلى ما سبق، هناك عدد من القنوات الأخرى للدفع الإلكتروني من خلال نظام "سداد" في السعودية، والدرهم الإلكتروني في الإمارات، بحسب ما يوضحه جدول التالي:

الجدول رقم (6): قنوات السداد الإلكتروني للضرائب:

الفصل الثالث.....دور الرقمنة الجبائية في الرفع من كفاءة التحصيل الضريبي في الدول

العربية للفترة (2015 – 2020)

قنوات الدفع الإلكترونية (يرجى ذكرها)	الدفع بواسطة تحويل الأموال إلكترونياً للجهة الضريبية		الدفع عن طريق الموقع الإلكتروني للهيئة الضريبية بواسطة البطاقة المصرفية		الدفع عن طريق الخصم المباشر من الحساب		قنوات الدفع الضريبية	
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا		
	×		×		×		ضريبة الدخل	الأردن
	×		×		×		ضريبة الشركات	
	×		×		×		ضريبة المبيعات	
	×		×		×		ضريبة التعرفة الجمركية	
	×		×			×	ضريبة القيمة المضافة	الإمارات
الدهرم الإلكتروني	×		×			×	ضريبة الإنتقائية	
نظام السداد	×		×		×		ضريبة الدخل	السعودية
نظام السداد	×		×		×		ضريبة القيمة المضافة	
نظام السداد	×		×		×		ضريبة الإستقطاع	
نظام السداد	×		×		×		ضريبة السلع الإنتقائية	
نظام السداد	×		×		×		ضريبة التصرفات العقارية	
نظام السداد	×		×		×		ضريبة الزكاة	
	×		×		×		ضريبة الدخل	مصر
	×		×		×		ضريبة الشركات	
	×		×		×		ضريبة الرسوم الجمركية	
	×		×		×		ضريبة القيمة المضافة	
	×		×		×		ضريبة الدخل	المغرب
	×		×		×		ضريبة الشركات	
	×		×		×		ضريبة القيمة المضافة	
	×		×		×		ضريبة الخصوصية السنوية على المركبات	

المصدر: صندوق النقد العربي (2021)، "استبيان دراسة التحصيل الضريبي في الدول العربية".

الفرع الثاني: نظام الفوترة الإلكترونية

تستند رقمنة نظام التحصيل الضريبي الإلكتروني لاسيما فيما يتعلق بضرائب الإستهلاك (ضريبيتي المبيعات والقيمة المضافة) على وجود نظام الفوترة الإلكترونية، بما يساعد على تيسير الربط بين كافة المراحل والعمليات الإنتاجية التي تمت بهدف الحصول على المنتج النهائي، ويمكن في حالة ضريبة القيمة المضافة من احتساب الإستحقاقات الضريبية في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، ورد الضريبة على مدخلات الإنتاج لبعض المكلفين، ويساعد كذلك على رصد كافة التعاملات في الإقتصاد الوطني، ومن ثم دمج الإقتصاد غير الرسمي في المنظومة الرسمية، ومكافحة الغش والهرب الضريبي، وزيادة مستويات الحصيلة الضريبية.

في هذا الإطار يجري العمل على تبني نظام الفوترة الإلكترونية في كل من الأردن والإمارات والسعودية، بما سوف يساعد على رفع نسبة الإلتزام، وتقليل الفجوة الضريبية، والحد من تعاملات الإقتصاد الغير الرسمي، وتقليل الأعباء على المكلفين، وتحسين العمليات والإجراءات الداخلية. فيما تعمل المديرية العامة للضرائب في المغرب على التفكير بشأن وضع إستراتيجية من أجل تبني نظام الفوترة الإلكترونية، بهدف مكافحة الغش والفواتير المزيفة، بما يشمل إختيار النظام المعلوماتي الذي يفضل إستخدامه، وكذا مراحل التنفيذ المختلفة.

أما في مصر، فيوجد حاليا نظام الفوترة الإلكترونية، حيث تم في المرحلة الأولى إلزاما 134 شركة بالتشغيل التجريبي لمنظومة الفوترة الإلكترونية، بحيث تشمل وقت إعتقاد الفاتورة، وإرسالها للمستلم، وهو التوقيت نفسه الذي يتم فيه الدفع عبر ماكينة الصرف الآلي، يتم في إطار هذا النظام تكويد السلع بالإعتماد على النظام التكويد العالمي، وإرسال بيانات الفاتورة الإلكترونية إلى مصلحة الضرائب عبر النظام الخاص بالفاتورة الإلكترونية.

ساهم نظام الفوترة الإلكترونية في مصر في تحقيق العبء الإداري والإستغناء عن الفواتير، وتيسير إجراءات رد الضريبة، إضافة إلى تسهيل إجراءات التسويات بين الشركات، يجري حاليا العمل في إطار المرحلة الثانية من النظام على شمولية 340 شركة إضافية.

أما من حيث الفئات الملزمة بالعمل بنظام الفوترة الإلكترونية ، فتتمثل في الأردن في جميع القطاعات التجارية والصناعية والخدمات والمهن ملزمة بنظام الفوترة الإلكترونية، يستثنى من ذلك

الفصل الثالث.....دور الرقمنة الجبائية في الرفع من كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية للفترة (2015 – 2020)

بعض المهن مثل المنشآت التي تقل مبيعاتها السنوية عن 75 ألف دينار، والبقالات والقرطاسية، ومحلات بيع المواد الغذائية، والمخابز والمطاعم ومحلات الخياطة وبيع الأدوات المنزلية، والحرف والمهن التي تقل إيراداتها السنوية عن 30 ألف دينار.

في السعودية، يلتزم جميع مكلفي ضريبة القيمة المضافة بنظام الفوترة الإلكترونية<sup>1</sup>.

المبحث الثاني: مكاسب ومؤشرات رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية

<sup>1</sup> هبة محمد المنعم، صبري الفران، ص - ص 20-25.



حرصت الحكومات العربية في إطار خططها القومية الهادفة إلى التحول الرقمي ومساعدتها للصلاح المالي إلى التحول نحو الرقمنة الجبائية، وقد حققت العديد من الدول العربية نجاحات ملموسة في هذا الإطار وفيما يلي سنحاول عرض مجموعة من التجارب الدولية.

### المطلب الأول: توسيع القاعدة الضريبية

في الأردن، تعد زيادة التحصيل الضريبي ورفع كفاءة التحصيل وزيادة نسب الإلتزام للمكلفين ، ورضا المكلفين بشكل عام على الخدمات المقدمة من قبل الهيئة ، بالأخص رضا المكلفين عن الخدمات الرقمية المقدمة من أهم مكاسب رقمنة التحصيل الضريبي التي أدت إلى توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الإيرادات الضريبية.

أما في الإمارات، فقد ساهم رقمنة التحصيل الضريبي في تبني أساليب أكثر كفاءة وفعالية في مراقبة الإمتثال والمدفوعات فيما يتعلق بالضرائب وجميع البيانات ذات الصلة لتقييم مدى نجاح نظام الضريبي.

علاوة على ذلك، ساعدت الرقمنة على تبسيط مشاركة المستخدمين في النظام الضريبي من خلال منح دافعي الضرائب وسائل أيسر للامتثال الضريبي والدفع ومن ثم توسيع القاعدة الضريبية. كما أنها قللت مستويات الاعتماد على العملات والمعاملات الورقية وزادت من سرعة تحصيل المدفوعات الضريبية ووصول المبالغ للهيئة الاتحادية للضرائب.

من جانب آخر مكنت رقمنة التحصيل الضريبي المغرب من حصول مديريات التحصيل الضريبي على معلومات إضافية ، ومن ثم تحديث بيانات الأوعية الضريبية، والإستفادة منها في إطار توسعة القاعدة الضريبية ، وذلك عن طريق بناء قاعدة بيانات تمكن من تقييم مستوى ودرجة الإمتثال الضريبي بشكل آني، فعلى سبيل المثال كان لرقمنة تحصيل الضريبة السنوية على السيارات منذ سنة 2016 مكاسب كبيرة ، حيث ساهمت في نفاذ المكلفين إلى خدمات الإستخلاص والحصول على شهادة الأداء الضريبي، وكذا توسيع القاعدة الضريبية ، بالإضافة إلى المراقبة الإلكترونية للملزمين المتخلفين عن الإمتثال.

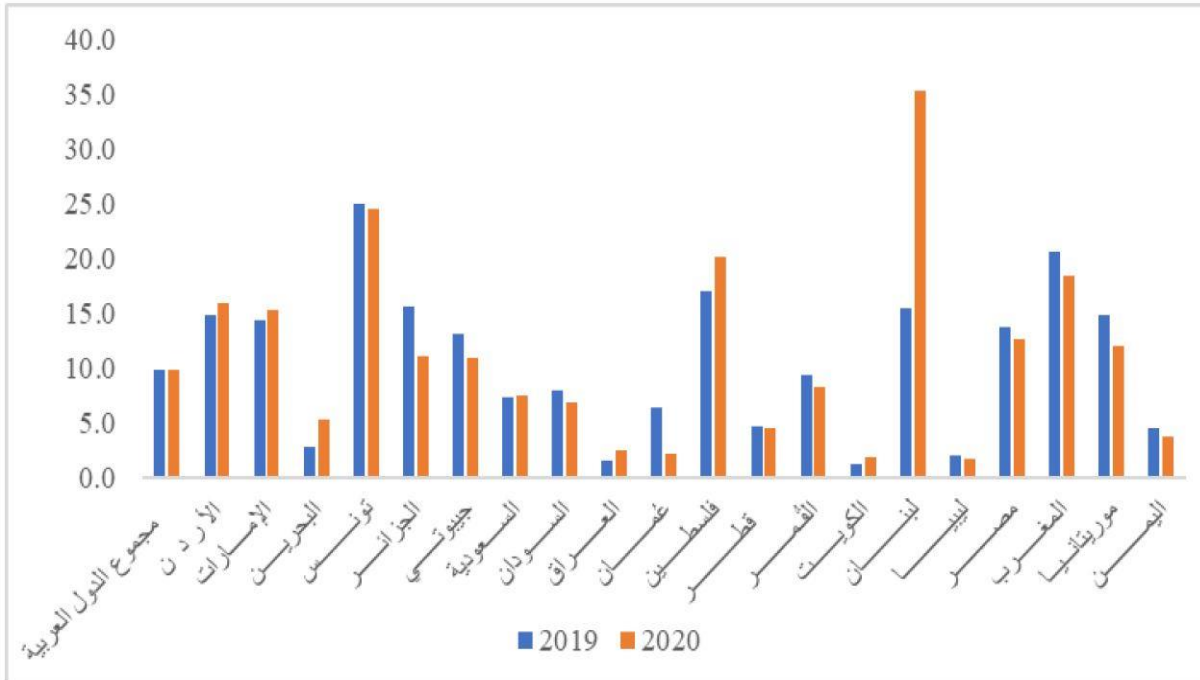
تجدر الإشارة إلى أن الفترة الممتدة ما بين منتصف شهر ديسمبر ومنتصف شهر فبراير من كل سنة كانت تشهد في المغرب تعبئة شبه تامة لعدد كبير من الموظفين (حوالي 1500 موظفا) ، من أجل إنجاز خدمة إستخلاص الضريبة الخصوصية السنوية على السيارات (أكثر من 3 ملايين عملية أداء) عبر أكثر من 150 نقطة أداء بالمديريات الجهوية (المحلية) للضرائب، مع ما يترتب عن ذلك من إنزعاج لدى عموم المواطنين جراء ثقل عملية الأداء وطول طوابير الإستخلاص.

## الفصل الثالث.....دور الرقمنة الجبائية في الرفع من كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية للفترة (2015 – 2020)

من ثم ساعد تعهيد تحصيل هذه الضريبة إلى شبكة البنوك و متعهدي خدمات الدفع والأداء الإلكتروني عبر الأنترنت ، إلى جانب الإعفاء من إجبارية وضع الملصق على الواجهة الأمامية للسيارة، من توسيع نقاط الأداء لتتجاوز 12000 نقطة، مع توفير خدمة متواصلة طوال أيام الأسبوع، مكن هذا التحول الرقمي المغرب من تقليص تكاليف أداء هذه الضريبة، مع ضبط سريع للمتخلفين عن الأداء والتواصل معهم لإلزامهم بالسداد، والأهم أنه مكن من الرفع من حصيلة هذه الضريبة بنحو 14% ما بين 2016 و2018.

أما في مصر، فتتمثل أهم مكتسبات رقمنة التحصيل الضريبي في اختصار الوقت والجهد على كل من دافع الضرائب والإدارة الضريبية، وحصر الإقتصاد غير الرسمي وضمه للإقتصاد الرسمي، وحصر التعاملات المالية بين الشركات وبعضها، إضافة إلى زيادة إيرادات الدولة بتحصيل مستحقاتها الضريبية في المجمل ، ستساهم رقمنة التحصيل الضريبي في زيادة مستويات الإيرادات الضريبية في عدد من الدول العربية لاسيما تلك التي تنخفض منها نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي البالغ 15.1%<sup>1</sup>

الشكل رقم (1): نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



المصدر: صندوق النقد العربي، (2020). "قاعدة البيانات الإقتصادية".

المطلب الثاني: تحسين كفاءة طرق التحصيل الضريبي

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي ، 2021 ، "قاعدة البيانات الإقتصادية".

في الأردن، ساهمت رقمنة التحصيل الضريبي في رقمنة جميع إجراءات التحصيل ومتابعة جميع الأرصدة بصورة إلكترونية، إلى جانب عدم تدخل الموظفين في تحديد الملفات التي سيتم متابعتها. في السعودية، ساعدت الرقمنة على رفع كفاءة تحصيل الضرائب، وتمكين المكلفين من سداد المستحقات بسهولة، إضافة إلى زيادة مستويات دقة بيانات التحصيل الضريبي.

كانت عملية التحصيل الضريبي مرقمنة في الإمارات منذ البداية، وهو ما ساعد على تبسيط عملية دفع الضريبة، حيث أثمر الإعتماد المبكر لنظام الرقمنة في الإمارات عن فوائد عدة ظهرت جالية خلال فترة الإغلاق الناتجة عن جائحة كوفيد 19، ليس فقط لأن معظم إلتزامات ضريبة القيمة المضافة والضريبة الإنتقائية كان من الممكن الوفاء بها عبر شبكة الأنترنت رغم الجائحة، وإنما لأن الرقمنة مكنت المتعاملين من الوفاء بإلتزاماتهم الضريبية والإلتزام بإجراءات التباعد الإجتماعي من ثم ساعدت على المحافظة على إستقرار النظام الضريبي في الدولة.

من جانب آخر، ساهمت عملية رقمنة التصاريح والأداءات الضريبية في المغرب، في الرفع من كفاءة عملية التحصيل الضريبي، عبر إعتماد إستراتيجية في مجال التحصيل قائمة على توفير المعلومات الدقيقة، تمكن من تقسيم المكلفين ضريبيا إعتقادا على خصائص موضوعية، مثل نوعية المكلف وحجم مديوناتهم بهدف وضع إجراءات وتدابير ملائمة من أجل تحصيل الضرائب.

كذلك ساهمت رقمنة التحصيل الضريبي في مصر في توفير وقت وجهد الإدارة الضريبية وفحص الإيرادات الخاضعة للضريبة وتحصيل الضرائب المستحقة على تلك الإيرادات لصالح الموازنة العامة للدولة بطرق أكثر كفاءة<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: زيادة الإمتثال وتقليل التهرب الضريبي

في الأردن، إنعكست رقمنة التحصيل الضريبي على مؤشرات الفجوة الضريبية بشكل إيجابي، حيث إنخفضت الفجوة الضريبية وازدادت نسبة الإمتثال نتيجة دقة المتابعة الإلكترونية، كما كان لرقمنة التحصيل الضريبي أثرا إيجابيا في تقليل التهرب الضريبي من خلال تشجيع المكلفين على التسجيل الطوعي لدى الدائرة، إلى جانب متابعة المكلفين غير الملتزمين وإتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم.

بالنسبة للإمارات، ساهم النظام الشامل لرقمنة ضريبة القيمة المضافة والضريبة الإنتقائية في ضمان وزيادة كفاءة التفاعل بين الهيئة ودافعي الضرائب، إلى جانب تسهيل مراقبه الإمتثال الضريبي.

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي (2021)، مرجع سابق.

فيما يتعلق بالحد من التهرب الضريبي في السعودية، فقد ساهمت رقمنة التحصيل الضريبي في رفع نسبة الإلتزام لدى المكلفين وسهولة متابعتهم مما يسهل عملية إستخراج تقارير متابعة المكلفين وحصر الملتزمين وغير الملتزمين.

كما مكنت الرقمنة في المغرب، من السرعة في التدخل لملاحقة المكلفين المتهربين، كما ساهمت المعلومات الإضافية على مستوى النظام المعلوماتي التي توفرها مصالح التحصيل ، من تحديث بيانات الأوعية الضريبية والإستفادة منها في إطار مكافحة التهرب الضريبي.

تجدد الإشارة إلى أن إدارة الضرائب المغربية قد شرعت في إستغلال تقنيات البيانات الضخمة، إذ تتحصل إدارة الضرائب بشكل يومي على قدر كبير من البيانات التي تستوجب التعامل معها عن طريق برامج الذكاء الإصطناعي لتتمكن من تحسين فعاليتها.

مكن فحص هذه المعلومات بإعتماد تقنيات الذكاء الإصطناعي من ربح الوقت وإستهداف العمليات والتصاريح التي تمثل مشروع تهرب الضريبي ، وذلك بشكل إلكتروني مبنى على تقاطع المعلومات المصرح بها مع التي تم إستخراجها سواء من النظام المعلوماتي المندمج لإدارة الضرائب أو تلك التي تم تجميعها لدى الشركاء (إدارة الجمارك، المحافظة العقارية، البنوك، هيئة الضمان الإجتماعي...)، حيث تشكل هذه المعالجة الرقمية ضمانا للموضوعية والعدالة بين كافة الملتزمين.

نظرا لحدثة تطبيق الضرائب في الإمارات، فإن مستوى الإمتثال كان من الممكن أن يكون أقل لولا المكتسبات المحققة من رقمنة عملية التحصيل الإلكتروني.

كذلك ساعدت رقمنة الضرائب على تقليل التهرب الضريبي في مصر كون جميع الشركات المسجلة لدى مصلحة الضرائب لم يعد بمقدورها التعامل مع شركة أخرى غير مسجلة لدى مصلحة الضرائب كونها لن تتمكن في هذه الحالة من إصدار فاتورة إلكترونية، كما مكن النظام من عدم إعتداد مخصص من المخصصات أو مصروفات دون وجود دليل على صحتها، وهو ما يساعد على محاربة التهرب الضريبي. إنعكست رقمنة التحصيل الضريبي في مصر على مؤشرات الفجوة الضريبية والإمتثال ، حيث ساعدت على تقليل الفجوة الضريبية، وزيادة الإمتثال الضريبي، إضافة إلى تقليل التهرب الضريبي، وزيادة الحصيلة الضريبية<sup>1</sup>.

#### المطلب الرابع : مؤشرات رقمنة التحصيل الضريبي

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي، (2021)، مرجع سابق .

تبنى الدول العربية المتضمنة في الدراسة مجموعة من المؤشرات لتقييم أداء نظم التحصيل الضريبي الإلكتروني التي تشمل من أهمها نسبة الخدمات الضريبية الرقمية إلى إجمالي الخدمات، وحصّة الإيرادات الضريبية المحصلة إلكترونياً والإقرارات الضريبية المقدمة إلكترونياً بالنسبة للدول قديمة العهد بالنظم الضريبية، أما بالنسبة للدول حديثة العهد بالنظم الضريبية والتي تبنت رقمنة التحصيل الضريبي من البداية فتبنى مجموعة من مؤشرات الأداء تتمثل في زمن إنجاز المعاملات الضريبية، ونسبة الشكاوي التي تم معالجتها، ودقة الأنظمة في الرد على الإستفسارات وعدد من المؤشرات الأخرى ذات الصلة.

ففي الأردن، يتم احتساب مؤشرات الأداء الخاصة بنظام رقمنة التحصيل الضريبي من خلال التقارير التي يتم إستخراجها في نظام متابعة ملفات التحصيل الضريبي، ومن خلال متابعة التغذية الراجعة في المكلفين والموظفين. في السعودية، وللوقوف بشكل دوري على كفاءة النظام يتم الإعتماد بشكل أساسي على احتساب مؤشري نسبة الرقمنة الكاملة لكل عمليات الهيئة الرئيسية، ونسبة الخدمات المقدمة للمكلفين من خلال الهاتف المحمول.

أما في المغرب، فيتم تتبع نظام الرقمنة من خلال المتابعة الدورية لعدد عمليات الدفع الإلكتروني في النظام، وحصّة الإيرادات المدفوعة إلكترونياً مقارنة بالإيرادات الإجمالية.

في الإمارات، تقوم الهيئة بمتابعة عدة مؤشرات لها علاقة بكفاءة النظام الضريبي بشكل شهري، وأهمها: نسبة معاملات الخدمات المنجزة، ومعدل زمن إنجاز/ تقديم معاملات الخدمات، ونسبة الرد على إستفسارات وتوضيحات المتعاملين، وعدد المعلومات التي تم إعدادها ونشرها، ونسبة الشكاوي التي تمت معالجتها، ونسبة دقة الأنظمة في الرد على الإستفسارات، نسبة الحالات التي حصل فيها المتعامل على الخدمة من أول مرة، ونسبة دقة بيانات قيود التسجيل، ونسبه معالجة الأخطاء الناتجة عن ضبط وتدقيق جودة عمليات التسجيل، فيما تقوم مصلحة الضرائب المصرية من جانبها متمثلة في إدارتها المختلفة بوضع خطط دورية ومؤشرات الأداء كل فيما يخصه، كما تقوم الإدارة المركزية للتخطيط بتجميع الخطط ومتابعة تنفيذها بشكل دوري.

كما سبق الإشارة، يعتبر كل من مؤشري نسبة الإقرارات الضريبية المقدمة إلكترونياً إلى إجمالي الإقرارات الضريبية، ونسبة الإيرادات الضريبية المحصلة رقمياً إلى إجمالي الإيرادات الضريبية من أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس أداء نظم التحصيل الضريبي الإلكتروني.

في هذا الإطار، تشير مؤشرات الأداء إلى تصدر كل من السعودية والإمارات للدول العربية المتضمنة في الدراسة في مؤشر نسبة الإقرارات الضريبية الإلكترونية إلى إجمالي الإقرارات الضريبية

الفصل الثالث.....دور الرقمنة الجبائية في الرفع من كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية للفترة (2015 – 2020)

بنسبة 100 في المائة، وهو ما يعزى إلى اعتماد هاتين الدولتين رقمنة التحصيل الضريبي من البداية ، وذلك بما يشمل منظومة الضرائب التي تم فرضها في كل من البلدين التي تتضمن ضريبة القيمة المضافة، الضرائب الإنتقائية في الإمارات، والضريبة على الدخل والشركات والضريبة على القيمة المضافة في السعودية.

تتباين نسبة الإقرارات الضريبية الإلكترونية في باقي الدول العربية الأخرى المتضمنة في الدراسة، حيث تسجل كذلك المغرب نسبة مرتفعة لرقمنة الإقرارات الضريبية إلى إجمالي الإقرارات الضريبية بلغت في عام 2020 ما يقرب 100% للضريبة على الشركات، 97% لضريبة القيمة المضافة، فيما شكلت نسبة الإقرارات الضريبية الإلكترونية بضريبة الدخل نحو 83 في المائة من إجمالي الإقرارات.

فيما تنخفض نسبة الإقرارات الإلكترونية إلى إجمالي الإقرارات الضريبية في كل من الأردن ومصر لتشكل نحو 45 في المائة من إجمالي إقرارات ضرائب الشركات في الأردن، ونحو 49 في المائة من إجمالي إقرارات ضريبة المبيعات، وتسجل أدنى مستوى لها فيما يتعلق بضرائب الدخل بنسبة بلغت 4,6 في المائة، أما في مصر، فقد مثلت إقرارات الضريبة الإلكترونية نحو 48 في المائة من إجمالي الإقرارات الضريبية لضريبة الشركات وما يقرب من 4 في المائة فقط من إجمالي إقرارات ضريبة الدخل.

الجدول رقم (7): نسبة الإقرارات الضريبية المقدمة إلكترونياً إلى إجمالي الإقرارات الضريبية

بحسب أنواع الضرائب

نوع الضريبة	الدولة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
ضريبة الدخل	السعودية*	100	100	100	100	100	100
	الأردن*	1,4	1,6	2,3	3,9	3,7	4,6
	المغرب	...	0,82	39,78	80,37	82,27	83,14
	الإمارات	...	...	...	...	...	...
	مصر	...	...	...	...	3,92	...
ضريبة الشركات	السعودية*	100	100	100	100	100	100
	الأردن*	1,7	2,2	3,8	33	35	45
	المغرب	0,5	7,33	94,94	98,49	98,92	99,56
	الإمارات	...	...	...	...	...	...

الفصل الثالث.....دور الرقمنة الجبائية في الرفع من كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية للفترة (2015 – 2020)

...	48,4	12,55	...	...	...	مصر	ضريبة المبيعات
...	...	...	...	...	...	السعودية*	
49	36,3	44,2	10,8	6,1	4,5	الأردن*	
...	...	...	...	...	...	المغرب	
...	...	...	...	...	...	الإمارات	
...	...	...	...	...	...	مصر	
100	100	100	لم تطبق	لم تطبق	لم تطبق	السعودية*	ضريبة القيمة المضافة
99	99	9,8	5,7	1,4	1	الأردن*	
97,06	96,63	...	69,86	7,23	2,17	المغرب	
100	100	100	...	...	...	الإمارات	
...	...	...	...	...	...	مصر	

\*البيان في عام 2020 حتى النصف الأول.

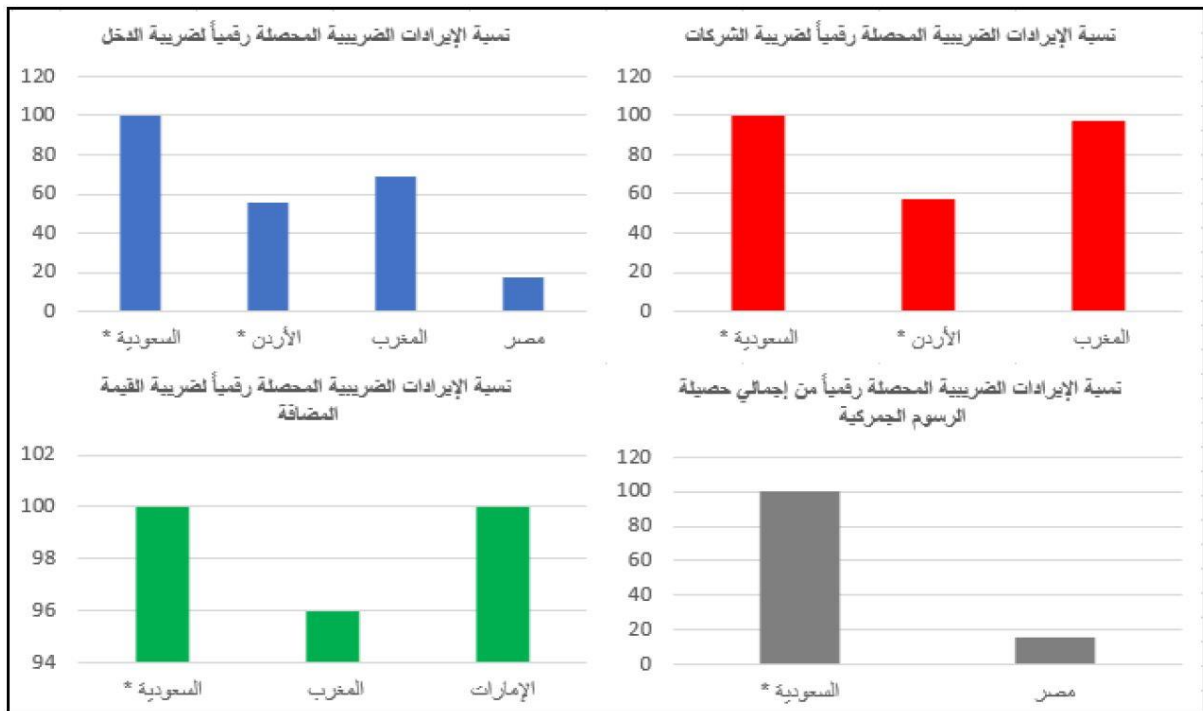
المصدر: صندوق النقد العربي، (2021)، "استبيان دراسة رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية".

إضافة لما سبق، وعلى مستوى نسبة الإيرادات الضريبية المحصلة رقمياً إلى إجمالي الإيرادات الضريبية، يتضح تصدر للدول العربية المتضمنة في الدراسة في هذا المؤشر الذي سجل نسبة 100 في المائة بالنسبة لكافة الضرائب التي تم تحصيلها في المملكة بما يشمل ضرائب الدخل، والشركات، والقيمة المضافة، والرسوم الجمركية، كذلك تبلغ النسبة في الإمارات 100 في المائة بالنسبة لضريبي القيمة المضافة والضريبة الانتقائية، تأتي في المرتبة التالية المغرب بالنسبة للإيرادات الضريبية الرقمية تشكل نحو 97 في المائة من إجمالي إيرادات ضريبة الشركات، و 96 في المائة من إجمالي حصيلة ضريبة المبيعات، فيما تنخفض نسبة إيرادات ضريبة الدخل المحصلة رقمياً إلى ما يمثل نحو 70 في المائة من إجمالي حصيلة هذه الضريبة.

تأتي الأردن في المرتبة اللاحقة بنسب للإيرادات الضريبية المحصلة رقمياً تتراوح ما بين 55 إلى 57 في المائة لكل من ضريبة الدخل والشركات والمبيعات، فيما تنخفض نسبة الإيرادات الضريبية المحصلة رقمياً

الفصل الثالث.....دور الرقمنة الجبائية في الرفع من كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية للفترة (2015 – 2020)

في مصر لتشكّل 17 في المائة من إجمالي حصيلّة ضريبة الدخل، ونحو 16 في المائة من إجمالي حصيلّة الرسوم الجمركية<sup>1</sup>.



الشكل رقم (02): نسبة الإيرادات الضريبية المحصلة إلكترونياً إلى إجمالي الإيرادات الضريبية (2020) (%)

الجدول رقم (8): نسبة الإيرادات الضريبية المحصلة إلكترونياً إلى إجمالي الإيرادات الضريبية 2015-2019 (%)

الدولة	السعودية*	الأردن*	المغرب	الإمارات	مصر
2015	100	...	...	...	14,83
2016	100	...	...	...	15,52
2017	100	11	57	...	17,55
2018	100	63	60	...	16,78
2019	100	59	66	...	36,61
2020	100	56	69	...	17,03
2015	100	...	...	...	...

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي، (2021)، "استبيان دراسة رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية"



الفصل الثالث.....دور الرقمنة الجبائية في الرفع من كفاءة التحصيل الضريبي في الدول

العربية للفترة (2015 – 2020)

	...	...	...	...	100	2016	
	...	...	92	8	100	2017	
	...	...	88	66	100	2018	
	...	...	90	59	100	2019	
	...	...	97	57	100	2020	
	14,41	...	...	...	100	2015	
	14,68	...	...	...	100	2016	
	16,31	...	...	...	100	2017	
	15,2	...	...	...	100	2018	
	33,74	...	...	...	100	2019	
	15,58	...	...	...	100	2020	
	...	...	...	...	...	2015	الضريبة
	...	...	...	...	...	2016	
	...	...	...	24	...	2017	
	...	...	...	60	...	2018	
	...	...	...	58	...	2019	
	...	...	...	55	...	2020	
	...	...	...	...	لم تطبق	2015	ضريبة القيمة المضافة
	...	...	...	...	لم تطبق	2016	
	...	...	94	...	لم تطبق	2017	
	...	100	94	...	100	2018	
	...	100	93	...	100	2019	
	...	100	96	...	100	2020	

\*بيانات عام 2020 على النصف الأول.

المصدر: صندوق النقد العربي، (2021)، "إستبيان دراسة رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية".

المبحث الثالث: واقع رقمنة النظام الجبائي الجزائري

في ظل التغيرات الحاصلة في قطاع الجباية وفي ظل كثرة الغش والتهرب الضريبيين، إرتأت السلطات إلى تتبع نظام آلي متطور بما يسمى بمشاريع الرقمنة ، للحد من آثار الظاهرتين، وزيادة التحصيل الضريبي.

### المطلب الأول : النظام الجبائي " جبايتك "

#### الفرع الأول : تعريف النظام الجبائي " جبايتك "

مصطلح "jibayatic" هو لفظ أشتق من كلمة "jibaya" في اللغة العربية زائد إختصار تكنولوجيا المعلومات والإتصال باللغة الفرنسية « TIC »، وتعني الجباية الخاصة بالمكلف بالضريبة من خلال التصريح ودفع الرسوم والضرائب بواسطة الإنترنت.

وضع هذا النظام من طرف متعامل إسباني " إندرا سيستمان " Indra-sistmas يركز على حل معلوماتي<sup>1</sup> من نوع تخطيط موارد المؤسسة entreprise resource planing، المستخدم في معظم المؤسسات الكبرى في العالم، الغرض منه هو إدارة جميع عمليات المؤسسة من منصة واحدة إستنادا إلى منصة تقنية تكنولوجياية تسمى (SAP) systems Application and Product in data processing إختصار الأنظمة والتطبيقات والمنتجات في معالجة البيانات، تتكون من وحدات متكاملة لإدارة الضرائب والتحصييل (TRM). Revenue Management &Tax.

يهدف بوجه الخصوص إلى أتمتة عملية إدارة الإيرادات الضريبية وبالتالي التحصيل الفعال للضرائب، كما يقدم رؤية وحيدة single vision للملف الضريبي للمكلف بالضريبة، تسمح بزيادة كمية تحصيل الضرائب، وتحسين الإمتثال الضريبي Tax Compliancelaxes، وتحسين الخدمة المقدمة للمكلف بالضريبة.<sup>2</sup>

حدث أولوية كبرى لإنشاء نظام معلوماتي، يطلق عليه إسم " جبايتك " يركز على مادية كل العمليات الجبائية والآلية الكاملة لجميع إجراءات معالجة البيانات، فهو يعتمد على تشغيل الآلي ورقمنه الإجراءات الإدارية، من خلال تقديم خدمات عن بعد للتصريح ودفع الضرائب والرسوم ، يعد إنشاء هذا النظام خطوة هامة بالنسبة للإدارة الجبائية، والتي بدأت ثمارها الأولى تظهر على مستوى 22 مركز للضرائب ومديرية كبريات المؤسسات، وسيتم تعميمها قريبا على مستوى المراكز الجوارية للضرائب عبر

<sup>1</sup> [HTTPS://WWW.MFDGI.GOV.DZ/AR/COM.-SMARTSLICER3/MODERNISATION-VOIR-US-AR/229-2014-05-20-08-45-32](https://www.mfdgi.gov.dz/Ar/com.-smartslicer3/modernisation-voir-us-Ar/229-2014-05-20-08-45-32) consulté Le 19/04/2024.

<sup>2</sup> La lettre de la DGI, Laurent MELLOUL et fernando SANTOS Tax revenu management-TRM de SAP, une solution intégrée, Séminaire sur le Système d'information – vers une administration électronique- 2014, P6.

كامل التراب الوطني، وتماشيا مع نفس الرؤية، من أجل رفع عدد المنخرطين، فإن أحكام المادة 58 من قانون المالية لسنة 2018، إلترمت الشركات التابعة DGI بالتصريح والدفع عن بعد أثناء إستفاء إلتراماتهم الجبائية.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: مميزات النظام الجبائي "جبائتك"

يمكن تلخيص مزايا النظام المعلوماتي "جبائتك" فيما يلي:

#### أولا: فيما يخص الإدارة

أ - التشغيل الآلي الكلي لجميع الإجراءات الإدارية بدأ إستقبال المكلف بالضريبة وصولا إلى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الضريبي.

ب - التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المؤسسات ، من خلال تطوير واجهات متعددة.

ت - رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية.

ث - التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة، ويعني عمليات الخزينة وتوزيع الرسم على النشاط المعني والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة.

ج - رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة ، مع إعطاء المحققين إمكانية القيام بعملية مقارنة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض.

ح - الحصول على جداول في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط.

خ - تقديم معطيات تلخيصيه موثوقة للدراسات الإستشرافية والتحليلية وإتخاذ القرارات.

د - تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الضريبية.<sup>2</sup>

#### ثانيا : فيما يخص المكلفين بالضريبة

أ - تمكنه من إجراء العمليات من المقر مع مديرية الضرائب دون عناء التنقل من أجل تقديم التصريحات الجبائية.

ب - الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 ساعة وخلال كل أيام الاسبوع.

ت - تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع إلتراماته الجبائية.

ث - الولوج إلى إستمارته التصريحية المودعة والإطلاع عليها.

<sup>1</sup> رسالة المديرية العامة للضرائب، عصرنة الإدارة الجبائية محور إستراتيجي لوزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، العدد 20، 2018، ص 6-8.

<sup>2</sup> آية هيام بوحفص، عنترة برياش، مرجع سابق ، ص.ص 9.10.

ج - الدفع عبر الإنترنت لضرائبه ورسومه.

ح - الإطلاع على دينه الجبائي الكلي.

خ - تقديم الطعون ( طعون ولائية، تخفيض شروط... وغيرها).<sup>1</sup>

الفرع الثالث: أهداف النظام الجبائي «جبايتك» تتلخص في :

نظام جبايتك ومساهمته يجعل من السهل على المكلفين تقديم تصريحات ضريبية دقيقة، وفي الوقت المناسب، مما يزيد من مستوى الإمتثال الضريبي.

أولاً: يقلل نظام جبايتك ومساهمته من الأعباء البروقراطية على المكلفين من خلال تيسير الإجراءات وتبسيط عمليات تقديم التصريحات والدفع.

ثانياً: يزود النظام الضريبي ببيانات دقيقة ومحدثة حول العائدات الضريبية ويزيد من مستوى الشفافية والمراقبة.

ثالثاً: يجعل النظام من السهل على موظفي الإدارة الجبائية إدارة ومراقبة البيانات الضريبية بفعالية أكبر.<sup>2</sup>

رابعاً: هذا التنظيم الجديد يتطلب من الآن فصاعداً، اللجوء إلى الإجراءات الحديثة لمعالجة معلوماتية لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة على المكلفين بها، وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم.

خامساً: هذا المشروع يتطلب أيضاً التكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها والمتعلقة بالرقابة الجبائية والإجتهد في معالجة القضايا النزاعية، وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة وهذا من أجل إعداد مؤشرات

التسيير والنجاعة بصفة عاجلة وأنية.<sup>3</sup>

## الفرع الرابع: شروط وكيفية الإنخراط في النظام الجبائي "جبايتك"

أولاً: شروط الولوج لخدمة "جبايتك"

<sup>1</sup> نشرة المديرية العامة للضرائب رقم 85 / 2017، ص 7.

<sup>2</sup> محمد نبيل شايب، عمر الفاروق زرقون، مرجع سابق، ص 8.

<sup>3</sup> سيليني جمال الدين، عنون فؤاد، توجه الجزائر نحو الحكومة الجبائية الإلكترونية كآلية لتفعيل الرقابة الجبائية وتقليص تكلفة التحصيل، مجلة القانون العقاري، العدد 15، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2021، ص 91.

لاعمال هذا النظام يجب على كل مكلف بالضريبة أن يقوم بتقديم طلب لفتح حساب خاص به عن طريق الإتصال بالمديرية المعنية للتسجيل ، وإجراء عملية التصريح الجبائي بالطريقة الإلكترونية، مع ضرورة إرفاق الطلب بكشف الحساب البنكي، وبعد هذه العملية يتحصل المكلف على حساب خاص به. ومن خلاله يمكنه الولوج إلى المنصة لإجراء عملية التصريح، ويتم تحديد التسجيل أليا كل سنة، إلا في حالة رغبة المكلف إلغاء الإنخراط، أين يجب تقديم طلب لذلك.<sup>1</sup>

#### ثانيا : كيفية الانخراط: في النظام الجبائي "جبائتك"

من أجل تعزيز الخدمة الرقمية، قامت المديرية العامة للضرائب، بوضع في إطار النظام المعلوماتي "جبائتك"، بوابة خاصة بالتصريح عبر الإنترنت لفائدة المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب التي يمكن الولوج إليها عبر العناوين الالكترونية التالية <https://jibayatic.mfdji.gov/dz> غير أنه بغية الإستفادة من الخدمات الرقمية، يتعين على المكلفين بالضريبة إكتتاب طلب الإنخراط للتصريح عن بعد، وذلك بإعداد ملف يمكن تحميله في نفس البوابة والذي يشمل:

أ - إستمارة طلب التسجيل مملوءة.

ب - دفع الأحكام العامة.

ت - كشف أو كشوف التعريف البنكي (RIB) لثلاثة (3) حسابات كأقصى تقدير للإستناد عليها.

ث - وكالة من المكلف بالضريبة المنخرط ترخص لممضي الإستمارة التسجيل بالتصرف لحسابه إذا كان ممضي الإستمارة ليس ممثله القانوني.

ج - حيث من أجل إيداع طلب الإنخراط ، يتعين على المكلف بالضريبة طلب موعد من خلال البوابة "جبائتك" أو عن طريق التقدم على مستوى مصلحة الإستقبال والإعلام ، وفي يوم الإيداع يتلقى المكلف بالضريبة تحت ظرف مغلق رمزه السري ، من أجل الولوج إلى فضائه الخاص على بوابة التصريح عن بعد، هذا الرمز صالح فقط للدخول الأول ويطلب من المكلف تلقائيا تغيير الرمز السري، بمجرد الإنخراط يمكن للمكلف القيام بالإجراءات التالية:

- تصفح الرزنامة السنوية للإلتزامات الجبائية.

- تصفح حسابه الجبائي ( البيانات الشخصية، الضرائب والرسوم التي يخضع لها)، المبلغ الإجمالي للديون الجبائية.

<sup>1</sup> فهيمة بلول، الإدارة الإلكترونية ودورها في تفعيل الأداء الضريبي (جبائتك مساهمتك نموذجا)، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية العدد 02، جامعة تيزي وزو، الجزائر ، 2022، ص 404.

- طلب شهادة الرسم على التوطين البنكي عبر الإنترنت.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: النظام الجبائي "SAP"

#### الفرع الأول: تعريف النظام الجبائي "SAP"

هو نظام يتشكل من عدة وحدات مدمجة ، تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام الحرفية للإدارة الجبائية مع ضبط وتحديد الحل المعلوماتي والتكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة بإحتياجات المهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب، وتمت برمجته بأجهزة الإعلام الآلي الخاصة بها.<sup>2</sup>

#### الفرع الثاني: أهداف النظام الجبائي "SAP"

يمكن تلخيص أهم أهداف هذا النظام فيما يلي:<sup>3</sup>

أولاً: تحكم أفضل في فئة المكلفين بالضريبة، فيما يخص الأنشطة والأعمال التي تتوفر عليها هؤلاء.

ثانياً: اللجوء إلى الإجراءات الحديثة لمعالجة المعلوماتية لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة على المكلفين بها لتحصيل مختلف الضرائب والرسوم.

ثالثاً: التكفل بالعمليات المرتبطة فيها بينها والمتعلقة بالرقابة الجبائية والإجتهد في معالجة القضايا النزاعية، وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة وهذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير والنجاعة بصفة عاجلة وآلية.

رابعاً: إدراج التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال وخاصة تطبيق منظومة معلوماتية ناجحة.

### الفرع الثالث: تنظيم مشروع النظام الجبائي "SAP"

تم تنظيمه في عدة ورشات تتمثل فيما يلي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> La lettre de la DGI <<modernisation de l'administration fiscal-unasce stratégique du ministère des finances>>, n° 90, p 07 , année 2018.

<sup>2</sup> قوادي محمد، رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر ، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 02، جامعة الجلفة ، الجزائر ، 2022، ص 240.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص ص 240، 241.

أولاً: ورشة الإندماج الوظيفي

ويتشكل من سبعة مجموعات عمل ترتبط مهامها بالمسارات الحرفية الكلية المنصوص عليها في دفتر الشروط:

- المجموعة الأولى: إستقبال المكلف بالضريبة.
- المجموعة الثانية: تسيير الملف الجبائي للمكلف بالضريبة.
- المجموعة الثالثة: الوعاء والتصفية.
- المجموعة الرابعة: التحصيل وقبض الضريبة.
- المجموعة الخامسة: الرقابة الجبائية.
- المجموعة السادسة: المنازعات.
- المجموعة السابعة: الإشراف.
- ثانياً: ورشة ترحيل وإسترجاع المعطيات.
- ثالثاً: ورشة الواجهات.
- رابعاً: ورشة الهندسة والهندسة التقنية.
- خامساً: ورشة الإيرادات والتوزيع.
- سادساً: ورشة التكوين.
- سابعاً: خلية التخطيط، نوعية المخاطر والتسيير الوثائقي.

المطلب الثالث: النتائج المنتظرة من النظام الجبائي "جبايتك" و" SAP"  
الفرع الأول: النتائج المنتظرة من نظام المعلومات الجبائي "جبايتك"

<sup>1</sup> قوادري محمد، مرجع سابق، ص 240.

تتعد النتائج المنتظرة من هذه المنظومة المعلوماتية ويمكن تلخيصها في ما يلي:<sup>1</sup>

- التخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف الأعوان، من خلال التآلية (automatisation) الكاملة لكل الإجراءات المتعلقة بدراسة المعطيات الخاصة بفرض الضرائب والتحصيل والرقابة والمنازعات.
- نزع الصفة المادية عن كل العمليات الجبائية إبتداءً من إستقبال المكلف بالضريبة، وتأسيس الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي وهذا من خلال تآلية (automatisation) هذه العمليات.
- ولوج كل الأعوان إلى المنظومة المعلوماتية من خلال التأهيلات المراقبة.
- التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح ومع المصالح الأخرى المؤسساتية، من خلال تطوير الواجهات المتعددة (التفكير في النظام الشبكي).
- تقديم الجداول البيانية في وقت معقول يسمح بتقييم نجاعة المصالح من جميع الأوجه، ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب وتبعاً لكل قطاع نشاطي.
- تقديم معطيات موجزة ذات مصداقية من أجل إنجاز الدراسات الإستشرافية والتحليل وإتخاذ القرارات.
- مركزة قاعدة المعطيات بالنسبة لمختلف فئات المكلفين بالضريبة تسمح بالولوج الآلي للمحققين في المحاسبة إلى البطاقات عند القيام بالمهام المستندة إليهم.
- برمجة عمليات التدقيق على أساس المعايير المؤسسة والمحددة بموضوعية بناءً على قاعدة المعايير المنسجمة.
- التحكم الأفضل في الموارد الجبائية.
- التقليل في معالجة الشكاوي النزاعية للمكلفين بالضريبة.
- التخفيض في الكلفة الناتجة عن طلب المطبوعات.
- تسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي من خلال شهادات الولوج المراقبة.
- إدراج إجراءات التصريح عن بعد، وإدراج إجراءات الدفع عن بعد.

#### الفرع الثاني: النتائج المنتظرة من النظام المعلوماتي SAP

ويمكن تلخيصها فيما يلي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> <https://www.mfdgi.gov.DZ/ar/com-smart-slider3/modernisation-voir-plus-Ar/229-2014-05-20-08-45-32>.



- التخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف الاعوان.
- نزع الصفة المادية عن كل العمليات الجبائية ابتداء من إستقبال المكلف بالضريبة وتأسيس الوعاء والتحصيل، وكذا تسيير الملف الجبائي.
- ولوج كل الأعوان إلى المنظومة المعلوماتية من خلال التأهيلات المراقبة.
- التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح ومع المصالح الأخرى المؤسسية من خلال تطوير الواجهات المتعددة.
- تقديم الجداول البيانية في وقت معقول يسمح بتقييم نجاعة المصالح من جميع الأوجه ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب وتبعاً لكل قطاع نشاطي.
- تقديم معطيات موجزة ذات مصداقية من أجل إنجاز دراسات إستشرافية والتحليل وإتخاذ القرارات.
- التحكم الأفضل في الموارد الجبائية.
- محاربة الإقتصاد الموازي وغير القانوني.
- مكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها.
- تسهيل عملية الولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي من خلال شهادات الولوج المراقبة.

خلاصة الفصل:

<sup>1</sup> قوادري محمد، مرجع سابق، ص 241.

أحرزت عدد من الدول العربية تقدما جيدا في إطار رقمنة التحصيل الضريبي على عدة أصعدة خلال السنوات السابقة، حيث بدأت مؤخرا الدول العربية النفطية في تبني هذه النظم لتنوع الإيرادات العامة ، كما أثرت التحولات الرقمية غير المسبوقة التي يشهدها العالم على كافة مناحي الحياة وأسفرت عن تحقيق مكاسب كبيرة على صعيد الإنتاجية والتنافسية ، كما إنعكست كذلك على آليات عمل و أداء السياسات الإقتصادية الكلية ومن بينها المالية العامة ، كما إتجهت العديد من الحكومات إلى رقمنة التحصيل الضريبي بهدف تطوير آليات أكثر كفاءة لجمع الإيرادات العامة و إنفاقها .

الخاتمة

## الخاتمة

من خلال دراستنا ، يمكن القول أن الرقمنة كأسلوب حديث يهدف إلى ترقية وتطوير الإدارة ، فهي تحقق منافع كبيرة للإدارة الضريبية والمكلف على حد سواء، من خلال إختصار الجهد ، التكاليف والوقت في عملية التحصيل وتبسيط كل إجراءاتها ، وقد أثبتت التجارب الدولية السابقة في رقمنة التحصيل الضريبي نجاحها وانعكاسها على كفاءة التحصيل الضريبي ، وعمل إدارة الضرائب عموماً . كما إقتدت بعض الدول العربية وحققت هي الأخرى تقدماً واضحاً في المجال ، حيث ساهمت هذه التحولات الرقمية في محاربة الغش والتهرب الضريبي ، وزيادة التحصيل الضريبي . كما أن رقمنة التحصيل الضريبي خيار حتمي لمختلف الدول العربية ، كمصر و الأردن وغيرها لمواكبة التغيرات العالمية ، والتي أصبحت تهدف للتخلص من كل ما هو تقليدي وروتيني .

## إختبار صحة الفرضيات:

■ يقصد بالرقمنة الجبائية الإستغناء عن التعاملات الورقية ، والإعتماد على نظام معلومات إلكتروني يقوم بجميع الوظائف والأعمال الجبائية بشكل آني ، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى .

■ تحد الرقمنة الجبائية من التهرب الضريبي والرفع من كفاءة التحصيل الضريبي ، من خلال السداد الإلكتروني ، حيث تستند رقمنة التحصيل الضريبي على منظومة كاملة لسداد المدفوعات الضريبية بمشاركة كافة الجهات المعنية بما يشمل المصارف المركزية و وزارات المالية ، وأنظمة المدفوعات الرقمية ... ، ففي الأردن تشمل هذه المنظومة كل من وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة ، ووزارة المالية ، أما في الإمارات فتتمثل هذه المنظومة في جهات المصرف المركزي ، فيما تشمل في المغرب البنوك و الخزنة العامة للدولة ، ومن خلال نظام الفوترة الإلكترونية حيث ساعدت كل من الأردن و الإمارات والسعودية على رفع نسبة الإلتزام وتقليل الفجوة الضريبية ، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية .

■ تتمثل مكاسب رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية في توسيع القاعدة الضريبية ، وتحسين كفاءة طرق التحصيل الضريبي وزيادة الإمتثال وتقليل التهرب الضريبي ، حيث ساهمت في الأردن في توسيع القاعدة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي وزيادة مستويات الإمتثال وتسهيل وتبسيط إجراءات التحصيل الضريبي بما يقلل من العبء الضريبي ، كما أنها قللت من مستويات الإعتماد على العملات والتعاملات الورقية ، وزادت من سرعة تحصيل المدفوعات الضريبية ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .

- تعتمد الجزائر على نظامين لرقمنة الإدارة الجبائية هما: نظام المعلومات الجبائي "جبايتك" و "SAP" حيث يعتبر كل منهما نظام فعال، حيث يهدفان إلى مكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها، وهو ما ينفي صحة الفرضية الرابعة.

## النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج : يمكن حصر أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

- التحول الرقمي للتحصيل الضريبي كان خياراً حتمياً وضرورياً، نظراً لما يحققه من مكاسب اقتصادية عديدة في ظل ما يشهده العالم من تكنولوجيا.
- الانتقال من الشكل التقليدي للدفع الضريبي إلى الشكل الحديث، ساهم في القضاء على الفساد والبيروقراطية، وزيادة كفاءة الأداء الضريبي، وتوسيع القاعدة الضريبية.
- التحول إلى النظام الضريبي الإلكتروني ساهم في زيادة الإمتثال الضريبي.
- التحول الرقمي للتحصيل الضريبي في دولة الأردن بلغ مستوى ممتاز، كما أن الحكومة الأردنية مازالت تسعى إلى بلوغ نسب أعلى لمستوى التحصيل الضريبي الإلكتروني.
- أسست مجموعة من الدول العربية من خلال القوانين والتنظيمات، القاعدة الأساسية للتحول الرقمي لعملية التصريح وتحصيل الضرائب، من خلال توفر المنصات الإلكترونية أمام المكلفين، وتنفيذ إجراءات التحصيل الرقمي، تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني، والفوترة الإلكترونية...إلخ.
- إن إطلاق الخدمات الإلكترونية في مادة الضرائب قد تجلّى من خلال عدة خدمات متاحة على الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب، والتي توفر إمكانية إجراء عملية التصريح الجبائي عن بعد وفق نظام "جبايتك".
- تلعب رقمنة التحصيل الضريبي دوراً مهماً على صعيد توسيع القاعدة الضريبية، ومحاربة التهرب الضريبي، وزيادة كفاءة الأداء الضريبي من خلال التحول للنظم الإلكترونية للإمتثال والتحصيل الضريبي، التي أصبحت تمكن الحكومات من جمع معلومات دقيقة وفورية حول مدفوعات الرواتب، وأرباح الشركات، وحركة مبيعات السلع والخدمات بما يوفر صورة كاملة عن الإستحقاقات الضريبية وتوقعات دقيقة لمستوى الإيرادات الضريبية.
- أحرزت عدد من الدول العربية تقدماً جيداً في إطار رقمنة التحصيل الضريبي على عدة أصعدة خلال السنوات السابقة لاسيما الدول العربية ذات الإقتصادات المتنوعة قديماً العهد بالنظم الضريبية، فيما بدأت مؤخراً الدول العربية النفطية في تبني هذه النظم لاسيما في أعقاب توجهها إلى تبني إصلاحات لتنويع الإيرادات العامة.

## ثانياً: التوصيات: وتتمثل في:

- وجوب بناء بنية تحتية لازمة من أجل نجاح الرقمنة في قطاع الضرائب وخاصة التحصيل الضريبي
- توفير المعدات اللازمة للإدارات الضريبية، وكذا تدريب الأعوان من أجل ممارسة عملهم ضمن نظام الرقمنة بشكل جيد.
- وجوب الأخذ بنتائج مختلف البلدان في مجال رقمنة التحصيل الضريبي من أجل أخذهم بعين الإعتبار.
- أهمية تبني نهج متكامل وتدرجي لرقمنة نظم التحصيل الضريبي بناء على دراسة الفجوات الضريبية القائمة ، والتحليل الدقيق لفجوات الإمتثال بهدف وضع تصور واضح لمستهدفات عملية رقمنة التحصيل الضريبي في كل دولة على حده ، وتدرج في تطبيق هذا التحول وإستشراف طبيعة التحديات التي تواجه كل مرحلة ، بما يمكن من تبني التدابير اللازمة لمواجهتها.
- تبني نظم الفوترة الإلكترونية كأحد الآليات التي من شأنها مساندة جهود السلطات الضريبية لتوسيع القاعدة الضريبية.
- أهمية تبني نهج متكامل وتدرجي لرقمنة نظم التحصيل الضريبي بناء على دراسة الفجوات الضريبية القائمة والتحليل الدقيق لفجوات الإمتثال ، بهدف وضع تصور واضح لمستهدفات عملية رقمنة التحصيل الضريبي في كل دولة على حده .
- أهمية التقييم الدوري لأداء نظم التحصيل الإلكتروني ، بهدف إكتشاف الثغرات ومعالجة التحديات القائمة إستناداً على آلية واضحة لقياس أداء العملاء.
- التعاون والتنسيق ما بين الدول العربية فيما يتعلق برقمنة نظم التحصيل الضريبي بهدف تبادل الخبرات والتجارب والمعلومات الضريبية ، بما يساعد على تجنب التهرب والغش الضريبي .

# قائمة المصادر والمراجع



## قائمة المصادر والمراجع

### الكتب:

1. أعمر يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
2. عواضة الحسين، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2013.
3. حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د س ن).
4. رحال نصر، عوادي مصطفى، جباية المؤسسة بين النظرية والتطبيق، مكتبة بن موسى السعيد، الجزائر، 2011.
5. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2000.
6. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
7. محمد عباس محرز، إقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
8. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
9. عبد الحلیم كراجة، هيثم العبادي، المحاسبة الضريبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
10. فوزي عطوي، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
11. محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم، الجزائر، (د س ن).
12. سعيد عبد العزيز عثمان، إقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، 2007، (د س ن).
13. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 2003، (د س ن).
14. زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1998.
15. فليح حسين خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
16. حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
17. خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة الضريبية، أثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
18. طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

19. صلاح الدين حسين السيدي، إقتصاد الفساد، دار الكتاب الحديث، مصر، (د س ن).
20. محمد طاقة، هدى العزواوي، إقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، (د س ن)
21. منصور ميل يونس، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1991.
22. غازي حسين عناية، النظام الضريبي في الفكر المالي الإسلامي، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003.
23. La lettre de la DGI, Laurent MELLOUL et fernando SANTOS Tax revenu management-TRM de SAP, une solution intégrée, Séminaire sur le Système d'information – vers une administration électronique- 2014.
24. La lettre de la DGI <<modernisation de l'administration fiscale-unasce stratégique du ministère des finances>>, n° 90, année 2018.

#### المجلات والدوريات

1. أحمد بساس، محمد دوة، أهمية التحصيل الجبري في تغطية الحصيلة الضريبية، دراسة تحليلية لإجراءات التحصيل الجبري وفق النظام الضريبي الجزائري، مجلة القانون العقاري، العدد 15، جامعة عمار خليجي الأغواط، الجزائر، 2021.
2. بن عاتق حنان، الجباية والنمو الإقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية، مجلة دراسات جبائية، العدد 3، جامعة معسكر، الجزائر، 2013.
3. بن محمد رابع، قتال عبد العزيز، واقع التحصيل الضريبي في ظل تطبيق برامج العصرية الجبائية مديرية الضرائب بـ برج بوعريـ ريج نموذج للفترة (2013 \_ 2021)، مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستدامة، العدد 2، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، 2022.
4. حميدوش علي، بوزيدة حميد، إقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة "المتطلبات والعوائد" تجارب دولية "دروس وعبر"، المجلة العلمية المستقبل الإقتصادي، العدد 1، جامعة المدية، الجزائر، 2020.
5. خروبي هني، جيلالي عياد غلام الله، إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، العدد 2، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2022.
6. خلوفي سفيان، بوجريو عيد الرؤوف، دور الرقابة الجبائية في تفعيل عملية التحصيل الضريبي خلال الفترة (2010\_2015) دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية ميله، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 1، جامعة العربي تبسي تبسة، الجزائر، 2019.

7. ربيع نصيرة، حتمية الرقمنة كآلية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية ، العدد 2 ، جامعة أكلي محند أولحاج ، البويرة ، الجزائر ، 2011.
8. رحاب فايز، أحمد سيد ، عمر حوثية، المكتبات الجامعة الرقمية ، مجلة بيليو فيليا للدراسات المكتبات والمعلومات ، العدد 5 ، جامعة العربي تبسي ، الجزائر ، 2020.
9. سماعين عيسى ، تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري ، مجلة القانون العقاري ، العدد 15 ، جامعة حسيبة بن بوعللي الشلف ، الجزائر ، 2021.
10. سيليني جمال الدين ، عنون فؤاد ، توجه الجزائر نحو الحكومة الجبائية الإلكترونية كآلية لتفعيل الرقابة الجبائية وتقليص تكلفة التحصيل ، مجلة القانون العقاري ، العدد 15 ، جامعة البليدة 2 ، الجزائر ، 2021.
11. عبد السلام عبد اللاوي ، أهمية الرقمنة الإدارية في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية في الجزائر ، مجلة صوت القانون ، العدد 4 ، جامعة الجيلالي بونعامة ، الجزائر ، 2017.
12. عفاف بولحية، إبراهيم بوجاجة ، لامية لحيلح ، أثر الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي دراسة حالة بمركز الضرائب جيغل ، مجلة إقتصاديات الأعمال والتجارة ، العدد 2 ، جامعة علي لونيس البليدة 2 ، الجزائر ، 2022.
13. فهيمة بلول ، الإدارة الإلكترونية ودورها في تفعيل الأداء الضريبي(جبائتك مساهمتك نموذجاً) ، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية ، العدد 2 ، جامعة تيزي وزو ، الجزائر ، 2022.
14. قناص علي ، زين يونس ، التصريحات الجبائية الإلكترونية وآثارها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية(دراسة حالة : مكلفين بالضريبة التابعين لمجال إختصاص مديرية كبريات المؤسسات ) ، مجلة المقريري للدراسات الإقتصادية والمالية ، العدد 2 ، جامعة الشهيد حمى لخضر الوادي ، الجزائر ، 2021.
15. قوادري محمد ، رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، العدد 2 ، جامعة الجلفة ، الجزائر ، 2022.
16. قوادري محمد ، رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر ، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية ، العدد 2 ، جامعة الجلفة، الجزائر ، 2022.
17. كاميليا بوكرة ، إنعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر، العدد 31، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي ، الجزائر ، 2023.

18. لخضر بن السعيد، مصطفى رديف ، حتمية التحول الرقمي في الجزائر وأفاقها في ظل تداعيات أزمة كورونا ، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 01 ، جامعة جيلالي اليابس بسيدي بلعباس، الجزائر ، 2022.
19. مباركي محمد الصالح ، التحصيل الضريبي واقع و آفاق ، مجلة الأحياء ، العدد 29 ، جامعة الجزائر 1 ، الجزائر ، 2021.
20. معزوز دليلة ، مسقم مريم ، التحصيل الضريبي عن طريق الحجز : آلية لضمان تحصيل الديون الجبائية ، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، العدد 3 ، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر ، 2025.
21. مفتاح فاطمة، بن حليلة هوارية، رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية \_ واقع وتحديات ، المجلة الجزائرية للمالية العامة ، العدد 1 ، جامعة ابن خلدون تيارت ، الجزائر، 2022.
22. ويدان بوعبدالله ، مركان محمد البشير ، البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية نحو تحسين أفضل للخدمة العمومية في إطار الإدارة الإلكترونية ، مجلة المالية والأسواق ، العدد 1 ، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2023.
23. رسالة المديرية العامة للضرائب ، عصرنة الإدارة الجبائية محور إستراتيجي لوزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، العدد 20 ، 2018 .

### الملتقيات

1. آية هيام بو حفص ، عنتر بورياش، مداخلة بعنوان: آليات رقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر: دراسة نظام التصريح الإلكتروني عبر بوابة ، الملتقى الوطني حول تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2023.
2. بطاهر بختة ، مداخلة بعنوان: واقع الإدارة الإلكترونية في ظل فرض الضرائب الرقمية ، الملتقى الوطني حول: تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، الجزائر، 2023.
3. بن عمارة منصور ، جلابة علي ، مداخلة بعنوان : آليات الرقمنة المستحدثة بالإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي في الجزائر دراسة حالة مركز الضرائب بولاية قالمة ، الملتقى الوطني حول: تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، الجزائر، 2023.

4. سعيدة سليمان ، زهير بوشملة ، مداخلة بعنوان : أثر الرقمنة على تحصيل الإيرادات الضريبي دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية ، الملتقى الدولي حول : واقع تطبيق المحاسبة ، الجباية ومراقبة التسيير في المؤسسات الاقتصادية ، جامعة قسنطينة 2 ، الجزائر
5. صبرينة خديري ، عمر جنينة ، مداخلة بعنوان: نظام المعلومات الجبائي جبايتك رهان لعصرنة الإدارة الجبائية و قمع التهرب الضريبي، الملتقى الوطني حول: تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي مبادرات وتحديات، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، الجزائر، 2023.
6. عوادي مصطفى ، شيعي حسين ، مداخلة بعنوان: الإدارة الضريبية ودورها في مكافحة الغش والتهرب الضريبي في ظل التحول الرقمي الذي يشهده القطاع الضريبي ، الملتقى الوطني حول : تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي، مبادرات وتحديات ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2023.
7. كوثر ريموش ، فاتح أحمية، مداخلة بعنوان رقمنة الإدارة الضريبية ودورها في الحد من التهرب الضريبي، تجارب دول عربية وأجنبية ، الملتقى الوطني حول: تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي، مبادرات وتحديات، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2023.
8. لطفي بن الشيخ ، مداخلة بعنوان : متطلبات تطبيق الرقمنة وتحدياتها في الإدارة الضريبية ، الملتقى الوطني حول :تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميله، الجزائر ، 2023.
9. لطفي نصري ، نور الهدى ناصري ، مداخلة بعنوان : الرقمنة كآلية لعصرنة الإدارة الضريبي في الجزائر ، نظام جبايتك نموذجا مع دراسة ميدانية في مركز الضرائب بالوادي ، الملتقى الوطني حول تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي مبادرات وتحديات ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، الجزائر، 2023.
10. محمد بن حنة، عمر قمان ، مداخلة بعنوان: التحول الرقمي للإدارة الضريبية لمحاربة التهرب الضريبي في الجزائر، الملتقى الوطني حول: تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، الجزائر ، 2023.

11. مشقق الحسين ، بشيش عبد المالك مداخلة بعنوان : متطلبات التحول الرقمي للإدارة الجبائية في الجزائر لمواجهة مظاهر التهرب الضريبي ، الملتقى الوطني حول : تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر لمواجهة الغش والتهرب الضريبي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، الجزائر، 2023.

المواقع الالكترونية:

<https://www.mfdgi.gov.DZ/ar/com-smart-Ar/229-2014-05-20-08-45-32>

slider3/modernisation-voir-plus-

# الملخص

## الملخص:

لإبراز دور رقمنة التحصيل الضريبي في ضمان الإيرادات الضريبية، وتبسيط الضوء على أهم المكاسب التي تحققها الرقمنة، وذلك من خلال الإنتقال من الشكل التقليدي للدفع الضريبي إلى الشكل الإلكتروني الذي يحقق بدوره الشفافية وإجراءات أكثر مصداقية وبساطة، مع عرض تجارب كل من مصر، الأردن، الإمارات، المغرب، السعودية، الكويت والجزائر في هذا المجال، وإبراز أهم المعوقات التي واجهت الرقمنة الجبائية، حيث تم الوصول لنتائج عديدة أهمها:

إن رقمنة التحصيل الضريبي تساهم في الحد من الغش والتهرب الضريبي، وكذا تحقيق زيادة في مستويات الإمتثال الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية، إذ أن مجموع هذه الدول شهدت تطور ملحوظ في نسب الإيرادات الضريبية المحصلة إلكترونيا بالنسبة لإجمالي الإيرادات الضريبية، وتوفير المعاملة الدائمة على مدار 24 ساعة.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة الجبائية ، الغش والتهرب الضريبي ، التحصيل الضريبي ، الإمتثال الضريبي ، الكفاءة الضريبية

### Summary:

To highlight the role of digitizing tax collection in ensuring tax revenues, and highlighting the most important gains achieved by digitization, by moving from the traditional form of tax payment to the electronic form, which in turn achieves transparency and more reliable and simple procedures, while presenting the experiences of Egypt and Jordan. , the Emirates, Morocco, Saudi Arabia, Kuwait and Algeria in this field, and highlighting the most important obstacles facing tax digitization, where many results were achieved, the most important of which are: The digitization of tax collection contributes to reducing fraud and tax evasion, as well as achieving an increase in levels of tax compliance and expanding the tax base. All of these countries have witnessed a remarkable development in the percentage of tax revenues collected electronically in relation to the total tax revenues, and the provision of permanent processing 24 hours a day.

**Keywords:** tax digitization, tax fraud and evasion, tax collection, tax compliance, tax efficiency